بنك الشـــارقـــة
Bank of Sharjah

التقرير السنوي
٢٠٢٢

bankofsharjah.com

صاحب السمو
الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صاحب السمو
الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،
رئيس مجلس الوزراء، وحاكم إمارة دبي

صاحب السمو
الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي
عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة
وتوابعها الرئيس الفخري

الفهرس

مجلس الإدارة	٤
خطاب الرئيس للجمعية العمومية	٦
تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية	٨
البيانات المالية الموحدة	٢٦
تقرير مجلس الإدارة	٢٨
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢٩
بيان المركز المالي الموحد	٣٥
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد	٣٦
بيان الدخل الشامل الموحد	٣٧
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٣٨
بيان التدفقات النقدية الموحد	٣٩
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٤١
زيادة رأس المال المقترحة	١٢٠

مجلس الإدارة

الرئيس الفخري
صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان
بن محمد القاسمي

الرئيس
الشيخ محمد بن سعود
القاسمي

نائب الرئيس
الشيخ سيف بن محمد بن بطي
آل حامد

عضو غير تنفيذي
معالي حميد ناصر العويس

السيد عبدالعزيز حسن المدفع
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد سالم حميد الغماي
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد سعود عبدالعزيز البشارة
عضو غير تنفيذي

السيد عبدالله محمد الفهيم
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد عبدالعزيز مبارك الحساوي
عضو غير تنفيذي

السيد صلاح أحمد عبدالله النومان
(الشامسي)
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد عامر خانصاحب
عضو مستقل غير تنفيذي

السيد وائل الصايغ
عضو مستقل غير تنفيذي

الرئيس التنفيذي للمجموعة
السيد فاروج نركيزيان

بسم الله الرحمن الرحيم
خطاب الرئيس للجمعية العمومية رقم ٥٠

حضرات السادة المساهمين،

يسُرّني أن أرحبَ بكم بإسمي ونيابةً عن اخواني أعضاءِ مجلس إدارة بنك الشارقة في الاجتماع رقم ٥٠ للجمعية العمومية، والذي ينعقدُ هذا العام في ظل مناسبة هامة وتاريخية للبنك وهي احتفاؤنا باليوبيل الذهبي لمؤسستنا العريقة.

وفي هذه المناسبة الإستثنائية، اسمحوا لي بأن أعربَ لكم عن خالص شكرِنا وتقديرِنا لدعمكم المستمر وثقتكم الكبيرة بالبنك على مدى خمسة عقود، والذَيْن هُما الدافع الأساس وراءَ تَمكِنَنا من تخطي كلّ التحديات ومن بناء سجلٍ حافلٍ بالانجازات التي نفخرُ ونعتزُ بها نستلهم منها لنواصل مسيرتنا نحو مستقبل مشرق ومزدهر.

على مدار تسعة واربعين عاماً من التفاني والمثابرة والابتكار، نجح بنك الشارقة في ترسيخ مكانته مؤسسةً مالية رائدة تلبي احتياجات عملائه المتنوعة والمجتمع. لعب بنك الشارقة على مدى تلك العقود الخمسة دوراً مهماً في تشكيل ملامح قطاع العمل المصرفي من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة، وخدمة استثنائية للعملاء، والمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

نحن فخورون بإرثنا العريق الذي يتجسد في مساهمتنا بتنمية المجتمع، والتزامنا بتقديم الخدمات المصرفية المسؤولة. وسيظل اهتمامنا بتحقيق الاستدامة، ومسؤوليتنا المجتمعية ركيزةً راسخة في صلب عملنا، وسنواصل تحمّل الدور المنوط بنا لنخلق أفضل مستقبل للجميع.

وأغتنمُ هذه الفرصة، لأتوجه باسمكم وباسم أعضاءِ المجلس، بأسمى آيات الشكر والاحترام الى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حاكم امارة ابو ظبي، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم إمارة دبي، وصاحب سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الدولة ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير ديوان الرئاسة، وصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، وإخوانهم أصحاب السمو الحكام أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد وذلك لقيادتهم الرشيدة لوطننا الحبيب وجهودهم القيمة لتحقيق الامن والاستقرار والازدهار لجميع ابنائه.

انشغل العالم في العام ٢٠٢٢ باندلاع الحرب في اوكرانيا وما خلّفه ذلك من تداعيات امنية، سياسية واقتصادية تخططت تأثيراتها القارة الاوروبية في وقت كانت الاقتصادات تجهد للتعافي من ازمة كوفيد-١٩ التي فرضت تغيرات عميقة وجذرية في اسواق العمل في شتّى المجالات لاسيما بعد بروز مفاهيم جديدة مؤثرة مثل الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية وتبني العملات المشفرة وتقنية «البلوك تشين».

محلياً، كان عام ٢٠٢٢ عاماً مميزاً حيث فرضت دولة الامارات العربية نفسها كلاعب اساسي على المستوى الاقتصادي والمالي اقليمياً ودولياً بعد ختام أكسبو ٢٠٢٠ المبهر في مارس بمشاركة ١٩٢ دولة، ومع تنامي اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة وارتفاع اسعار العقارات ونسب النمو المرتفعة التي شهدتها مختلف القطاعات في الدولة لاسيما تلك المتعلقة بالسياحة والاستثمار والخدمات. كما وتفتخر الدولة بكونها بين الدول السباقة في مجال الاستدامة وخير دليل على ذلك المشاريع والمبادرات الرائدة التي تم انجازها خلال العام ٢٠٢٢ في هذا المجال والتي أهلتها لاستضافة مؤتمر (كوب ٢٨) في نوفمبر المقبل.

قبل التطرق الى نتائج البنك المالية للعام ٢٠٢٢، يسرّني اليوم بأن نقدم اقتراح قرار زيادة رأس مال البنك بإصدار ٨٠٠ مليون سهم بالقيمة الإسمية لصالح حكومة الشارقة ممثلة بالشارقة لإدارة الاصول كمساهم استراتيجي والذي يرفع مساهمتها بالبنك من ١٧,١٦٪ الى حوالي ٤٠٪ ليرتفع رأس المال المدفوع من ٢,٢ الى ٣ مليار درهم.

كما يسرّني أن أعلن لحضرتكم أنه وفي شهر مارس ٢٠٢٣ أصدر بنك الشارقة سندات غير مضمونة لمدة خمس سنوات بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار اميركي في اطار برنامج سندات الدين الأوروبية متوسطة الأجل للبنك وذلك قبل ايام من حدوث الاضطرابات الاخيرة في القطاع المصرفي العالمي.

وفي العام ٢٠٢٢ حقق البنك صافي ارباح بقيمة ٢٤٥ مليون درهم مقابل ٢٢٥ مليون درهم في العام ٢٠٢١؛ الا أنه وبعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية رقم ٢٩ و ٢١ ، تحوّلت هذه الارباح الى خسائر بلغت ١٥٩ مليون درهم.

حضرات السادة المساهمين،

أود في هذه المناسبة أن أتقدمَ نيابةً عن أعضاء مجلس إدارة بنك الشارقة وباسمكم جميعا، الى صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم امارة الشارقة، رئيسنا الفخري، بخالص امتناننا وشكرنا على رعايته ودعمه الدائم.

كما واودُ ان أشكرَ جميعَ عملاءِنا ومراسلينا في كافة أنحاءِ العالم والسلطات المالية في الدولة، وعلى وجه الخصوص مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وسوق أبو ظبي للأوراق المالية (ADX) لثقتهم وروح التعاون السائدة.

وأودُّ أن أوجهَ كلمة تقديرٍ وشكرٍ كبيرين للسادة اعضاء مجلس الادارة معالي حميد ناصر العويس، السيد عبدالعزيز المدفع والسيد سعود البشارة على عطاءاتهم الكثيرة خلال عضويتهم في مجلس إدارة البنك على مدى عقود طويلة. كما وأن أؤكدَ دعمَ مجلس الإدارة لإدارة البنك وموظفيه وشكرهم على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم في عملهم مع شكر خاص للسيد فاروج نركيزيان الذي قاد البنك بصفته رئيساً تنفيذياً للمجموعة على مدار الثلاثين عاماً الماضية والذي تفضل مشكوراً بقبول البقاء كمستشار لمجلس الإدارة.

أخيراً، يشرفني أن أقدمَ لكم تقريرَ مجلسِ الإدارة عن عام ٢٠٢٢.

والله ولي التوفيق،

محمد بن سعود القاسمي
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة الى الجمعية العمومية
رقم ٥٠ الخميس ٤ مايو ٢٠٢٣

لعل سنة ٢٠٢٢ من أهم السنوات المفصلية بعد الحرب العالمية الثانية، على غرار سنة ١٩٨٩ التي شهدت سقوط جدار برلين وسنة ١٩٩١ حين انهار الاتحاد السوفياتي وتفكك، وسنة ٢٠٠١ مع التفجير الإرهابي لبرجي التجارة العالميين في نيويورك وسنة ٢٠٠٨ التي شهدت انهيار الأسواق المالية، فملامح مفصليتها تتجلّى عبر الضرر الجسيم الذي أصاب العلاقات الدولية في العمق، وتجسدت ذروته في الحرب الأوكرانية التي تواصل بث أجواء متوترة وغير سليمة في العالم كله، ففي وقت جهدت الاقتصادات للنهوض من تداعيات أزمة كوفيد -١٩ الا انها اصطدمت بأزمة جديدة سببها الحرب على ابواب اوروبا.

من جهة اخرى شهد عام ٢٠٢٢ تغيرات ايجابية من ابرزها انحسار أزمة كوفيد -١٩ بعد ثلاث سنوات تفشي الفايروس. كما شهد العام المنصرم على التحولات في مصادر الطاقة واللجوء الى الطاقة النظيفة والمتجددة.

في السياق، نجح العلماء في الولايات المتحدة الأميركية في إنتاج اندماج نووي شكّل علامة فارقة لمستقبل الطاقة النظيفة. ويبشر هذا الإنجاز بقرب امكان وقف الاعتماد على الوقود الأحفوري في ال ٣٠ عاماً المقبلين.

كما وشهد العام ٢٠٢٢ على تحسن في سياسات المناخ وقوانينه، حيث وافق ممثلو الدول المشاركة في مؤتمر المناخ (كوب ٢٧) الذي عقد في شرم الشيخ في نوفمبر على انشاء صندوق لتعويض الخسائر والاضرار التي تتكبدها الدول النامية جراء التغير المناخي وهو ما شكل بادرة امل.

أحدث مونديال قطر ٢٠٢٢ اضاءة جميلة بتنظيمه المميّز الذي بات فخراً لمجمل الدول العربية وهو شكّل عاملاً محورياً في تهدئة العلاقات بين الدول على المستوى الاقليمي. كما سلّط هذا الحدث التاريخي الضوء على المفهوم المتغيّر ونظرة العالم الجديدة لدور المرأة، بحيث أصبحت الفرنسية ستيفاني فرابار اول امرأة «حكم» في مباراة كأس العالم لكرة القدم للرجال (واحدة من بين ثلاث نساء شاركن في البطولة). كما وشكل المونديال محفزا مهما للاقتصاد والاعمال في دول مجلس التعاون الخليجي.

ومن الاحداث الايجابية المؤثرة في عام٢٠٢٢ايضاً، توقيع لبنان وإسرائيل في أكتوبر ٢٠٢٢ اتفاقية ثلاثية فريدة من نوعها بوساطة الولايات المتحدة الأميركية لتحديد ترسيم حدودهما البحرية. احتفظت إسرائيل بحقل غاز كاريش وحصل لبنان على حقل قانا للغاز مع اعتماد الخط ٢٣ كترسيم لمناطقهم الاقتصادية الخاصة. بموجب هذا الإتفاق ستدفع توتال ١٧٪ من صافي عائدات حقل غاز قانا لإسرائيل مما يشكل الخطوة الأولى نحو حل مشاكل لبنان مع شركات النفط المرخص لها ببدء الإنتاج.

دولياً، هل أدخلت روسيا نفسها في الحرب الأوكرانية او تم استدراجها اليها؟ فمنذ فبراير ٢٠٢٢، اعتبرت كل من أوروبا والولايات المتحدة الحرب الروسية في أوكرانيا نزاعاً وجودياً بين الديمقراطية والاستبداد بما حملته من محاولة تغيير للحدود وضم أراض بالقوة المسلحة، فحفّزت الأوروبيين على تمكين تحالفهم عبر الناتو الذي كان يعاني من تباين بين أعضائه، وعلى التماسك والانخراط بحلف مع واشنطن دفاعاً عن أوكرانيا بكل الوسائل المتاحة بدعم القطاع الاعلامي الغربي القوي ووسائل التواصل الاجتماعي وباستثناء التدخل العسكري المباشر.

في المقابل، اعتبرت روسيا أن تمدد حلف الناتو على حدودها مع الدول التي يُفترض ان تلتزم سياسة الحياد، يشكل خطراً وجودياً يهدد أمنها القومي وبالتالي فهي تضع عملياتها العسكرية في اوكرانيا في اطار الحق في الدفاع عن النفس.

وعلى الرغم من التقدم الميداني للجيش الروسي في اوكرانيا، الا انه تفاجأ بمستوى المقاومة الاوكرانية وجهوزيتها. وكشفت هذه الحرب عدم فاعلية الأسلحة الروسية المستخدمة مقارنة بمثيلاتها لدى الدول الغربية، وكانت النتيجة ان اهتزت هالة واسطورة قوة الجيش الروسي.

وان بدأ الأوروبيون بالتفكيربجدية في بناء قوة أوروبية قادرة على الدفاع عن قارتهم بمعزل عن الأميركيين، فإن الحاجة للحماية الأميركية تبقى ضرورية.

تسببت الحرب في أوكرانيا في عواقب مدمرة، فإن تعطيل سلسلة التوريد من اوكرانيا هدد الأمن الغذائي العالمي، كما وهدد ايضا بانتشار المجاعة في البلدان النامية بحيث باتت الحبوب وغيرها من المنتجات الأوكرانية تصل بصعوبة إلى دول إفريقيا ودول الشرق الأوسط الأخرى. الا ان التدخل الديبلوماسي التركي السريع لايجاد الطرق البديلة قد أدى الى انحسار هذه الازمة وتطويق آثارها.

ارتفعت أسعار النفط والغاز إلى أرقام غير مسبوقة وقد جلبت معها التضخم والخوف من شتاء بارد في أوروبا. بادرت الولايات المتحدة الى تزويد أوروبا بالغاز بأربعة أضعاف سعر السوق، بينما تطالب في نفس الوقت أوبك + ، بعدم تخفيض الإنتاج من أجل خفض سعر النفط. الا أن أوبك + وعلى الرغم من التحذيرات التي وصلت إلى حد التهديد من قبل الكونجرس، لم تتجاوب وخفضت إنتاجها اليومي بمقدار ٢ مليون برميل.

في الولايات المتحدة ، أظهرت سنة ٢٠٢٢ بعد نتائج الانتخابات النصفية تغلب الأميركيين على تطرف اليسار الديمقراطي أو اليمين الجمهوري المتشدد، بعد مؤشرات كثيرة مقلقة خلال ولاية دونالد ترمب شككت في المؤسسات الحكومية وبخاصة الأمنية منها وبنزاهة الانتخابات ولجأت إلى العنف كما حصل في الهجوم على مبنى الكابيتول. هذه الاحداث شكلت تهديدا صارخا لثوابت الحرية والديموقراطية التي تتغنى بها الولايات المتحدة.

تهديد الديمقراطية هذا وصل إلى أوروبا نفسها مع التصاعد اللافت للحركات اليمينية المتشددة، فوصلت في السويد وإيطاليا والمجر إلى الحكم وشهدت فرنسا وألمانيا أعمال عنف ضد الأجانب ودعوات لوقف سياسة «الحدود المفتوحة».

في الثامن من سبتمبر ٢٠٢٢، توفيت الملكة إليزابيث الثانية عن عمر يناهز ٩٦ عاماً، بعد سبعين سنة منذ اعتلائها العرش الملكي في عام ١٩٥٢. أحدث رحيل الملكة الاسطورة تغييرا عميقا في المشهد السياسي في بريطانيا لما كان لها من تأثير وحضور قويين على المستوى الاوروبي والعالمي، وتمّ اعلان الامير شارلز ملكاً لبريطانيا خلفاً للملكة الراحلة.

وفي حين كان العالم يودّع الملكة اليزابيث، عاشت المملكة المتحدة حالة تخبط سياسية غير مسبوقة، وذلك بعد ان فشلت رئيسة الوزراء ليز تراس في تسويق برنامجها المالي والاقتصادي بعد ستة اسابيع فقط على توليها منصبها مما اضطرها الى الاستقالة، ليخلفها في نهاية أكتوبر ريتشي سوناك وهو اول رئيس وزراء للمملكة من اصول آسيوية، وخامس رئيس وزراء لبريطانيا منذ الاستفتاء على خروجها من الاتحاد الأوروبي في العام ٢٠١٦

أما إيران وبالإضافة إلى عزلتها الدولية بسبب طموحها النووي وسعيها للهيمنة في الشرق الأوسط في دول عدة منها اليمن والعراق وسوريا ولبنان، فهي شهدت عام ٢٠٢٢ أزمة داخلية مزعزعة للإستقرار مع اندلاع حركة احتجاج جامحة وانتفاضة نسوية وشبابية فاقت في خطورتها كل سابقاتها بلغت حد المطالبة بسقوط النظام على إثر مقتل الشابة الإيرانية مهسا أميني البالغة ٢٢ عاما في ١٦ سبتمبر، ذلك بعد ثلاثة أيام على توقيفها من قبل شرطة الأخلاق.

تحولت المظاهرات المطالبة بحرية المرأة تدريجيا إلى حركة أوسع ضد النظام الإسلامي، مع احتجاجات في الشوارع والجامعات والمدارس، امتدت الى كافة مدن ايران رغم حملة القمع والاعدامات العشوائية. وفي مطلع ديسمبر، أعلنت السلطات الإيرانية وقف عمل شرطة الأخلاق ودعا الرئيس السابق خاتمي إلى تخفيف حدة التوتر والاستجابة للمطالب الشعبية.

عانت الصين في عام ٢٠٢٢ أيضاً من أزمات أبرزها ما كشفته سياسة بكين من عجز في مكافحة جائحة «كورونا»، بسبب ضعف فاعلية اللقاح المستخدم وسياسة الإغلاق وتداعياتها على التصنيع وما ترتب من ازمات اجتماعية واقتصادية من الديون المرتفعة وحالات الإفلاس الكثيرة وأزمة عقارات وارتفاع في أسعار السلع والغذاء.

أوضاع الأسواق لعام ٢٠٢٢

سوق الاسهم

سيطر عاملان أساسيان إلى حد كبير على أسواق الأسهم والعملات والسلع وأسعار الفائدة خلال العام ٢٠٢٢، وهما وتيرة ارتفاع اسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من جهة، والحرب في أوكرانيا وما تلاها من تداعيات على الأسواق العالمية من جهة اخرى.

استمرت أسواق الأسهم في الارتفاع حتى الربع الرابع ، وإن كان ذلك مع تقلبات كبيرة. لا يزال قطاع التكنولوجيا تحت الضغط نسبياً ، ويتميز بانخفاض واسع النطاق في القوة العاملة بعكس فورة التوظيف الذي شهدها قطاع التجزئة والخدمات مع عودة المستهلكين اثر السيطرة على الوباء مع استتباب الاوضاع الصحية.

مؤشر داو جونز الصناعي

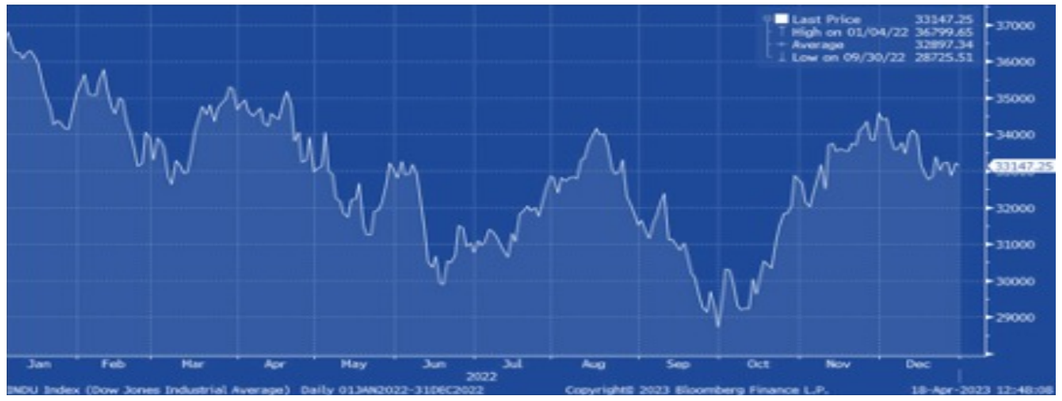

مؤشر ستاندرد آند بورز ٥٠٠

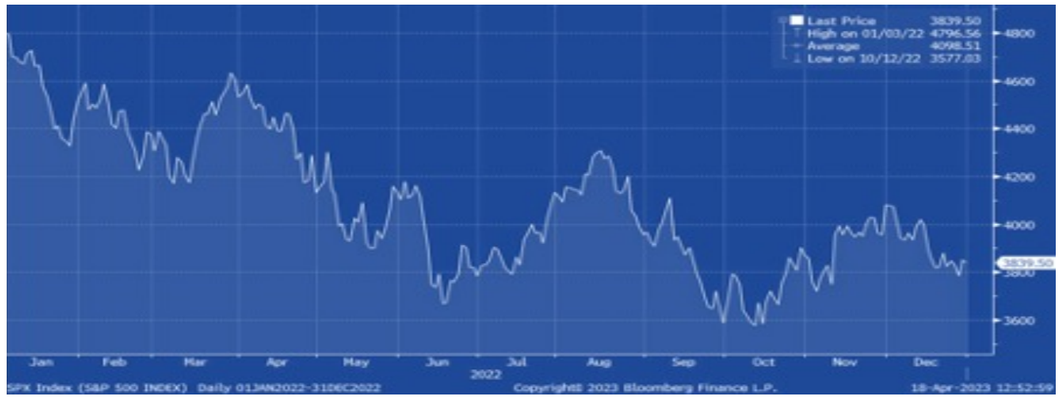

تفوقت أسواق الأسهم الأوروبية على نظيراتها في الولايات المتحدة، حيث لم تتحقق المخاوف الكبيرة من شتاء قاسٍ في ظلّ أزمة الطاقة على خلفية الحرب في اوكرانيا وذلك بسبب الظروف الجوية المعتدلة واللجوء الى الاستبدال الناجح للغاز الروسي بمنتجين بديلين. كما ساهمت القوة النسبية لليورو والعملات الأخرى مقابل الدولار الأمريكي في دعم قيم الأصول.

مؤشر فايننشال تايمز للاوراق المالية ١٠٠

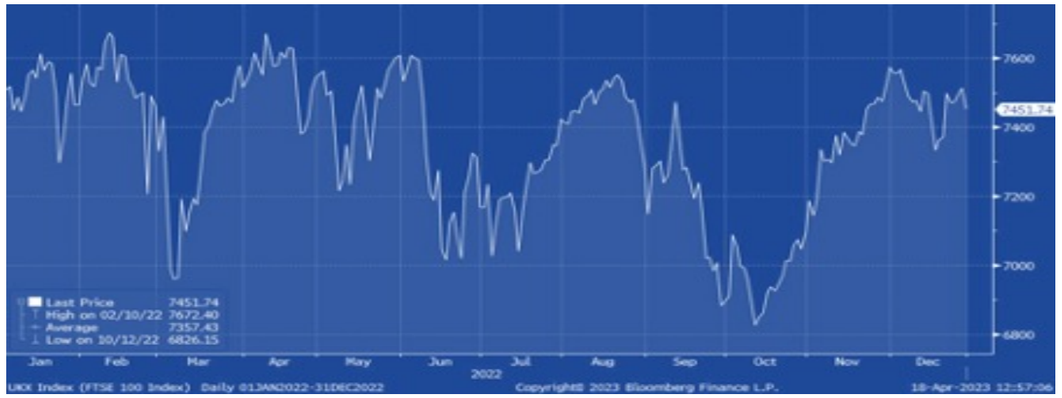

مؤشر يورو ستوكس ٥٠ للأسهم القيادية

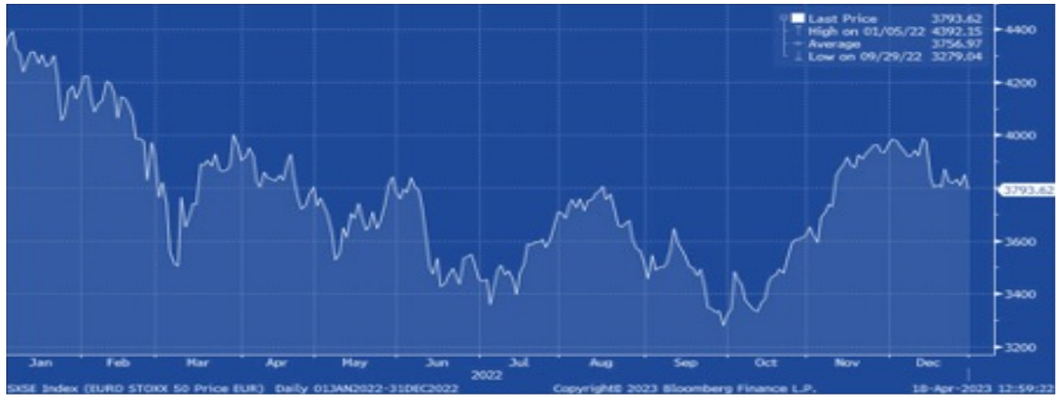

أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي

تفوقت أسواق الأسهم في أبوظبي على الأسواق العالمية في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢. وقد أضاف ارتفاع أسعار النفط والاكتتابات العامة المحلية المتعددة خلال العام سيولة كبيرة وثقل أكبر إلى السوق.

مؤشر أبوظبي العام

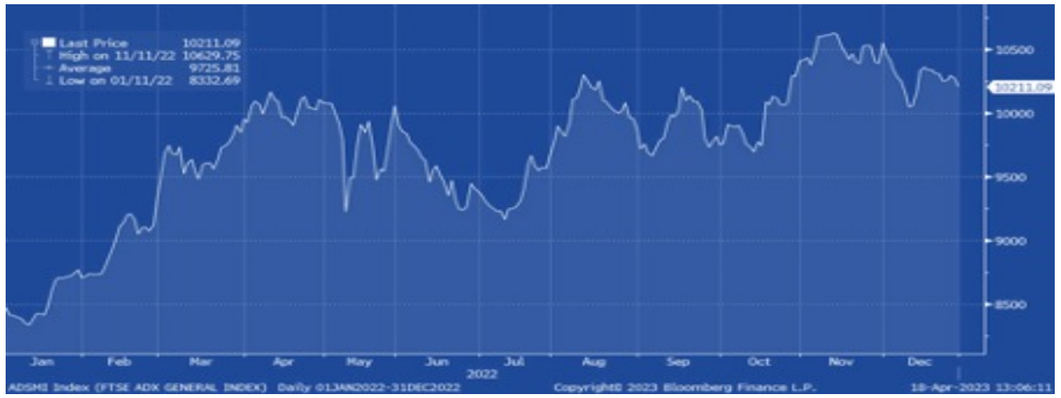

مؤشر سوق دبي المالي العام

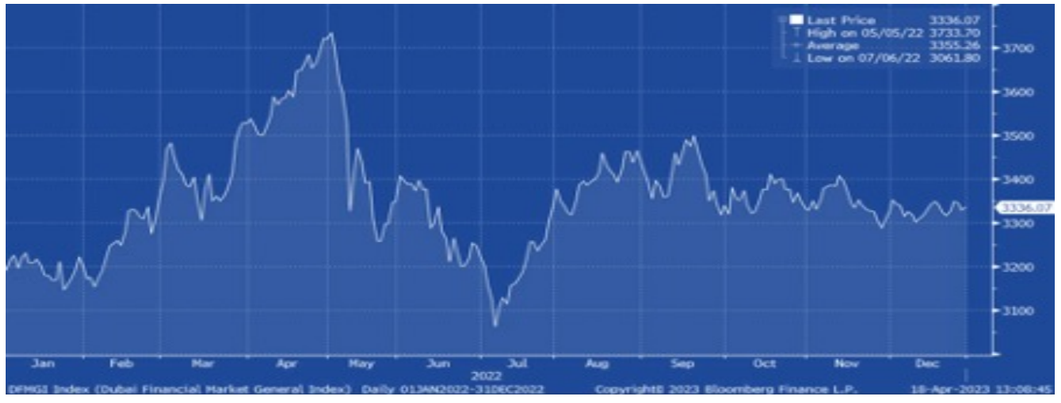

مؤشر تداول لجميع الأسهم في المملكة العربية السعودية

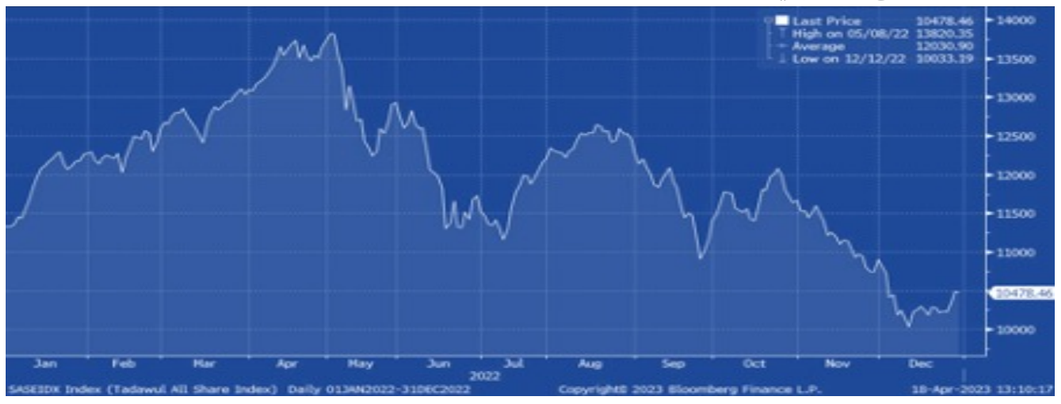

انخفض مؤشر تضخم الأسعار الاستهلاكية في الولايات المتحدة بشكل ملحوظ وسريع ، من ذروة بلغت نسبتها ٩,١٪ في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٦,٥٪ في ديسمبر ٢٠٢٢ ، حيث انخفضت أسعار الطاقة التي بلغت معدلات قياسية في أعقاب اندلاع الحرب في أوكرانيا ؛ كما سُجل انخفاضاً ملحوظاً في القاعدة الأساسية على أساس سنوي في سلسلة البيانات المضافة؛ وانخفضت أسعار السلع الأساسية الأخرى مع انحسار الاضطرابات المرتبطة بسلسلة التوريد الوبائية.

تضخّم الأسعار الاستهلاكيّة في الولايات المتحدة

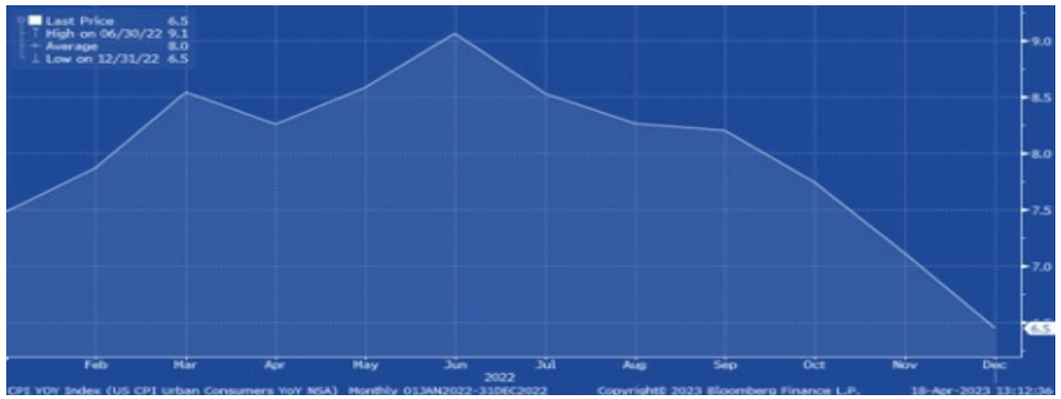

الا أن وتيرة الانخفاض تباطأت، حيث ارتفعت أسعار الطاقة مرة أخرى في يناير، وأظهرت بيانات اقتصادية أخرى متزامنة سوق عمل قوياً في الولايات المتحدة وإنفاقاً استهلاكياً مرتفعاً. يبدو أن التضخم قد انتقل من قطاع السلع ، المكوّن «غير الثابت»،إلى العناصر الأكثر «ثباتاً في الأسعار» في قطاع الخدمات.

تضخم أسعار التجزئة في المملكة المتحدة

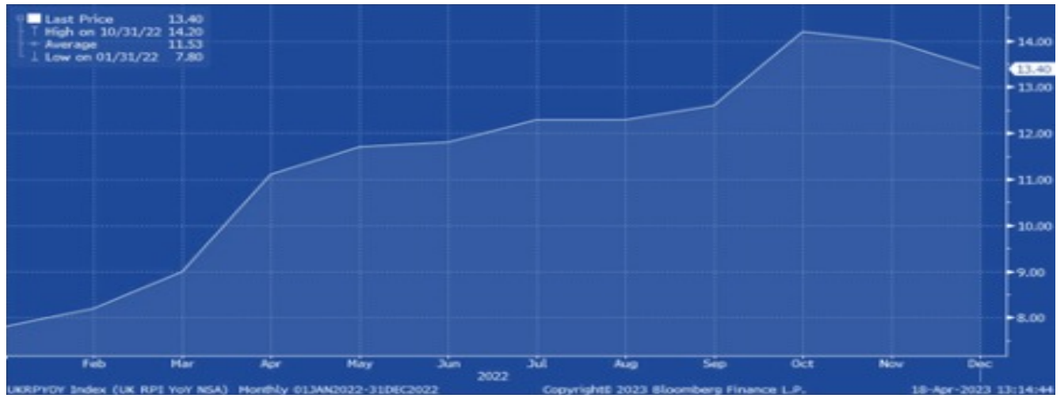

منذ مارس ٢٠٢٢ ، رفع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بما مجموعه ٤٥٠ نقطة أساس ، لتعديل وتيرة الزيادات إلى مستويات ٥٠ نقطة أساس و ٢٥ نقطة أساس في الزيادات الأخيرة لعام ٢٠٢٢. كما قامت البنوك في أوروبا وأستراليا وكندا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة برفع أسعار الفائدة.

سعر الفائدة على أموال الاحتياطي الفيدرالي

ارتفعت معدلات إيبور لمدة ٣ أشهر جنباً إلى جنب مع المعدلات الأمريكية ، إلى ٤,٧٥٪ من ٠,٣٠٪ في بداية العام.

معدل إيبور لثلاثة أشهر

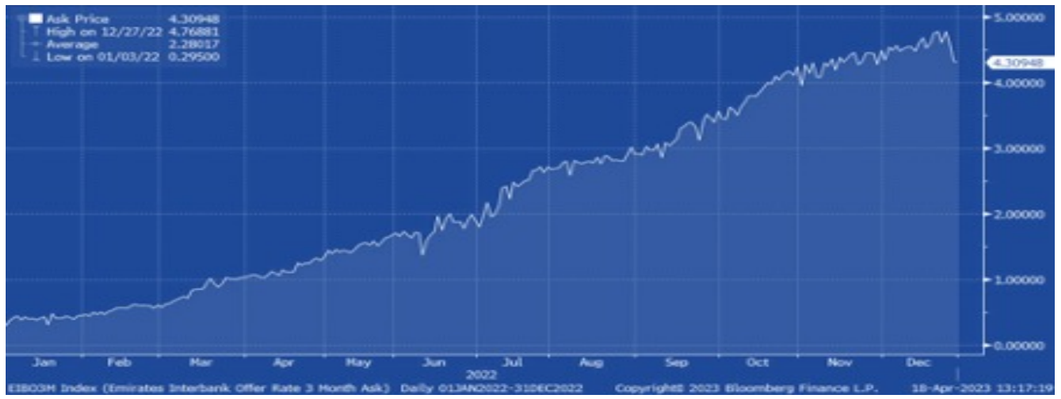

زادت عوائد سندات الخزانة الأمريكية بشكل مطرد من أغسطس إلى أكتوبر في عام ٢٠٢٢ ، وأعادت الأسواق تقييم توقعات أشهر الصيف بأن التضخم قد بلغ ذروته ، في وقت لم تكن تتوقع الخطوات المتسارعة من قبل الاحتياطي الفيدرالي في دورة رفع أسعار الفائدة. ارتفعت عوائد السندات لأجل ١٠ سنوات من ٢,٥٠٪ في أوائل أغسطس إلى ٤,٣٠٪ في أكتوبر. ومنذ ذلك الحين، اقتراح الفيدرالي الأمريكي المتعلق «بمستويات التصحيح» زخمًا ، وانخفضت أسعار الفائدة لأجل ١٠ سنوات مرة أخرى إلى مستوى ٣,٨٥٪ في نهاية العام.

عائد سندات الخزانة الأمريكية لمدة عشر سنوات

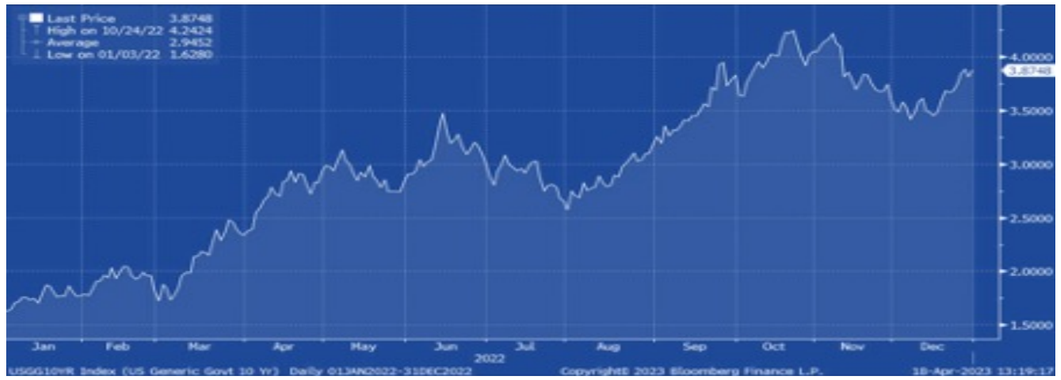

وبعد أن شهد اقتراح الفيدرالي الأمريكي المتعلق «بمستويات التصحيح» زخمًا كبيراً خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٢، تقلصت الفروقات بين عوائد أصول العملة الأمريكية والعملات الأخرى، مما أدى أيضاً إلى فقدان الدولار الأمريكي بعضاً من بريقه، حيث انخفض إلى ٠,٩٥٣٠ مقابل اليورو بين منتصف سبتمبر ومنتصف نوفمبر ، واستمر بالتراجع خلال شهر ديسمبر. تكرر هذا النمط مقابل الين ، حيث تم التداول عند حدّ ١٣١ في نهاية ديسمبر. تعافى الجنيه الإسترليني من زوبعة «عدم الثقة بتراس» في اشارة الى رئيسة الوزراء البريطانية السابقة ليز تراس في سبتمبر في ظل قيادة حزب المحافظين الجديدة ، واتبع مساراً مشابهاً أمام الدولار.

سعر صرف اليورو / الدولار الأمريكي

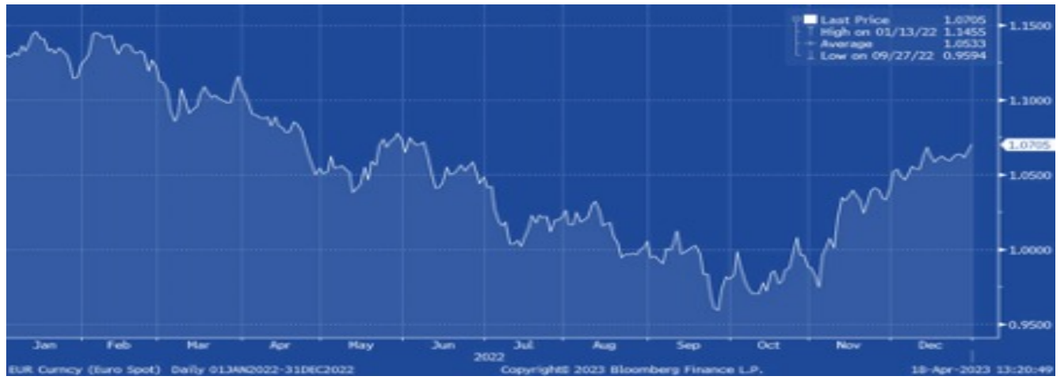

سعر صرف الدولار الأمريكي / الين الياباني

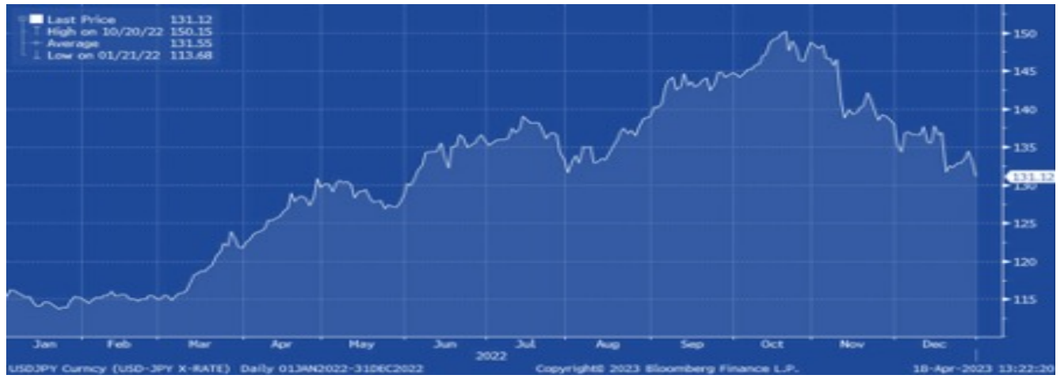

سعر صرف الجنيه الاسترليني / الدولار الأمريكي

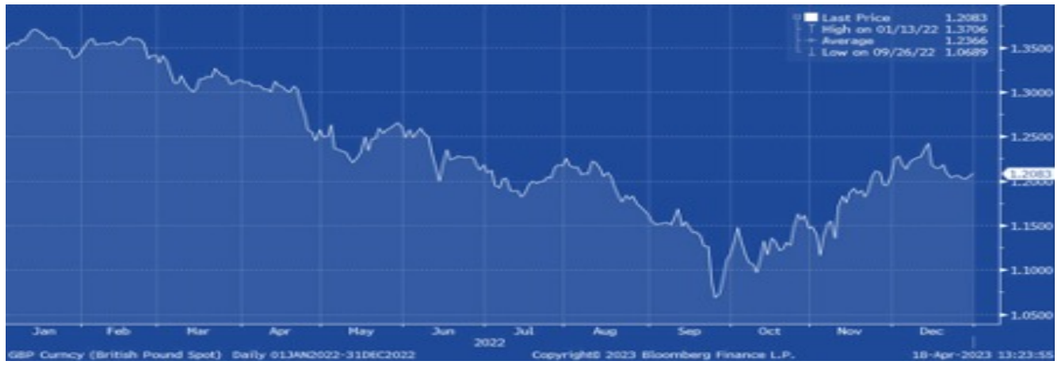

انخفضت اسعار الذهب بعد أن سجلّت ارتفاعاً ملحوظاً منذ بدء الحرب في اوكرانيا حيث بلغت٢٠٥٠ دولاراً ، وهي فترة شهدت أسرع تضخم منذ عقود ، إلى مستوى ١٦٠٠ دولار في الربع الثالث من عام ٢٠٢٢ ، حيث أدت جاذبية أسعار الفائدة المرتفعة في الأصول الأمريكية إلى تقليل الجاذبية النسبية للمعادن. منذ ذلك الحين، وتماشياً مع نمط تعافي العملات الورقية، فقد عاد الذهب وسجل ارتفاعاً مقابل الدولار الأمريكي إلى مستوى ١٨٢٥ دولاراً في نهاية العام.

الدولار الأمريكي / الذهب

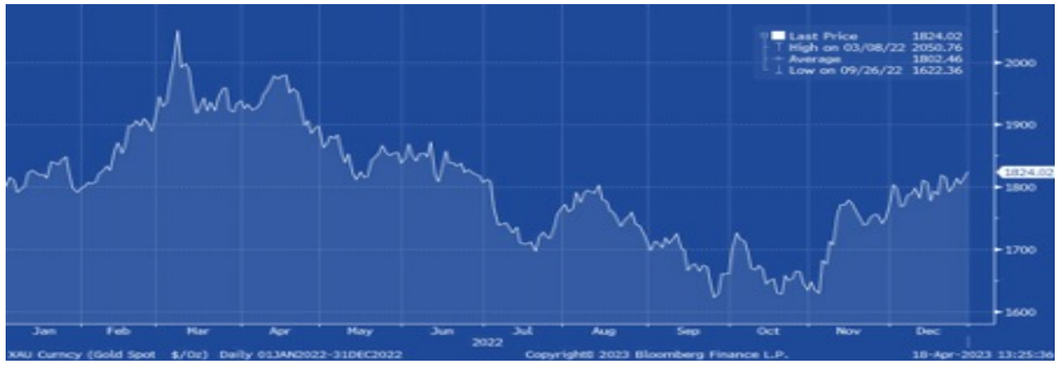

تراجعت أسعار النفط بشكل تدريجي خلال عام ٢٠٢٢ بعد أن كانت قد بلغت أعلى مستوياتها عقب تطبيق عقوبات قاسية وواسعة النطاق بشكل غير متوقع ضد صادرات الطاقة الروسية بعد اندلاع الحرب في أوكرانيا.

خام برنت

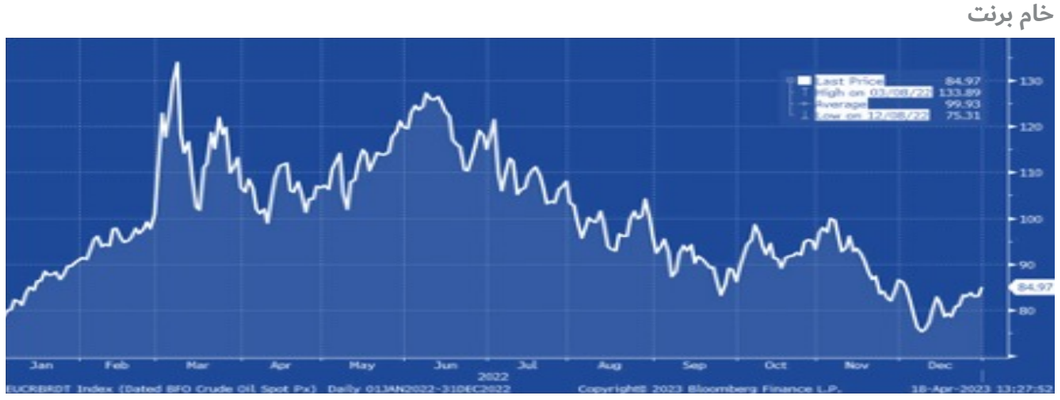

اقليمياً، يبقى العالم العربي عامة ودول الخليج خاصة نسبياً الأقل تضرراً في ظل الاحداث العالمية والاقليمية المحيطة، فهي وبالرغم من وطأة النزاع الغربي - الروسي الصيني، لم تتخذ موقفاً واضحاً من الحرب الأوكرانية ورسمت مسارات لنفسها في الفضاء الإقليمي والدولي مستقلة عن الغرب.

واصلت المملكة العربية السعودية حراكها السريع والكبير وعلى كافة المسارات في عام ٢٠٢٢، واستطاعت أن تواصل تقديم نفسها رقماً صعباً على مختلف الاصعدة سياسيا واقتصاديا وسياحيا، فباتت وجهة عالمية جاذبة للاستثمار من مختلف أنحاء العالم مع تعيين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيساً لمجلس الوزراء.

في يوليو ٢٠٢٢ استضافت المملكة العربية السعودية قمة أمريكية خليجية، بمشاركة الأردن ومصر والعراق خلال زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن للمملكة، التي تعد الأولى للشرق الأوسط منذ توليه منصبه حيث ناقشت الكثير من الملفات الساخنة، في مقدمتها «أمن الطاقة» و»مناطق الصراع الملتهبة في الشرق الأوسط»، إضافة إلى «نووي إيران»، و»تداعيات حرب أوكرانيا» و»تعزيز العلاقات الاستراتيجية «و»توسيع التعاون الاقتصادي والأمني الإقليمي» .

وقبيل ايام قليلة على وصول الرئيس بايدن الى المملكة، اعلنت الرياض في ١٥ يوليو ٢٠٢٢ عن فتح أجوائها لجميع الناقلات الجوّية المستوفية متطلبات العبور، وهو ما يعني رفع قيود تحليق الطائرات من إسرائيل وإليها عبر اجواء المملكة. وصف بايدن القرار بالتاريخي فيما اعتبرته اسرائيل خطوة مهمة لتعزيز العلاقات مع دول المنطقة.

وفي حدث لا يقل أهمية في ديسمبر ٢٠٢٢، زار الرئيس الصيني شي جين بينغ المملكة حيث عُقدت ثلاث قمم ، قمة (سعودية - صينية)، و (قمة الرياض الخليجية الصينية للتعاون والتنمية)، و(قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية)، بمشاركة قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والدول العربية، وهو ما مثل تأكيداً كبيراً على الثقل السياسي الكبير للمملكة. وقد اعتبر هذا الحدث من أبرز أحداث ٢٠٢٢، لما نتج عنه من اتفاقيات وتقارب ومكتسبات لكل الأطراف وتغييرات جذرية على مستوى بناء التحالفات.

في اكتوبر ٢٠٢٢ دخل لبنان مرحلة الفراغ الرئاسي مع انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون من دون توصل الافرقاء المعنيين الى انتخاب رئيس جديد للجمهورية لتضاف هذه الازمة الى سلسلة الازمات والانهيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية المتراكمة منذ العام ٢٠١٩ والتي اوصلت البلاد الى مستوى من التدهور والاحباط لم تشهده اي من دول العالم سابقا.

محلياً، شهدت دولة الإمارات خلال العام ٢٠٢٢ الكثير من الأحداث المهمة والقرارات والإنجازات النوعية في كافة المجالات ، حراك مستمر شكّل دفعة جديدة في مسيرة التنمية المستدامة التي عكست رؤية الإمارات المستقبلية.

ودّعت دولة الإمارات العربية المتحدة رئيسها الشيخ خليفة بن زايد بن سلطان آل نهيان»رحمه الله» حيث وافته المنيه في الثالث عشر من مايو ٢٠٢٢ وتمّ انتخاب صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان خلفاً له على رأس الدولة في الرابع عشر من مايو٢٠٢٢.

طرأت تغيرات مهمة أثرت على الإمارات اقتصاديا واجتماعياً بشكل كبير حيث تم تغير أيام العمل في الدولة لتصبح العطلة الأسبوعية يومي السبت والأحد وذلك ابتداً من ١ يناير ٢٠٢٢. عزز هذا القرار التاريخي مركز الإمارات الاقتصادي على النطاق العالمي خصوصاً على صعيد الاندماج مع الأسواق العالمية والبورصات والبنوك العالمية.

وفي يناير ٢٠٢٢ وقعت وكالة الإمارات للفضاء ومدينة «مصدر» خلال أسبوع الاستدامة اتفاقية إنشاء أول منطقة فضاء اقتصادية لدعم المشاريع والشركات المتوسطة والناشئة حيث ستبني هذه المنطقة القدرات الوطنية في مجال الفضاء لتشكل بنية تحتية عالمية اقتصادية وبيئة عمل محفزة للشركات الخاصة والجهات الحكومية على حد سواء.

وأنجزت دولة الإمارات هدفا جديدا يدعم أهدافها في عام الاستدامة ،عن طريق اطلاق عمليات التشغيل التجاري في محطة براكة الثالثة وتحميل حزم الوقود النووي في اطار جهودها لخفض نسبة استهلاك الطاقة و خفض النسبة الكربونية.

وفي فبراير ٢٠٢٢، كانت دولة الإمارات سبّاقة في اعلان انخفاض مؤشرات تفشي الأمراض وبادرت الى إلغاء جميع القيود على الطاقة الاستيعابية على جميع الأنشطة والفعاليات في المرافق الاقتصادية والسياحية والترفيهية مما اعاد تحريك الدورة الاقتصادية في البلاد، وقد الغت في نوفمبر جميع الاجراءات الاحترازية الخاصة بفيروس كوفيد-١٩

ومن ابرز الاحداث خلال العام ٢٠٢٢، ختام أكسبو ٢٠٢٠ المبهر في مارس حيث سجل هذا الحدث العالمي ٢٤,١ مليون زيارة خلال ١٨٢ يوم بمشاركة ١٩٢ دولة ، برزت فيه دولة الإمارات كمحرّك محوري للإقتصاد على مستوى العالم خاصة في اعقاب تفشي جائحة كوفيد ١٩وتقييد حركة السفر التي خضع لها العالم ، حيث كان أول أكسبو يقام في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا تزامناً مع احتفال دولة الإمارات العربية المتحدة باليوبيل الذهبي.

وفي الشأن المالي، استحدثت وزارة المالية بدولة الإمارات ضريبة الشركات على أرباح الأعمال وفقا لقانون اتحادي رقم (٤٧) لسنة ٢٠٢٢ التي تعكس رؤية الامارات للتماهي مع المبادىء المتعارف عليها ضمن افضل الممارسات الدولية.

كما أقرّ مجلس الإمارات للاقتصاد الرقمي مضاعفة إسهام الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي من ٩,٧٪ (٢٠٢٢) إلى ١٩,٤٪ على مدى العشر سنوات القادمة ، لتساهم هذه الاستراتيجية التي تضم أكثر من ٣٠ مبادرة ومشروع وبرنامج في تقوية مركز الامارات الاقتصادي على النطاق العالمي.

وفي عام ٢٠٢٢، احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة ١٣ عالمياً في مؤشر نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفقاً لمعدلات القوة الشرائية، مما عكس تفوق الإمارات اقتصادياً وارتفاع دخل الأفراد والقدرة على تحمل تكاليف السلع والخدمات.

وفي اكتوبر ٢٠٢٢، اعلنت دولة الامارات عن اعتماد الميزانية العامة للاتحاد ٢٠٢٣ – ٢٠٢٦ بإجمالي مصروفات تقديرية ٢٥٢,٣ مليار درهم لتحقيق أهداف الدولة التنموية والاجتماعية والاقتصادية للمستقبل.

وفي نوفمبر ٢٠٢٢، وقعت الامارات اتفاقية لاستثمار ١٠٠ مليار دولار لتوليد ١٠٠ جيجاوات من الطاقة النظيفة بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها المرجوة خلال عام الاستدامة كما وباستراتيجيتها الهادفة الى توليد الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٣٥.

وفي نوفمبر ٢٠٢٢، شكل «مونديال قطر» بطولة كأس العالم لكرة القدم، محفزاً كبيراً للاقتصاد والسياحة في المنطقة حيث استفادت دولة الامارات من قرب موقعها الجغرافي من الدوحة على كافة المستويات لاسيما من خلال تشغيل الفنادق وتأمين الرحلات الجوية اليومية للسياح والمقيمين بأسعار خيالية.

ودعت إمارة الشارقة عام ٢٠٢٢ بمزيد من التألق والازدهار في كافة مجالات وقطاعات العمل والإنتاج والإبداع، والتي جعلت منها وجهة مثالية للإقامة والاستثمار المتميز وخصوصاً المجالات الثقافية والأكاديمية والمعرفية.

وفي عام ٢٠٢٢، سجل عبور أكثر من ١٣ مليون مسافرا مطار الشارقة حيث حقق معدلات نمو قياسية في اعقاب جائحة كورونا وذلك على مستوى حركة المسافرين والرحلات وخدمات الشحن، ولتتحقّق بذلك أهداف هيئة مطار الشارقة الدولي الاستراتيجية وطموحاتها وتعزيز مكانة المطار الرائدة بين أفضل خمسة مطارات إقليمياً.

افتتح صاحب السموّ الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، المقر الرئيسي الجديد لمجموعة بيئة والواقع على طريق الذيد - الشارقة. ويُعد المبنى الجديد الذي صممته المعمارية العالمية الراحلة زها حديد أحد أكثر المباني استدامةً وذكاءً في الشرق الأوسط، كما أنه يرسي معاييراً جديدة لمكاتب المستقبل نظراً للتقنيات المتطورة التي يتضمنها.

كم افتتح صاحب السموّ، محطة الشارقة لتحويل النفايات إلى طاقة، وهي الأولى من نوعها على مستوى الشرق الأوسط. وستكون المحطة الجديدة نقطة تحول نحو تحقيق هدف صفر نفايات بإمارة الشارقة وتحويلها بالكامل بعيداً عن المكبات، والوصول إلى الحياد الكربوني، كما ستدعم المحطة مساعي الدولة لتعزيز مزيج الطاقة قليلة الكربون ومعالجة النفايات غير القابلة لإعادة التدوير والتعامل معها وفقاً لأعلى المعايير وأحدثها.

وفي العام ٢٠٢٢، ترأس صاحب سمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة احتفال الجامعة الاميركية في الشارقة بيوبيلها الفضي، كما ووجّه في اطار جهوده الرائده في دعم العلم والثقافة والمعرفة الى تخصيص ميزانية خاصة بالبحث العلمي تبلغ ١٠٠ مليون درهم، واعتمد سياسة جديدة للإنفاق على المنح الدراسية والبحوث.

وفي ديسمبر ٢٠٢٢، اعتمد صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة الموازنة العامة

للإمارة بإجمالي نفقات تبلغ نحو (٣٢,٢) مليار درهم للعام٢٠٢٣ وقد عكست الموازنة اهتمام صاحب السمو بتقديم الدعم الاجتماعي والمساعدات لمستحقيها سعياً نحو تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية.

وقد تم تخصيص نحو (٢٨٪) من الموازنة العامة التي تهدف الى تحقيق الاستدامة المالية وتعزيز التنافسية الاقتصادية للإمارة للرواتب، و(٣٥٪) لقطاع البنية التحتية والمشاريع الراسمالية في الامارة، (٢٤٪) لقطاع التنمية الاجتماعية دعماً للخدمات العلمية والثقافية والتراثية وتحفيزاً للأبداع والابتكار والبحث العلمي.

نشاطات البنك والشركات التابعة وبنك الإمارات ولبنان

(بعد تطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١)

بلغ إجمالي الموجودات ٣٧,٤٠٢ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٣٣,٥٦٢ مليون درهم كما في ١٢/٣١/ ٢٠٢١، زيادة بنسبة ١١٪.

وبلغ إجمالي القروض والسلفيات ٢١,٦٢٣ مليون درهم إماراتي كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٢١,٣١٤ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١ زيادة بنسبة ١٪.

بلغ إجمالي المطلوبات ٣٥,٩٠٨ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٣٢,١٥١ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، زيادة بنسبة ١٢٪.

وبلغ إجمالي ودائع العملاء ٢٥,٢٨١ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٢٣,٧٥٧ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، زيادة بنسبة ٦٪.

بلغ صافي حقوق الملكية ١,٤٩٤ مليون درهم كما في ٢٠٢٢\١٢\٣١، مقابل ١,٤١١ مليون درهم كما في ٢٠٢١\١٢\٣١، زيادة بنسبة ٦٪.

بلغ مجموع الحسابات النظامية ٣,١٢٨ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٣,٥٥٥ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، انخفاض بنسبة ١٢٪.

بلغ صافي السيولة ٥,٥١٣ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٦,٤٧٢ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، انخفاض بنسبة ١٥٪.

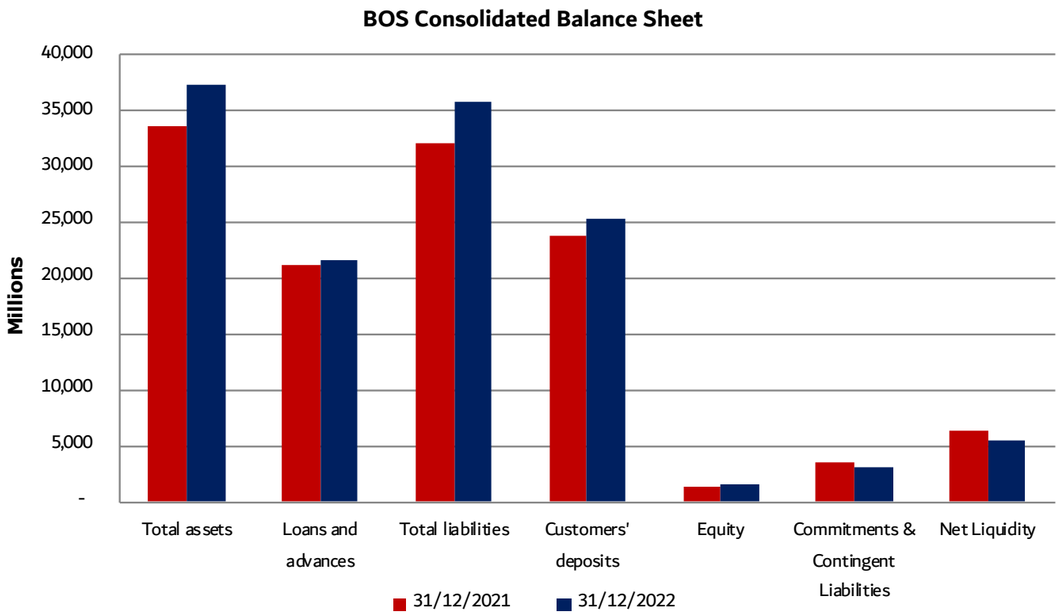

بيان الارباح والخسائر
(بعد تطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١)

بلغ صافي إيرادات الفوائد ٣٦٩ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢٢\١٢\٣١، مقابل ٣٠١ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢١\١٢\٣١، زيادة بنسبة ٢٣٪.

بلغ صافي الربح من العمليات ٤٥٧ مليون درهم، للسنة المنتهية في ٢٠٢٢\١٢\٣١، مقابل ٥١٦ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢١\١٢\٣١، انخفاض بنسبة ١١٪.

بلغ صافي الخسارة ١٥٩ مليون درهم، للسنة المنتهية في ٢٠٢٢\١٢\٣١، مقابل أرباح بقيمة ٤٢ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢١\١٢\٣١، انخفاض بنسبة ٤٧٤٪.

بلغت الخسائر الشاملة ١٢ مليون درهم، للسنة المنتهية في ٢٠٢٢\١٢\٣١، مقابل ١,٩٨٢ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢١\١٢\٣١، انخفاض بنسبة ٩٩٪.

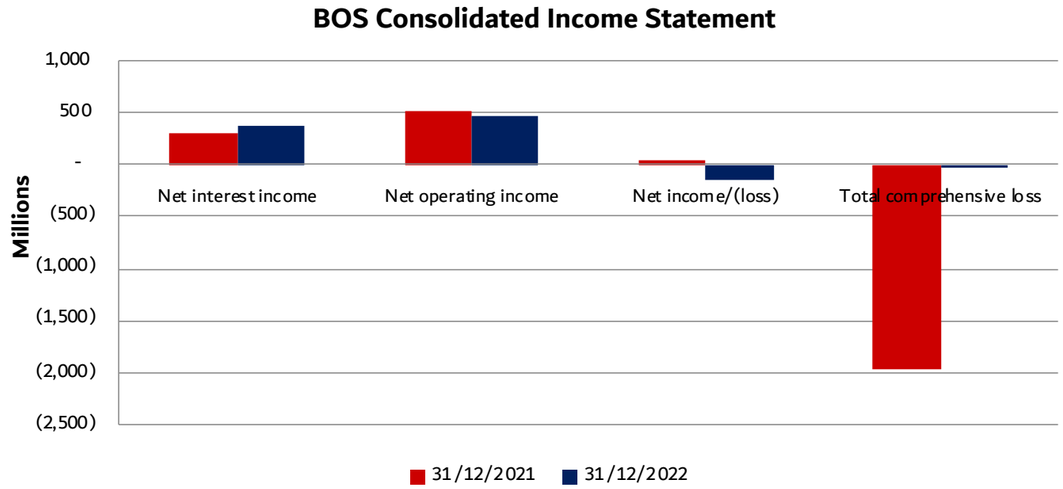

31 December 2022	Before IAS 29 @1,507.5 LBP/USD AED'000	Hyperinflation & currency translation impact AED'000	After IAS 29 @38,000 LBP/USD AED'000
Net profit/(loss)	244,970	(403,738)	(158,768)
Total comprehensive income/(loss)	219,884	(403,730)	(183,846)
Currency translation effect on other comprehensive loss		171,546	
Accumulated IAS 29 effect on equity - 31.12.2021		**(1,790,385)**	
Retained earnings adjustment during 2021		**4,737**	
IAS 29 effect on equity - 12 months 2022		**95,740**	
Equity	3,416,448	(1,922,092)	1,494,356

31 December 2021	Before IAS 29 @1,507.5 LBP/USD AED'000	Hyperinflation & currency translation impact AED'000	After IAS 29 @22,700 LBP/USD AED'000
Net profit	224,864	(182,455)	42,409
Total comprehensive income	284,672	(183,460)	101,212
Currency translation effect on other comprehensive loss	-	(2,083,048)	-
Accumulated IAS 29 effect on equity - 31.12.2020		**236,269**	
IAS 29 effect on equity - 12 months 2021		**239,854**	
Equity	3,201,757	(1,790,385)	1,411,372

نشاطات بنك الامارات ولبنان ش.م.ل.

بسبب الوضع الاقتصادي اللبناني، تخضع عمليات المجموعة في لبنان، من خلال الشركة التابعة لها، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل («ELBank») لتطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١. تماشياً مع معيار المحاسبة الدولي ٢٩، تم إعادة عرض البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام في تاريخ إعداد التقرير على المبالغ المقارنة، من أجل عكس التغيرات في القوة الشرائية للّيرة اللبنانية في تاريخ البيانات المالية، تمّ تعديل البنود غير النقدية في بيان المركز المالي وكذلك بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر وبيان التدفقات النقدية للسنة الحالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل وفقًا لتغيير مؤشر أسعار المستهلك، في تاريخ عرض بياناتها المالية. وكان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بداية السنة المشمولة بالتقرير ٩٢١,٤٠ وأغلق عند ٢,٠٤٥,٤٦.

يستهدف معيار المحاسبة الدولي ٢٩ حساب طبيعة التضخم المرتفع للاقتصاد اللبناني، ويقوم بتعديل حسابات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ من خلال تطبيق التغيير في مؤشر أسعار المستهلك في لبنان خلال الفترة المحاسبية على كل بند في الميزانية العمومية للشركة التابعة. ينتج عن ذلك تعديلات كبيرة ، وفقاً لشروط معيار المحاسبة، تتدفق عبر الحسابات إما من خلال بنود بيان الأرباح أو الخسائر و بنود بيان الدخل الشامل، أو مباشرة في حقوق المساهمين. في نهاية عام ٢٠٢١، عكس تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩صافي ربح إضافي قدره ٩١٢ مليون درهم إماراتي في حقوق المساهمين للمجموعة ، يتكون من ٢,٨٦٠ مليون درهم إماراتي تعديلات سلبية على الأرباح والخسائر وتعديلات إيجابية بقيمة ٣,٧٧٢ مليون درهم إماراتي على حقوق المساهمين. في رأي كل من الإدارة والجهات التنظيمية للمجموعة ، لم يعكس رأس المال الإضافي القيمة الفعلية للمركز المالي، وبالتالي لم تأخذ المجموعة، بالاتفاق مع الجهات التنظيمية للبنك، هذا المكسب في الاعتبار عند حساب نسب كفاية رأس مالها. في نهاية عام ٢٠٢١، تم التحقق من صحة هذا النهج ، حيث تم تطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢١ لحسابات الشركة التابعة، مما ساهم بشكل ملحوظ بتخفيض نسبة هذه الزيادة غير المنطقيةعلى حقوق المساهمين.

يفسّر معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ الآثار المترتبة على انخفاض قيمة الليرة اللبنانية على البيانات المالية للمجموعة. يظهر التأثير السلبي على صافي المركز النقدي الذي تم اشتقاقه على أنه الفرق الناتج عن إعادة بيان الأصول غير النقدية وحقوق المساهمين والبنود في بيان الدخل الشامل في بيان الربح أو الخسارة المجمع. خلال عام ٢٠٢٢، بلغت الخسارة الناتجة عن صافي المركز النقدي لبنك الإمارات ولبنان ٣١٢ مليون درهم (٢٠٢١: ١٩١ مليون درهم).

ومع ذلك، وفي خطوة تعتبر مغايرة للنهج المطبق في اماكن اخرى، طلبت شركات التدقيق الدولية تطبيق المعيار ليس فقط على أرصدة الليرة اللبنانية، ولكن أيضاً على أرصدة الشركة التابعة بالدولار الأمريكي.

المنهجية المستخدمة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ على أرصدة الدولار الأمريكي هي ضرب كل دولار أمريكي في الميزانية العمومية بسعر الصرف الرسمي البالغ ١,٥٠٧,٥٠ ليرة لبنانية للدولار الأمريكي وقسمته على معدل منصّة الصيرفة، والذي كان في نهاية عام ٢٠٢١ ٢٢,٧٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأمريكي ، وفي نهاية عام ٢٠٢٢ بلغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأمريكي. وبالتالي، كان كل دولار أمريكي في الميزانية العمومية يساوي ٦,٦ سنتاً أمريكياً في نهاية عام ٢٠٢١ ، مقابل ٤,٠ سنتاً أمريكياً في نهاية عام ٢٠٢٢. مما يعني، على سبيل المثال لا الحصر، اقتطاع ٩٦٪ من ارصدة المودعين، في حين أن صندوق النقد الدولي يدعو إلى عدم المسّ بأرصدة المودعين التي تبلغ قيمتها ٢٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي وما دون. (تشكل هذه الفئة من الودائع ٤٠٪ من محفظة ودائع الشركة التابعة).

مع الربط الجديد الذي تم تطبيقه مؤخرًا بقيمة ١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية للدولار الأمريكي ، فإن أرقام حقوق المساهمين بعد معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ كانت سترتفع بنسبة ٦٠٪ لتصل إلى ٢,٤ مليار درهم إماراتي بدلاً من ١,٥ مليار درهم إماراتي.

وسيتم تصحيح هذه النتائج فور فك ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي الامر الذي يشكل مطلباً أساسياً لصندوق النقد الدولي مقابل تقديم أي دعم. الحد الأقصى لتأثير تحويل العملة الذي سينعكس في حقوق المساهمين للمجموعة في حال تم استهلاك قيمة الليرة اللبنانية بالكامل، سيبلغ ٤٣٠ مليون درهم إماراتي، مقارنة بـ ١,٩ مليار درهم إماراتي الذي ينعكس حاليًا في حقوق المساهمين للمجموعة ضمن احتياطي تحويل العملة.

نشاطات بنك الامارات ولبنان ش.م.ل.

(بعد تطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١)

بلغ مجموع الموجودات ٣٢٤ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٤٥٢ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، انخفاض بنسبة ٢٨٪.

بلغ اجمالي القروض والسلفيات ٤٩ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٧٧ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، انخفاض بنسبة ٣٦٪.

وبلغ إجمالي المطلوبات ٢٢١ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٣٢٠ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، انخفاض بنسبة ٣١٪.

بلغ إجمالي ودائع العملاء ١٧٣ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٢٥٥ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، انخفاض بنسبة ٣٢٪.

وبلغ صافي حقوق الملكية ١٠٣ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ١٣١ مليون كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، انخفاض بنسبة ٢٢٪.

وبلغ مجموع الحسابات النظامية ١٤ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٢١ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، انخفاض بنسبة ٣٥٪.

وبلغ صافي السيولة ١٦٥ مليون درهم كما في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٢٧٨ مليون درهم كما في ٢٠٢١/١٢/٣١، انخفاض بنسبة ٤١٪.

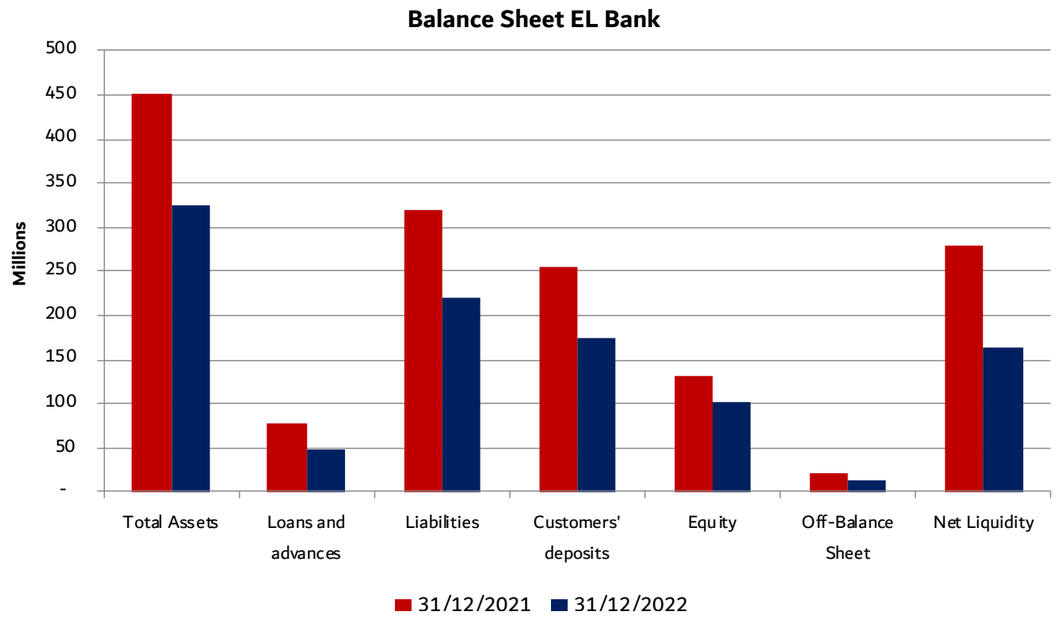

بيان الارباح والخسائر

(بعد تطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ ورقم ٢١)

بلغ صافي إيرادات الفوائد ٨ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٢١ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١، بانخفاض بنسبة ٦٢٪.

بلغ صافي الربح من العمليات ١١ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ٢١ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١، بانخفاض بنسبة ٥٠٪.

بلغت الخسائر الصافية ٣١٧ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل ١٩١ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ٦٦٪.

بلغت الخسائر الشاملة ٣١٧ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مقابل خسائر بقيمة ١٩٣ مليون درهم للسنة المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١، بزيادة بنسبة ٦٤٪.

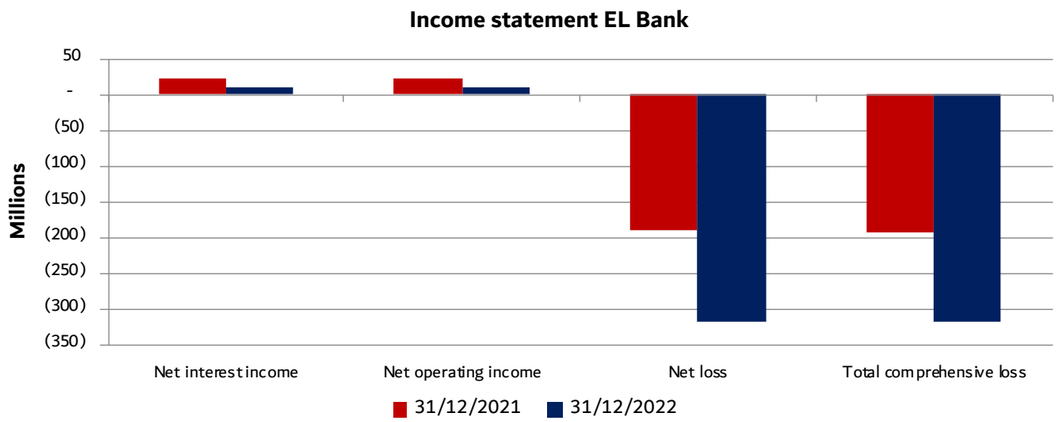

جدول المحتويات صفحات

تقرير مجلس الإدارة	٢٨
تقرير مدقق الحسابات المستقل	٢٩
بيان المركز المالي الموحد	٣٥
بيان الأرباح أو الخسائر الموحد	٣٦
بيان الدخل الشامل الموحد	٣٧
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد	٣٨
بيان التدفقات النقدية الموحد	٣٩
إيضاحات حول البانات المالية الموحدة	٤١

تقرير مجلس الإدارة

يتشرف مجلس الإدارة بتقديم تقريره والبيانات المالية الموحدة المدققة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

التأسيس والمكتب المسجل

تأسس بنك الشارقة («البنك») كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣، وتم تسجيله في فبراير ١٩٩٣ بموجب قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). وقد بدأ البنك مزاولة أعماله بموجب الرخصة البنكية الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٤

يقع عنوان المكتب المسجل للبنك في شارع الخان ص.ب. ١٣٩٤، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة.

الأنشطة الرئيسية

الأنشطة الرئيسية للبنك هي الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية.

الإدارة

في يناير ٢٠٢٣، قرر السيد فاروج نركيزيان، الرئيس التنفيذي للمجموعة، التقاعد. وقد اقترح مجلس الإدارة تعيينه مستشاراً لمجلس الإدارة لمساعدة ودعم البنك. وتّم الإعلان عن تعيين السيد ماريو طعمة رئيساً تنفيذياً للمرحلة الإنتقالية، بتفويض كامل، وسيستمر العمل كالمعتاد حتى يتم تعيين رئيس تنفيذي جديد للبنك.

النتائج

بلغ صافي الخسارة المعلن للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١٥٩ مليون درهم (٢٠٢١: ربح بقيمة ٤٢ مليون درهم). وذلك نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ وسعر صرف صيرفة في البيانات المالية الموحدة، مما أدى إلى انخفاض صافي الدخل للسنة بمقدار ٤٠٤ مليون درهم (٢٠٢١: ١٨٣ مليون درهم). لو لم يتمّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ ولو استخدمت المجموعة سعر الصرف المثبت البالغ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي بدلاً من سعر صيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لكان صافي الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يساوي ٢٤٥ مليون درهم (٢٠٢١: ٢٢٥ مليون درهم).

بلغ مجموع الخسارة الشاملة المعلنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١٢ مليون درهم (٢٠٢١: ١,٩٨٢ مليون درهم). وذلك نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ وسعر صرف صيرفة في البيانات المالية الموحدة، مما أدى إلى انخفاض مجموع الخسارة الشاملة للسنة بمقدار ٢٣٢ مليون درهم (٢٠٢١: ٢,٢٦٧ مليون درهم). لو لم يتمّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ ولو استخدمت المجموعة سعر الصرف المثبت البالغ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي بدلاً من سعر صيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لكان مجموع الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يساوي ٢٢٠ مليون درهم (٢٠٢١: ٢٨٥ مليون درهم).

بلغ إجمالي حقوق الملكية المعلن كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١,٤٩٤ مليون درهم (٢٠٢١: ١,٤١١ مليون درهم). جاء ذلك نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ وسعر صرف صيرفة في البيانات المالية الموحدة، ممّا أدّى إلى انخفاض إجمالي حقوق الملكية بمقدار ١,٩٢٢ مليون درهم (٢٠٢١: ١,٧٩١ مليون درهم). لو لم يتمّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩، ولو استخدمت المجموعة سعر الصرف المثبت البالغ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي بدلاً من سعر صيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لكان إجمالي حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يساوي ٣,٤١٦ مليون درهم (٢٠٢١: ٣,٢٠٢ مليون درهم).

إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ على الموجودات والمطلوبات المقومة بالدولار الأمريكي لشركتنا التابعة اللبنانية، بضرب كل دولار أمريكي بسعر الربط ١٥٠٧,٥٠ وقسمة النتيجة على سعر الصيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ، جعل الدولار يساوي ٤,٠ سنتاً. سيتم تصحيح هذه النتيجة على الفور بمجرد إزالة الربط. إن فك ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي هو مطلب أساسي لصندوق النقد الدولي مقابل تقديم أي دعم مالي مقترح. وكما هو مبين، فإنه سيكون لذلك تأثير إيجابي كبير على مستوى حقوق المساهمين للشركة التابعة حيث إن حوالي ٨٠٪ من موجوداتها ومطلوباتها مقومة بالدولار الأمريكي.

تتأثر البيانات المالية الموحدة للبنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على التضخم المرتفع والعملات الأجنبية عند توحيد الشركة التابعة للبنك في لبنان. يؤثر هذا على كل بند منفرد في بيان المركز المالي الموحد للبنك وبيان الأرباح أو الخسائر الموحد. نتيجة لذلك، قد يكون من الصعب على المستخدمين للبيانات المالية (التي تشمل مجلس الإدارة، والإدارة، والجهات التنظيمية، والمستثمرين، ووكالات التصنيف، إلخ) فهم أداء المجموعة بصرف النظر عن تأثير الشركة التابعة لها في لبنان.

النتائج المفصلة مدرجة في البيانات المالية الموحدة المرفقة.

أساس الاستمرارية

بناءً على التقييم أعلاه، يتوقع مجلس الإدارة بشكل معقول أن المجموعة لديها الموارد والدعم الكافي لمواصلة وجودها في المستقبل المنظور. لهذا السبب، يواصلون تبني مبدأ الاستمرارية في إعداد البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تفصح البيانات المالية الموحدة عن معاملات وأرصدة الأطراف ذات العلاقة في الإيضاح رقم ٣٣. يتم تنفيذ جميع المعاملات كجزء من مسارنا الطبيعي للأعمال والامتثال للقوانين الأنظمة المعمول بها.

المدققين

تم تعيين جرانت ثورنتون للتدقيق والمحاسبة المحدودة (فرع دبي) كمدققين خارجيين للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. تم اقتراح قرار من المساهمين لإعفائهم من مسؤوليتهم عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أعضاء مجلس الإدارة:

كان أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة كما يلي:

١. الشيخ محمد بن سعود القاسمي (رئيس مجلس الإدارة)
٢. الشيخ سيف بن محمد بن بطي آل حامد (نائب رئيس مجلس الإدارة)
٣. معالي حميد ناصر العويس
٤. السيد عبدالعزيز المدفع
٥. السيد عبدالعزيز الحساوي
٦. السيد سعود البشارة
٧. السيد سالم الغماي
٨. السيد صلاح أحمد عبدالله النومان
٩. السيد عبدلله شريف الفهيم
١٠. السيد عامر عبدالعزيز خانصاحب
١١. السيد وليد ابراهيم الصايغ

عن مجلس الإدارة

محمد بن سعود القاسمي

رئيس مجلس الإدارة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة المساهمين بنك الشارقة ش.م.ع. الشارقة الإمارات العربية المتحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي بنك الشارقة (ش.م.ع)

تقرير حول رأي تدقيق البيانات المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة لبنك الشارقة (ش.م.ع) («البنك») والشركات التابعة له (يشار إليهما مجتمعين بـ «المجموعة»)، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبيان الأرباح أو الخسائر الموحد وبيان الدخل الشامل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات المتممة للبيانات المالية، والتي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ("IFRS").

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة «مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة» من تقريرنا. ونحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين ووفقاً لمتطلبات السلوك المهني الأخرى ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للمجموعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما إننا قد التزمنا بكافة مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء الرأي.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي تعتبر، وفقاً لتقديرنا المهني، هامة للغاية بالنسبة لإتمام أعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للفترة الحالية. وقد تم التعامل مع تلك الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل بشكلٍ عام وعند تشكيل رأينا حولها، علماً بأننا لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

وصف أمور التدقيق الرئيسية	كيف تمت معالجة الأمر في تدقيقنا
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلفيات	
تطبق المجموعة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ("ECL") على أدواتها المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وعقود الضمان المالي والتزامات القروض وخطابات الاعتماد. تمارس المجموعة أحكاما مهمة وتضع عددا من الافتراضات التي يتم تحديدها كدالة لتقييم احتمالية ألتعثر في السداد («PD»)، والخسارة المعطاة للتعثر عن السداد («LGD»)، التسوية للمعلومات المستقبلية، والتعرض عند التعثر عن السداد («EAD») المرتبط بالموجودات المالية. تطبق المجموعة أحكاما مهمة وتضع عددا من الافتراضات في تطوير نماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة وتطبيق معايير التدرج والتعديلات الاقتصادية الآجلة لحساب مخصصات انخفاض القيمة. تخضع نماذج ECL بشكل طبيعي للقيود. تتم معالجة هذه القيود من خلال التسويات الحكمية للإدارة على التعرضات الائتمانية المحددة، والتي يكون قياسها بطبيعته قضائيا ويخضع لمستوى عال من عدم التأكد في التقدير. إن تحديد المجموعة لمخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف للعملاء يتطلب من الإدارة انشاء أحكام على تنظيم الموجودات المالية وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويشمل ذلك التعديلات المرحلية اليدوية المسموح بها وفقا لسياسات المجموعة، عند الاقتضاء. يوضح الإيضاح رقم (٤,١) من القوائم المالية الموحدة للمجموعة السياسات المحاسبية المطبقة عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة، ويوضح الإيضاح رقم (٣٦) إفصاحات إدارة المخاطر المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة.	لقد قمنا بإجراءات التدقيق التالية على قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على القروض والسلف للعملاء المدرجة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ • لقد حصلنا على فهم لبيئة التحكم المرتبطة بعملية تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة وقمنا بتقييم التصميم واختبار الفعالية التشغيلية للضوابط في تلك العملية. • لقد اختبرنا اكتمال ودقة البيانات المستخدمة في حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ بالنسبة لعينة من التعرضات ، قمنا بالتحقق من مدى ملاءمة تطبيق المجموعة لمعايير التدرج وتعديلات التدرج. • قمنا بالاستعانة بخبراء المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IFRS٩) وذلك لتقييم المجالات التالية: - الإطار الفكري المستخدم لتطوير سياسة انخفاض القيمة للمجموعة في سياق امتثالها لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - منهجية نمذجة الخسائر الائتمانية المتوقعة والحسابات المستخدمة لحساب احتمال التعثر عن السداد (PD)، والخسارة المعطاة للتعثر في السداد (LGD)، والتعرض عند التخلف عن السداد (EAD) بما في ذلك معقولية الافتراضات. - مدى ملاءمة متغيرات الاقتصاد الكلي والسيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وأوزان السيناريوهات. بالنسبة لمحفظة المرحلة ٣، قمنا بتقييم مدى ملاءمة افتراضات المخصصات لعينة من تعرضات الشركات المختارة على أساس المخاطر وأهمية الانكشافات الفردية. وشمل ذلك تقييم مدى ملاءمة النظر في عمليات السداد والضمانات على أساس العينة، من خلال إشراك خبراء تقييم العقارات لدينا. • تقييم مدى ملاءمة الافتراضات الهامة المستخدمة في بعض التعديلات الإدارية القضائية؛ و • فحص إفصاحات البيانات المالية الموحدة لتقييم الامتثال للمعيارين الدوليين للتقارير المالية رقم ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

وصف أمور التدقيق الرئيسية	كيف تمت معالجة الأمر في تدقيقنا
دقة محاسبة التضخم المرتفع وتعديل تحويل العملات الأجنبية لنتائج مصرف الإمارات لبنان ش.م.ل.	
تم إعلان جمهورية لبنان اقتصادا مرتفع التضخم في عام ٢٠٢٠. وبناء على ذلك، اعتمدت المجموعة لأول مرة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ - التقارير المالية في الاقتصادات مرتفعة التضخم بشأن بياناتها المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ بشأن بياناتها المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. لا يزال اعتبار الاقتصاد اللبناني اقتصادا مرتفع التضخم، وفي عام ٢٠٢٢ واصلت المجموعة تطبيق المحاسبة التضخمية المرتفعة. وبناء على ذلك، تطبق الإدارة حكمها في تحديد قيمة (قيم) الرقم القياسي لأسعار المستهلك وسعر (أسعار) صرف العملات (سعر صيرفة) كما في وأثناء السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. تغير سعر الصرف الرسمي في لبنان إلى ١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية / ١ دولار أمريكي، مع دخول حيز التنفيذ في ١ فبراير ٢٠٢٣ يحتوي الإيضاح رقم (٢) من البيانات المالية الموحدة للمجموعة على إفصاحات توضح الآثار المترتبة على المجموعة.	لقد قمنا بإجراءات التدقيق التالية فيما يتعلق بدقة المحاسبة عن التضخم المرتفع وتعديل تحويل العملات الأجنبية في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ • قمنا بالاستعانة بخبراءنا لتقييم المجالات التالية: - الإطار المفاهيمي المستخدم في تطوير نموذج حساب التضخم المفرط للمجموعة في سياق امتثالها لمعيار المحاسبة الدولي ٢١ ومعيار المحاسبة الدولي ٢٩ - معقولية الافتراضات التي وضعتها الإدارة في حساب تعديل التضخم المرتفع؛ - الآثار المحاسبية الإضافية، إن وجدت، على البيانات المالية الموحدة للمجموعة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، بسبب تغير سعر صرف العملة الرسمية في لبنان إلى ١٥,٠٠٠ ليرة لبنانية لكل دولار أمريكي في ١ فبراير ٢٠٢٣؛ و • اختبرنا اكتمال ودقة البيانات المستخدمة لحساب تعديل التضخم المرتفع؛ و • قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة.

أمر آخر

تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ من قبل مدقق حسابات آخر والذي أبدى رأيًا غير متحفظا حول تلك البيانات الموحدة في ٢٤ أغسطس ٢٠٢٢

معلومات أخرى

إن أعضاء مجلس إدارة المجموعة مسؤولون عن المعلومات الأخرى. تتألف المعلومات الأخرى من تقرير مجلس الإدارة، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية الموحدة وتقرير مدقق الحسابات حولها، والتي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير مدقق الحسابات هذا والتقرير السنوي وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة، والتي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ تقريرنا هذا.

إن رأينا في القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى باستثناء المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة، وبالتالي فإننا لا ولن نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد بشأنها.

تتمثل مسؤوليتنا بالنسبة لأعمال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في الاطلاع على المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بالاطلاع تحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة بشكل جوهري مع البيانات المالية الموحدة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو بشكل آخر إذا اتضح أنها تتضمن أخطاءً جوهرية.

فيما لو استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقريرنا هذا، أن هناك تحريف جوهري في هذه المعلومات الأخرى، فيجب علينا الإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا أي ملاحظات فيما يتعلق بهذا الأمر. عند قراءة التقرير السنوي وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة، إذا خلصنا إلى وجود تحريف جوهري، فيجب علينا إبلاغ المكلفين بالحوكمة بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية الموحدة:

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية ووفقًا للأحكام المعمول بها في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي تراه الإدارة ضرورياً لتتمكن من إعداد بيانات مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والافصاح عند الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنو الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها، أو عدم وجود أي بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتضمن أهدافنا الحصول على تأكيد معقول حول إذا ما كانت البيانات المالية الموحدة ككل خالية بصورة عامة من التحريفات الجوهرية، سواء كانت تلك الناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يشمل رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن التدقيق المنجز وفقا لمعايير التدقيق الدولية سوف ينتج عنه دائمًا اكتشاف أي تحريف جوهري في حال وجوده. وقد تنجم التحريفات عن غش أو عن خطأ، وتعتبر جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو بصورة جماعية على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين المعتمدين على هذه البيانات المالية الموحدة.

وفي إطار التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت الناتجة عن غش أو عن الخطأ وتصميم والقيام بإجراءات التدقيق التي تواجه تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش تُعد أكبر من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث إن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، تقييم ما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم التأكد تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. إذا توصلنا إلى استنتاج بأن هناك حالة جوهرية من عدم التأكد، فإنه يتعين علينا أن نشير إلى ذلك في تقرير مدقق الحسابات وفي الإفصاحات ذات الصلة حول البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المجموعة عن الاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الكلي للبيانات المالية الموحدة من حيث الهيكل ومحتوى البيانات، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية من الشركات أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة لإبداء الرأي حول البيانات المالية الموحدة. كما إننا مسؤولون عن التوجيه والإشراف والقيام بأعمال التدقيق للمجموعة. ونظل المسؤولين الوحيدين عن رأينا.

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق والإطار الزمني ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال تدقيقنا.

كما نقوم بتزويد القائمين على الحوكمة بما يفيد امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، حيث نقوم بالتواصل معهم وإبلاغهم حول كافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد يعتقد أنه من المحتمل أن يكون لها تأثيرًا معقولًا على استقلاليتنا والضوابط والضمانات ذات الصلة التي من شأنها أن تحافظ على استقلاليتنا حيثما كان ذلك ملائماً.

من الأمور التي يتم التواصل بشأنها مع القائمين على الحوكمة، نقوم بتحديد الأمور التي كانت لها أهمية كبرى خلال عملية تدقيق البيانات المالية الموحدة الفترة الحالية، والتي تعد أمور التدقيق الرئيسية. نقوم بالإفصاح عن هذه الامور في تقريرنا الخاص بالتدقيق ما لم يحول القانون أو اللوائح دون الافصاح العلني عنها، أو عندما نقرر وذلك في حالات نادرة للغاية، ألا يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا في حال قد يترتب عن هذا الإفصاح عواقب سلبية تفوق المنفعة العامة التي من الممكن تحقيقها من جراء الإفصاح.

تقرير حول متطلبات قانونية وتنظيمية أخرى

وفقًا لما يقتضيه القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١، فإننا نفيدكم علماً بما يلي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

- لقد حصلنا على كافة المعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.
- أنه تم إعداد البيانات المالية الموحدة، من كافة النواحي الجوهرية، بما يتوافق مع الأحكام السارية في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٣٢) لسنة ٢٠٢١.
- أن المجموعة قد احتفظت بدفاتر محاسبية منتظمة ووفقا للمبادئ المحاسبية المعمول بها.
- أن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتوافق مع الدفاتر والسجلات المحاسبية للمجموعة.
- كما هو مبين في الإيضاح رقم (٩) حول البيانات المالية الموحدة، أن المجموعة قامت بشراء أسهم خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- يبين الإيضاح رقم (٣٣) حول البيانات المالية الموحدة المعاملات الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة والشروط التي تمت بموجبها هذه المعاملات.
- بناءً على المعلومات التي تم توفيرها لنا، لم يلفت انتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن البنك، خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، قد خالف أيًا من الأحكام المعمول بها في القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٣٢) لسنة ٢٠٢١ أو النظام الأساسي للبنك مما قد يؤثر تأثيراً جوهرياً على أنشطته أو على مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

إضافة إلى ذلك، وفقًا لمتطلبات القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨، فإننا نفيد بأننا قد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لغرض تدقيقنا.

جرانت ثورنتون

دكتور/ أسامة البكري

سجل رقم: ٩٣٥

دبي، الإمارات العربية المتحدة

التاريخ: - ٣٠ مارس ٢٠٢٣

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر

	إيضاحات	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٦	**٣,٩٤٩,١٠٧**	٣,٢٢٣,٣٥٧
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٧	**١١٣,٨٩٧**	٦٤,٣٥٤
قروض وسلفيات، صافي	٨	**٢١,٦٢٣,٢٦٧**	٢١,٣١٤,٠٤٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	٩	**٤٣٤,٣٠٨**	٤٨٦,٧٥٥
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	٩	**٧,٣٣٥,١٦٠**	٤,٣٥١,٢٤٧
استثمارات عقارية	١٠	**١,١٥٨,١٠٩**	١,٠٩١,٥٤٣
موجودات أخرى غير ملموسة	١٢	**٢٢,٠٥٥**	٢٢,٠٧٥
موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون	١١	**١,٢٢٧,٨٢١**	١,٤٤٨,٨٠٠
موجودات أخرى	١٣	**١,٢٥٤,١٤٥**	١,٢٧٠,٦٢٧
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	١٤	**٦,٣٨٨**	٩,٠٨٣
ممتلكات ومعدات	١٥	**٢٧٨,٠٧٤**	٢٨٠,١٧٠
مجموع الموجودات		**٣٧,٤٠٢,٣٣١**	٣٣,٥٦٢,٠٥٨
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
ودائع العملاء	١٦	**٢٥,٢٨١,١٣١**	٢٣,٧٥٧,٤١٩
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	١٧	**٦٦٢,٣٣٣**	٢٣٧,٩٩٥
قروض إعادة الشراء	١٨	**٥,٠٠٣,٥٥٢**	٧٥٠,٠٠٠
مطلوبات أخرى	١٩	**١,٩٠١,٥٣٨**	٢,٠٤٣,١٧١
مطلوبات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	١٤	**-**	٨,٩٢٢
سندات مصدرة	٢٠	**٣,٠٥٩,٤٢١**	٥,٣٥٣,١٧٩
مجموع المطلوبات		**٣٥,٩٠٧,٩٧٥**	٣٢,١٥٠,٦٨٦
حقوق الملكية			
رأس المال والإحتياطيات			
رأس المال	٢١	**٢,٢٠٠,٠٠٠**	٢,٢٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	٢١	**١,٠٥٠,٠٠٠**	١,٠٥٠,٠٠٠
احتياطي طوارئ	٢١	**٦٤٠,٠٠٠**	٦٤٠,٠٠٠
احتياطي انخفاض القيمة	٨ (ب) و٢١	**١٤٧,٦٢٤**	٢٢٠,٩٧٢
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات		**(٧٠٦,٣٧٠)**	(٦٨١,٢٩٢)
احتياطي تحويل العملة	٢	**(١,٩١١,٥٠٢)**	(٢,٠٨٣,٠٤٨)
الأرباح المحتجزة		**٧١,٥٥١**	٥٧,٤٠٤
حقوق ملكية عائدة إلى مالكي البنك		**١,٤٩١,٣٠٣**	١,٤٠٤,٠٣٦
الأطراف غير المسيطرة		**٣,٠٥٣**	٧,٣٣٦
مجموع حقوق الملكية		**١,٤٩٤,٣٥٦**	١,٤١١,٣٧٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٣٧,٤٠٢,٣٣١**	٣٣,٥٦٢,٠٥٨

على حد علمنا، تعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة من جميع النواحي المادية، المركز والأداء المالي الموحد والتدفقات النقدية للمجموعة كما في وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. تمت الموافقة على البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة والمصادقة عليها لإصدارها بتاريخ

.....
محمد بن سعود القاسمي
رئيس مجلس الإدارة

.....
ماريو طعمة
المدير التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاحات	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
إيرادات الفوائد	٢٥	١,١٣٦,٥٣٤	١,٠٠٧,٩٢٩
مصاريف الفوائد	٢٦	(٧٦٧,١١٧)	(٧٠٦,٨٣١)
صافي إيرادات الفوائد		**٣٦٩,٤١٧**	٣٠١,٠٩٨
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٢٧	**٢٣٣,١٧٥**	١٧٤,٠١٧
أرباح تحويل عملات		**٣١,٦٥٧**	٢٠,٩٨٩
الربح من الاستثمارات	٢٨	**١٤,١٧٥**	٧١,٨٢٩
صافي الربح من العقارات		**٩٨,١١٣**	٧٣,٧٣٥
إيرادات أخرى		**١,٤٣٨**	١,٧٦٥
الإيرادات التشغيلية		**٧٤٧,٩٧٥**	٦٤٣,٤٣٣
صافي خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية	٢٩	**(٢٩١,٤٤١)**	(١٢٧,٥٨٢)
صافي الإيرادات التشغيلية		**٤٥٦,٥٣٤**	٥١٥,٨٥١
مصاريف موظفين	٣٠	**(١٦١,٥٢٩)**	(١٥٢,٩٠٠)
استهلاك	١٥و٣٠	**(٣١,٨٧٤)**	(٢٩,٦٢٠)
مصاريف أخرى	٣٠	**(١٠٧,٧٢٧)**	(٩٤,٠٨٤)
إطفاء موجودات غير ملموسة	١٢	**(١,٢٣٠)**	(٩٢٧)
خسارة في المركز النقدي	٢	**(٣١٢,٤٣٦)**	(١٩١,٢٠٦)
(الخسارة)/الربح قبل الضرائب		**(١٥٨,٢٦٢)**	٤٧,١١٤
مصروف ضريبة الدخل – خارجية	٣١	**(٥٠٦)**	(٤,٧٠٥)
صافي (الخسارة)/الربح للسنة		**(١٥٨,٧٦٨)**	٤٢,٤٠٩
عائدة إلى:			
مساهمي البنك		**(١٥٤,٤٨٥)**	٤٣,٧٨٠
الأطراف غير المسيطرة		**(٤,٢٨٣)**	(١,٣٧١)
صافي (الخسارة)/الربح للسنة		**(١٥٨,٧٦٨)**	٤٢,٤٠٩
(الخسارة)/الربح الأساسي والمخفض للسهم الواحد (درهم)	٢٢	**(٠,٠٧)**	٠,٠٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
صافي (الخسارة)/الربح للسنة	**(١٥٨,٧٦٨)**	٤٢,٤٠٩
بنود الدخل الشامل الآخر		
البنود التي لن يُعاد تصنيفها لاحقًا إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد:		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (أدوات حقوق الملكية)	**(٣١,٦٠٤)**	٤٣,٨٧١
صافي التغيرات في القيمة العادلة لمخاطر الائتمان الخاصة بالمطلوبات المالية (إيضاح ٢٠)	**٦,٥٢٦**	١٤,٩٣٢
	(٢٥,٠٧٨)	٥٨,٨٠٣
المجموع		
البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقًا إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد:		
فروق تحويل العملات من شركة تابعة	**١٧١,٥٤٦**	(٢,٠٨٣,٠٤٨)
مجموع الربح/(الخسارة) الشاملة للسنة	**١٤٦,٤٦٨**	(٢,٠٢٤,٢٤٥)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**(١٢,٣٠٠)**	(١,٩٨١,٨٣٦)
عائدة إلى:		
مساهمي البنك	**(٨,٠١٧)**	(١,٩٨٠,٤٦٥)
الأطراف غير المسيطرة	**(٤,٢٨٣)**	(١,٣٧١)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	**(١٢,٣٠٠)**	(١,٩٨١,٨٣٦)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

	رأس المال	احتياطي قانوني	احتياطي طوارئ	احتياطي عام و احتياطي الانخفاض في القيمة	احتياطي التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	احتياطي تحويل العملة	الأرباح المحتجزة /(الخسائر المتراكمة)	حقوق ملكية عائدة إلى مالكي البنك	الأطراف غير المسيطرة	مجموع حقوق الملكية
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	٢,١٠٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	٢٨٨,٩٦٢	(٧٤٠,٠٩٥)	-	(١٨٢,١٥٧)	٣,١٦١,٧١٠	٨,٧٠٧	٣,١٦٥,٤١٧
صافي الربح للسنة	-	-	-	-	-	-	٤٣,٧٨٠	٤٣,٧٨٠	(١,٣٧١)	٤٢,٤٠٩
الخسارة الشاملة الأخرى	-	-	-	-	٥٨٨,٠٣	(٢,٠٨٣,٠٤٨)	-	(١,٩٨٠,٤٦٥)	-	(١,٩٨١,٨٣٦)
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	٥٨٨,٠٣	(٢,٠٨٣,٠٤٨)	٤٣,٧٨٠	(١,٩٨٠,٤٦٥)	(١,٣٧١)	(١,٩٨١,٨٣٦)
تأثير التضخم المرتفع (إيضاح ٢)	-	-	-	-	-	-	٢٣٩,٨٥٤	٢٣٩,٨٥٤	-	٢٣٩,٨٥٤
إستبعاد إستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	(٨٢)	(٨٢)	-	(٨٢)
تحويل إلى رأس المال	١٠٠,٠٠٠	-	-	(١٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-
تحويل إلى إحتياطي الانخفاض في القيمة (إيضاح ٨ (ب))	-	-	-	٣٢,٠١٠	-	-	(٣٢,٠١٠)	-	-	-
تعويض أعضاء مجلس الإدارة (إيضاح ٣٣)	-	-	-	-	-	-	(٤,٧٤١)	(٤,٧٤١)	(١٧٤)	(٤,٩١٥)
تبرعات (إيضاح ٣٣)	-	-	-	-	-	-	(٧,٥٠٠)	(٧,٥٠٠)	-	(٧,٥٠٠)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢,٢٠٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	٢٢٠,٩٧٢	(٦٨١,٢٩٢)	(٢,٠٨٣,٠٤٨)	٥٧,٤٠٤	١,٤٠٤,٠٣٦	٧,٣٢٦	١,٤١١,٣٧٢
تعديل العام السابق	-	-	-	-	-	-	(٤٥٦)	(٤٥٦)	(٤٥٦)	
صافي الخسارة للسنة	-	-	-	-	-	-	(٥٧,٤٥١)	(٥٧,٤٥١)	(٤,٢٨٣)	(٧٨,٧٥١)
الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع الخسارة الشاملة للسنة	-	-	-	-	-	-	(٥٧,٤٥١)	(٥٧,٤٥١)	(٤,٢٨٣)	(٧٨,٧٥١)
تأثير التضخم المرتفع (إيضاح ٢)	-	-	-	-	-	-	١٧١,٥٤٦	١٧١,٥٤٦	-	١٤٦,٤٦٨
تحويل إلى إحتياطي الانخفاض في القيمة (إيضاح ٨ (ب))	-	-	-	(٣٥,٠٧٨)	-	-	-	(٣٥,٠٧٨)	-	(٣٥,٠٧٨)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٢,٢٠٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	١٤٧,٦٢٤	(٧٠٦,٣٧٠)	(١,٩١١,٥٠٢)	٧١,٥٥١	١,٤٩١,٣٠٣	٣,٠٥٣	١,٤٩٤,٣٥٦

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	إيضاح	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
صافي (الخسارة)/الربح قبل الضريبة للسنة		(١٥٨,٢٦٢)	٤٧,١١٤
تعديلات على:			
استهلاك الممتلكات والمعدات	١٥-٣٠	٣١,٨٧٤	٢٩,٦٢٠
خسارة عند استبعادات / (ربح من بيع) ممتلكات ومعدات		٨٣٠	(٥٧٩)
تضخم مرتفع وتسويات العملة الأجنبية على الممتلكات والمعدات		(١٢,٥٦٢)	٧٤٥,٩٨٥
اهتلاك موجودات غير ملموسة	١٢	١,٢٣٠	٩٢٧
تضخم مرتفع وتسويات العملة الأجنبية على الموجودات الغير ملموسة		(١,٢١٠)	(١٧,٣٦٨)
صافي خسارة من مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية	٢٩	٣٤٩,٣٥٦	١٥٢,٨٨١
تسويات العملات الأجنبية على مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة على الأصول المالية	٢٩	(٢٦,٧٧٦)	(٨٤٢,٤٧٨)
اطفاء العلاوة على أدوات الدين		(١,١٨٣)	(٥٢٦)
خسارة/(أرباح) غير محققة من أدوات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢٨	٢١,٥٨٠	(٢١,٦٨٦)
أرباح محققة من استبعاد أدوات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	٢٨	(١,٧٧٨)	(٥,٧٠٧)
مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٩,١	١١,١٤٣	٦,٣٩٢
إيرادات الفوائد على التزامات الإيجار		٢,٧٤٦	٣,٠٢١
خسارة من بيع موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون		(١,٠٧٦)	(١٥٦,٣٩١)
خصم رسوم الاعتراف بالذمم المدينة المتعلقة باستبعاد موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون		-	١٥٧,٢٥٠
صافي الخسارة من القيمة العادلة من سندات دين مصدرة		٤,٨٣٩	٦,٠٩٠
صافي الربح من القيمة العادلة من مقايضة أسعار الفائدة		(٤,٨٣٩)	(٦,٠٩٠)
ربح القيمة العادلة من إعادة تقييم استثمارات عقارية	١٥	(٦٦,١٩٨)	(٥,١٥١)
(ربح)/خسارة القيمة العادلة من إعادة تقييم موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون	١١	(٨,٧٤٥)	٢٧٧,٣٤١
إيرادات توزيعات الأرباح	٢٨	(٣٣,٩٧٧)	(١٥,٩٢٦)
خسارة في المركز النقدي	٢	٣١٢,٤٣٦	١٩١,٢٠٦
أرباح التشغيلية قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		٤١٩,٤٢٨	٥٤٥,٩٣٥
تغيرات في:			
الودائع والأرصدة المستحقة من البنوك والتي تستحق بعد ثلاثة أشهر من تواريخ الإيداع		١,٤٣٩,٣٤٩	(٣٥١,٨٧٩)
الودائع الإلزامية لدى البنوك المركزية		٢٠٧,٨٨٣	١,٠٢١,٦١١
قروض وسلفيات		(٦١٧,٧٦٠)	(٢,٢٢١,٢٠٩)
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر		(٦,٢٢٧)	٣٣,٦٢٨
موجودات أخرى		١٦,٠٢٦	٢,٨٩٤,٠٤٤
ودائع العملاء		(٧٢٦,٢٨٨)	٨٤,٨٣٥
مطلوبات أخرى		(١٤٩,٨٦٢)	٣٨٣,٠٨٥
		٥٨٢,٥٤٩	٢,٣٩٠,٠٤٠
المسدد من مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	١٩,١	(١,٦١١)	(١,٠٨١)
ضرائب الدخل المدفوعة خلال العام		(٥٠٦)	(٤,٧٠٥)
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والتبرعات المدفوعة		-	(١١,٩٨١)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		٥٨٠,٤٣٢	٢,٣٧٢,٢٧٣
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
لاشراء ممتلكات ومعدات	١٥	(١٨,٠٤٦)	(١٣,٣٠٦)
عوائد من بيع ممتلكات ومعدات		-	٨,١٢٧
شراء أدوات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة, مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر و مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		(٧٧,٧٨١)	(١٩٦,٨٥٩)
متحصلات من بيع/استحقاق أدوات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة, مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر و مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		٦٤,٠٩٥	١١,٧٣٥
إضافات إلى موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون	١١	(٤٩٣)	-
إضافات إلى استثمارات عقارية	١٠	(١٢,٦٤١)	(٣١٨,٧٩٨)
متحصلات من بيع استثمارات عقارية		١٢,٢٧٣	-
متحصلات من بيع موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون		٢٠٣,٣٧١	٣٧١,٨١٤
توزيعات أرباح مستلمة	٢٨	٣٣,٩٧٧	١٥,٩٢٦
صافي النقد الناتج من الأنشطة الاستثمارية		٢٠٤,٧٥٥	(١٢١,٣٦١)

بيان التدفقات النقدية الموحد (تكملة)

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	إيضاح	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
تسوية لسندات مصدرة		**(٢,٧٤٦,٣٥٧)**	-
متحصلات من سندات مصدرة		**٤٥٩,١٢٥**	٤٥٩,١٢٤
متحصلات من قروض إعادة الشراء		**٤,١٨٨,٥٧٦**	-
دفع مطلوبات إيجارية		**(١٤,٢٩٣)**	(١٥,٨٨٩)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية		**١,٨٨٧,٠٥١**	٤٤٣,٢٣٥
صافي الزيادة في النقد وما يعادله		**٢,٦٧٢,٢٣٨**	٢,٦٩٤,١٤٧
النقد وما يعادله في بداية السنة	٦	**٦٨٩,٥١٨**	١,٣٥٨,١٩١
تأثير الحركة في أسعار الصرف على التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة خلال العام		**(٤٥,١٥٠)**	(٣,٣٦٢,٨٢٠)
النقد وما يعادله في نهاية السنة	٦	**٣,٣١٦,٦٠٦**	٦٨٩,٥١٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٩ جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

١. معلومات عامة

تأسس بنك الشارقة («البنك») كشركة مساهمة عامة بموجب المرسوم الأميري الصادر عن صاحب السمو حاكم إمارة الشارقة بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٣، وتم تسجيله في فبراير ١٩٩٣ بموجب قانون الشركات التجارية رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). وقد بدأ البنك مزاولة أعماله بموجب الرخصة البنكية الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٧٤. يمارس البنك الأنشطة البنكية التجارية والاستثمارية.

يقع المكتب المسجل للبنك في شارع الخان، ص.ب: ١٣٩٤ – الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. يمارس البنك أنشطته من خلال ثمانية فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة في كل من إمارات الشارقة، ودبي، وأبوظبي، ومدينة العين. تتضمن البيانات المالية الموحدة المرفقة أنشطة البنك وشركاته التابعة (يُشار إليهم معاً بـ "المجموعة»)، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٢

٢. التضخم المرتفع وأسس الإعداد

التضخم المرتفع وتحويل العملة

ينشر صندوق النقد الدولي توقعات التضخم. بتطبيق معلومات صندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر ٢٠٢٠ والمؤشرات المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩، يعتبر الاقتصاد اللبناني اقتصادًا شديد التضخم لأغراض تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩، ولإعادة ترجمة العمليات الأجنبية في البيانات المالية الموحدة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ تأثير التغيرات في أسعار الصرف الأجنبي وبالتالي، اعتمدت المجموعة لأول مرة معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ المتعلق بالتقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المرتفع إلى شركتها التابعة، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل، في البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ولا يزال الاقتصاد اللبناني اقتصادًا شديد التضخم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وبالتالي فإن معيار المحاسبة الدولي ٢٩ لا يزال قابلاً للتطبيق على المجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

		٢٠٢٢/١٢/٣١		
		قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ @ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي	**تأثير التضخم المرتفع وتحويل العملة**	**بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ @ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي**
		ألف درهم	**ألف درهم**	**ألف درهم**
صافي الربح /(الخسارة)		**٢٤٤,٩٧٠**	**(٤٠٣,٧٣٨)**	**(١٥٨,٧٦٨)**
مجموع الدخل/(الخسارة) الشامل		**٢١٩,٨٨٤**	**(٤٠٣,٧٣٠)**	**(١٨٣,٨٤٦)**
تأثير تحويل العملة على الخسارة الشاملة الأخرى			**١٧١,٥٤٦**	
تأثير معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ المتراكم على حقوق الملكية - ٢٠٢١/١٢/٣١			**(١,٧٩٠,٣٨٥)**	
تعديل الأرباح المحتجزة خلال سنة ٢٠٢١			**٤,٧٣٧**	
تأثير معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ على حقوق الملكية - ١٢ شهر ٢٠٢٢			**٩٥,٧٤٠**	
حقوق الملكية		**٣,٤١٦,٤٤٨**	**(١,٩٢٢,٠٩٢)**	**١,٤٩٤,٣٥٦**

		٢٠٢١/١٢/٣١		
		قبل تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ @ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي	تأثير التضخم المرتفع وتحويل العملة	بعد تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ @ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي
		ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
صافي الربح		٢٢٤,٨٦٤	(١٨٢,٤٥٥)	٤٢,٤٠٩
مجموع الدخل الشامل		٢٨٤,٦٧٢	(١٨٣,٤٦٠)	١٠١,٢١٢
تأثير تحويل العملة على الخسارة الشاملة الأخرى		-	(٢,٠٨٣,٠٤٨)	-
تأثير معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ المتراكم على حقوق الملكية - ٢٠٢٠/١٢/٣١			٢٣٦,٢٦٩	
تأثير معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ على حقوق الملكية - ١٢ شهر ٢٠٢١			٢٣٩,٨٥٤	
حقوق الملكية		٣,٢٠١,٧٥٧	(١,٧٩٠,٣٨٥)	١,٤١١,٣٧٢

تماشياً مع معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩، تم إعادة عرض البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر الأسعار العام في تاريخ إعداد التقرير على المبالغ المقارنة، من أجل عكس التغيرات في القوة الشرائية لليرة اللبنانية، في تاريخ إغلاق البيانات المالية، تم تعديل البنود غير النقدية في بيان المركز المالي وكذلك بيان الدخل وبيان الدخل الشامل الآخر وبيان التدفقات النقدية للسنة الحالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل وفقًا لتغيير مؤشر أسعار المستهلك، في تاريخ عرض بياناتها المالية. وكان الرقم القياسي لأسعار المستهلك في بداية السنة المشمولة بالتقرير ٩٢١,٤٠ وأغلق عند ٢,٠٤٥,٤٦

تم الاعتراف بالخسارة في صافي المركز النقدي والتي تم اشتقاقها على أنها الفرق الناتج عن إعادة بيان الموجودات غير النقدية وحقوق ملكية المساهمين والبنود في بيان الدخل الشامل في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. خلال سنة ٢٠٢٢، بلغت الخسارة الناتجة عن صافي المركز النقدي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ٣١٢ مليون درهم (٢٠٢١: ١٩١ مليون درهم).

إن تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ على الموجودات والمطلوبات المقومة بالدولار الأمريكي لشركتنا التابعة اللبنانية، بضرب كل دولار أمريكي بسعر الربط ١,٥٠٧,٥ وقسمة النتيجة على سعر الصيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ، جعل الدولار يساوي ٤,٠ سنتاً. سيتم تصحيح هذه النتيجة على الفور بمجرد إزالة الربط. إن فك ربط الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي هو مطلب أساسي لصندوق النقد الدولي مقابل تقديم أي دعم مالي مقترح. وكما هو مبين، فإنه سيكون لذلك تأثير إيجابي كبير على مستوى حقوق المساهمين للشركة التابعة حيث إن حوالي ٨٠٪ من موجوداتها ومطلوباتها مقومة بالدولار الأمريكي.

تتأثر البيانات المالية الموحدة للبنك بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على التضخم المرتفع والعملات الأجنبية عند توحيد الشركة التابعة للبنك في لبنان. يؤثر هذا على كل بند منفرد في بيان المركز المالي الموحد للبنك وبيان الأرباح أو الخسائر الموحد. نتيجة لذلك، قد يكون من الصعب على المستخدمين للبيانات المالية (التي تشمل مجلس الإدارة، والإدارة، والجهات التنظيمية، والمستثمرين، ووكالات التصنيف، إلخ) فهم أداء المجموعة بصرف النظر عن تأثير الشركة التابعة لها في لبنان.

بلغ صافي الخسارة المعلن للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١٥٩ مليون درهم (٢٠٢١: ربح بقيمة ٤٢ مليون درهم). وذلك نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ وسعر صرف صيرفة في البيانات المالية الموحدة، مما أدى إلى انخفاض صافي الدخل للسنة بمقدار ٤٠٤ مليون درهم (٢٠٢١: ١٨٣ مليون درهم). لو لم يتمّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ ولو استخدمت المجموعة سعر الصرف المثبت البالغ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي بدلاً من سعر صيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لكان صافي الربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يساوي ٢٤٥ مليون درهم (٢٠٢١: ٢٢٥ مليون درهم).

بلغ مجموع الخسارة الشاملة المعلنة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١٢ مليون درهم (٢٠٢١: بقيمة ١,٩٨٢ مليون درهم). وذلك نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ وسعر صرف صيرفة في البيانات المالية الموحدة، مما أدى إلى انخفاض مجموع الخسارة الشاملة للسنة بمقدار ٢٣٢ مليون درهم (٢٠٢١: ٢,٢٦٧ مليون درهم). لو لم يتمّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ ولو استخدمت المجموعة سعر الصرف المثبت البالغ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي بدلاً من سعر صيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لكان مجموع الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ يساوي ٢٢٠ مليون درهم (٢٠٢١: ٢٨٥ مليون درهم).

بلغ إجمالي حقوق الملكية المعلن كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ١,٤٩٤ مليون درهم (٢٠٢١: ١,٤١١ مليون درهم). جاء ذلك نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ وسعر صرف صيرفة في البيانات المالية الموحدة، ممّا أدّى إلى انخفاض إجمالي حقوق الملكية بمقدار ١,٩٢٢ مليون درهم (٢٠٢١: ١,٧٩١ مليون درهم). لو لم يتمّ تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩، ولو استخدمت المجموعة سعر الصرف المثبت البالغ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي بدلاً من سعر صيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لكان إجمالي حقوق الملكية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ يساوي ٣,٤١٦ مليون درهم (٢٠٢١: ٣,٢٠٢ مليون درهم).

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ قبل تطبيق معيار رقم ٢٩ @ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ قبل تطبيق معيار رقم ٢٩ @ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي ألف درهم
الموجودات		
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**٧,٠٨٦,٢٥٦**	٦,٥٦٥,٥٥١
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	**١٤٦,٣٨٩**	٩٦,٢٤١
قروض وسلفيات، صافي	**٢٢,٨١١,٠٩٨**	٢٢,٣٩٧,٨٣٠
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	**٤٦٤,١٥٨**	٥١٥,٨٠٠
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	**٧,٣٩٠,٩٦٩**	٤,٤١٧,١٧٩
إستثمارات عقارية	**١,١٥٨,١٠٩**	١,٠٩١,٥٤٣
موجودات غير ملموسة	**٢٢,١١١**	٢٣,٣٦٢
موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون	**١,٢٥٩,٨٦٣**	١,٤٩٢,٦٩٩
موجودات أخرى	**١,٣٥١,٣٢٧**	١,٣٦٠,٢٠٠
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	**٦,٣٨٨**	٩,٠٨٣
ممتلكات ومعدات	**٢٩٣,٣٤٠**	٣٠٠,٧٠٠
مجموع الموجودات	**٤١,٩٩٠,٠٠٨**	٣٨,٢٧٠,١٨٨
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
ودائع العملاء	**٢٧,٧٧٢,٩٦٨**	٢٦,٤٩١,٨٤٧
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	**٦٦٢,٧٩٧**	٢٣٨,٤٠٥
إتفاقيات إعادة بيع	**٥,٠٠٣,٥٥٢**	٧٥٠,٠٠٠
مطلوبات أخرى	**٢,٠٧٤,٨٢٢**	٢,٢٢٦,٠٧٨
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	**-**	٨,٩٢٢
سندات دين مصدرة	**٣,٠٥٩,٤٢١**	٥,٣٥٣,١٧٩
مجموع المطلوبات	**٣٨,٥٧٣,٥٦٠**	٣٥,٠٦٨,٤٣١
حقوق الملكية		
رأس المال والإحتياطيات		
رأس المال	**٢,٢٠٠,٠٠٠**	٢,٢٠٠,٠٠٠
احتياطي قانوني	**١,٠٥٠,٠٠٠**	١,٠٥٠,٠٠٠
احتياطي طوارئ	**٦٤٠,٠٠٠**	٦٤٠,٠٠٠
احتياطي عام واحتياطات أخرى	**١٤٧,٦٢٤**	٢٢٠,٩٧٢
احتياطي التغيّرات في القيمة العادلة	**(٧٠٥,٣٧٤)**	(٦٨٠,٢٨٨)
الأرباح المحتجزة / (الخسائر المتراكمة)	**٨١,١٤٥**	(٢٣٦,٢٦٣)
حقوق ملكية عائدة إلى مالكي البنك	**٣,٤١٣,٣٩٥**	٣,١٩٤,٤٢١
الأطراف غير المسيطرة	**٣,٠٥٣**	٧,٣٣٦
مجموع حقوق الملكية	**٣,٤١٦,٤٤٨**	٣,٢٠١,٧٥٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٤١,٩٩٠,٠٠٨**	٣٨,٢٧٠,١٨٨

	٢٠٢٢ **قبل تطبيق معيار رقم٢٩ @ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي** **ألف درهم**	٢٠٢١ قبل تطبيق معيار رقم٢٩ @ ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي ألف درهم
إيرادات الفوائد	**١,٢٦٦,٣٧٣**	١,١٤٨,٢٨٩
مصاريف الفوائد	**(٧٧٠,١٤٩)**	(٧١٣,٧٠٧)
صافي إيرادات الفوائد	**٤٩٦,٢٢٤**	٤٣٤,٥٨٢
صافي إيرادات الرسوم والعمولات	**٢٥٦,٠٠٩**	١٩٢,٩٧٧
أرباح عملات أجنبية	**٣٤,٠٣٨**	٢٣,٩٢٦
الربح من الاستثمارات	**١٤,١٩٥**	٧١,٨٥٤
صافي الربح من العقارات	**٩٨,١١٣**	٧٣,٧٣٥
الإيرادات الأخرى	**١,٦٧٣**	١,٧٤٩
إيرادات العمليات	**٩٠٠,٢٥٢**	٧٩٨,٨٢٣
صافي خسارة انخفاض قيمة الموجودات المالية	**(٢٥٦,٥٨٩)**	(٢١٦,٣٦٠)
صافي إيرادات العمليات	**٦٤٣,٦٦٣**	٥٨٢,٤٦٣
مصاريف شؤون الموظفين	**(٢٢٠,٣٧٣)**	(١٨٦,٢٠٣)
الاستهلاك	**(٣٣,٧٣١)**	(٣٢,٩٩٣)
مصاريف أخرى	**(١٣٢,٣٤٠)**	(١١٦,٦٢٧)
إطفاء موجودات غير ملموسة	**(١,٢٤٩)**	(١,٢٤٧)
الربح قبل الضرائب	**٢٥٥,٩٧٠**	٢٤٥,٣٩٣
مصاريف ضريبة الدخل - خارجية	**(١١,٠٠٠)**	(٢٠,٥٢٩)
صافي الربح للسنة	**٢٤٤,٩٧٠**	**٢٢٤,٨٦٤**
بنود الدخل الشامل الآخر		
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الارباح أو الخسائر الموحد		
صافي التغيرات في القيمة العادلة لموجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**(٣١,٦١٢)**	٤٤,٨٧٦
صافي التغيرات في القيمة العادلة لمخاطر الإئتمان الخاصة لمطلوبات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الارباح أو الخسائر	**٦,٥٢٦**	١٤,٩٣٢
مجموع (الخسارة)/الدخل الشامل الآخر للسنة	**(٢٥,٠٨٦)**	٥٩,٨٠٨
مجموع الدخل الشامل للسنة	**٢١٩,٨٨٤**	٢٨٤,٦٧٢

التضخم المرتفع وتحويل العملة - تغيير قيمة الربط الرسمي للدولار الأمريكي من ١,٥٠٧,٥٠ إلى ١٥,٠٠٠

أعلنت الحكومة اللبنانية خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٢ تغيير قيمة الربط الرسمي للدولار الأمريكي من ١,٥٠٧,٥٠ إلى ١٥,٠٠٠. لو تم إحتساب سعر الصرف ١٥,٠٠٠، لكانت الميزانية العمومية الموحدة للمجموعة تعكس الأرقام البارزة التالية:

	ديسمبر ٢٠٢٢ **بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ @ ١٥,٠٠٠/٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي** **ألف درهم**	**ديسمبر ٢٠٢٢** **بعد معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ و معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ @ ١,٥٠٧,٥/٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي** **ألف درهم**	**الفروق** **ألف درهم**
مجموع الموجودات	٣٩,٢١٨,١٧١	٣٧,٤٠٢,٣٣١	١,٨١٥,٨٤٠
مجموع المطلوبات	٣٦,٨١١,٣٣٧	٣٥,٩٠٧,٩٧٥	٩٠٣,٣٦٢
مجموع حقوق المساهمين	٢,٤٠٦,٨٣٤	١,٤٩٤,٣٥٦	٩١٢,٤٧٨
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,٩٤٦,٥٤١	٣,٩٤٩,١٠٧	٩٩٧,٤٣٤
قروض وسلفيات	٢٢,٠١٧,٥٤٦	٢١,٦٢٣,٢٦٧	٣٩٤,٢٧٩
ودائع العملاء	٢٦,٠٦٧,٣٩٣	٢٥,٢٨١,١٣١	٧٨٦,٢٦٢

قبل تطبيق معياري المحاسبة الدوليين رقم ٢٩ و رقم ٢١، كان إحتياطي تحويل العملة سيبلغ ٣١٣ مليون درهم إماراتي، لو تمّ إحتساب سعر الصرف الرسمي ١٥,٠٠٠ بدل ١٥٠٧,٥ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والمتطلبات المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم ٢ لعام ٢٠١٥ («قانون الشركات الإماراتية لسنة ٢٠١٥») بصيغته المعدلة بالمرسوم الاتحادي رقم ٢٦ لسنة ٢٠٢٠ الصادر في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٠، لبعض الأحكام التي ستدخل حيز التنفيذ اعتبارًا من ٢ يناير ٢٠٢١، ومرسوم القانون الاتحادي رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨

أسس القياس - لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء بعض الأدوات المالية والاستثمارات العقارية المقاسة بالقيم العادلة كما هو موضح في السياسات المحاسبية أدناه.

يعتبر الاقتصاد اللبناني مرتفع التضخم. وفقًا لذلك، تم إظهار النتائج والتدفقات النقدية والمركز المالي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من حيث وحدة القياس الجارية عند تاريخ التقرير.

العملة الوظيفية وعملة العرض - تم عرض البيانات المالية الموحدة بالدرهم الإماراتي (الدرهم) وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف درهم، ما لم يذكر خلاف ذلك.

أساس التوحيد - تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للبنك والمنشآت الخاضعة لسيطرته. تتحقق السيطرة عندما يكون للبنك:

- السلطة على المنشأة المستثمر بها،
- التعرض، أو لديه حقوق، في عوائد متغيرة من ارتباطها بالشركة المستثمر بها؛ و
- القدرة على ممارسة السلطة على المنشأة المستثمر بها للتأثير على قيمة عوائد المنشأة المستثمر بها.

يقوم البنك بإعادة تقييم ما إذا كان يسيطر على المنشأة المستثمر بها أم لا إذا ما كانت الحقائق والظروف تشير إلى أن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الموضحة أعلاه. وهذا يشمل الظروف التي تصبح فيها حقوق الحماية (على سبيل المثال أكثر من علاقة الإقراض) جوهرية وتؤدي الى سيطرة البنك كمستثمر. عندما تقل حقوق التصويت الخاصة بالبنك في أي من المنشآت المستثمر بها عن غالبية حقوق التصويت، تتحقق السيطرة للبنك عندما تكون حقوق التصويت كافية لمنحها قدرة عملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة

بالمنشآت المستثمر بها بشكل منفرد. يأخذ البنك بعين الاعتبار كافة الحقائق والظروف ذات الصلة عند تقييم ما إذا كان للبنك حقوق التصويت في المنشأة المستثمر بها أم لا بشكل يكفي لمنحها السيطرة، ومن بين تلك الحقائق والظروف:

- حجم حقوق التصويت التي يحوزها البنك بالمقارنة مع حجم حقوق التصويت لحاملي حقوق التصويت الأخرين.
- حقوق التصويت المحتملة للبنك وحاملي حقوق التصويت الأخرين والأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة من الترتيبات التعاقدية الأخرى.
- وغيرها من الحقائق والظروف الأخرى التي تشير إلى أن البنك له، أو ليس له، القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة وقت الحاجة لاتخاذ قرارات، بما في ذلك أنماط التصويت والاجتماعات السابقة للمساهمين.

يبدأ توحيد أي من الشركات التابعة عندما يحصل البنك على السيطرة على الشركة التابعة، ويتوقف ذلك التوحيد بفقد البنك للسيطرة على الشركة التابعة. وعلى وجه الخصوص، يتم تضمين إيرادات ومصاريف أي شركة تابعة مستحوذ عليها أو مستبعدة خلال السنة في بيان الدخل أو الخسارة الموحد من تاريخ حصول البنك على السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن السيطرة على الشركة التابعة. توزع الأرباح أو الخسائر وأي مكون للدخل الشامل الآخر إلى مالكي الشركة الأم وللأطراف غير المسيطرة. ويُعزى مجموع الدخل الشامل الآخر إلى مالكي الشركة الأم وإلى الأطراف غير المسيطرة حتى إن نتج عن ذلك تسجيل عجز في رصيد الأطراف غير المسيطرة. عند الضرورة، يتم إدخال تعديلات على البيانات المالية للشركات التابعة بغية تماشي سياساتها المالية مع السياسات المحاسبية للبنك. تلغى جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والإيرادات والمصاريف والتدفقات النقدية الداخلية المرتبطة بالمعاملات المتبادلة بين أعضاء المجموعة بالكامل عند توحيد البيانات المالية.

إن التغيرات في حصص ملكية البنك في الشركات التابعة، والتي لا تؤدي إلى فقدان البنك للسيطرة على الشركات التابعة، يتم محاسبتها كمعاملات ملكية. يتم إجراء تعديل على القيم الدفترية لحصص المجموعة وحصص حقوق الأطراف غير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصصهم في الشركات التابعة. يتم الاعتراف مباشرة في حقوق الملكية بالفرق بين مبالغ تعديل حصص حقوق الأطراف غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع/ الواجب دفعه، أو المبلغ المستلم/ المتوقع استلامه، وتسجل في حقوق الملكية مباشرة وتوزع على مالكي المجموعة. عندما تفقد المجموعة سيطرتها على إحدى الشركات التابعة، يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة ضمن بيان الارباح أو الخسائر الموحد ويحتسب كالفرق بين (١) إجمالي القيمة العادلة للمبلغ المستلم والقيمة العادلة للحصص المتبقية و (٢) القيمة الدفترية السابقة للموجودات (ومن ضمنها الشهرة)، ومطلوبات الشركة التابعة وحصص أي من الأطراف غير المسيطرة. تحتسب كافة المبالغ المعترف بها مسبقاً في بيان الدخل الشامل الآخر والتي يتم محاسبة الشركة التابعة على أساسها كما لو أن البنك قد استبعد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالمنشأة بشكل مباشر (أي تم إعادة تصنيفها الى الأرباح أو الخسائر أو تحويلها إلى فئة أخرى من فئات حقوق الملكية حسب ما هو محدد / مسموح به من قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية السارية.). تعتبر القيمة العادلة لأي استثمارات مستبقاة في شركات تابعة سابقة بتاريخ فقدان السيطرة مكافئة للقيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي للاحتساب اللاحق وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ الصادر عام ٢٠١٠ أو، إن أمكن التطبيق، التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركات الزميلة أو المشاريع المشتركة.

٣. تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الأخرى

٣-١ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة دون وجود تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة

فيما يلي المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة، والتي أصبحت سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٢، والتي تم تطبيقها في هذه البيانات المالية الموحدة. لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة، باستثناء ما هو مذكور، أي تأثير جوهري على المبالغ المدرجة في التقرير للفترات الحالية والسابقة.

تعديلات ضيقة النطاق على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ٣ و١٦ و١٧ وبعض التحسينات السنوية على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ و١٦

تعد التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ «تجميعات الأعمال» تحديثاً على أحد مراجع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ للإطار المفاهيمي للتقارير المالية دون تغيير المتطلبات المحاسبية لتجميعات الأعمال. تمنع التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٦ «الممتلكات والآلات والمعدات» الشركة من خصم أية مبالغ من تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات التي تتعلق بأية مبالغ مستلمة من بيع منتجات خلال تحضير الشركة للأصل للاستخدام المقصود. وبالتالي، يجب على الشركة الاعتراف بعائدات تلك المبيعات والتكلفة ذات الصلة في الأرباح أو الخسائر. أما بالنسبة للتعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧، «المخصصات والمطلوبات المحتملة والموجودات المحتملة»، فهي تحدد التكاليف التي تتضمنها الشركة عند تقييم ما إذا كان العقد سيتسبب في خسارة. هذا وتدخل التحسينات السنوية تعديلات ضئيلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ «الأدوات المالية»، والأمثلة التوضيحية المصاحبة المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ «عقود الإيجار».

٣-٢ المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة والتي لم تصبح سارية المفعول بعد

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ «عرض البيانات المالية حول تصنيف المطلوبات»، توضح هذه التعديلات الضيقة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ «عرض البيانات المالية»، أن المطلوبات تُصنف كمتداولة أو غير متداولة، اعتماداً على الحقوق القائمة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات الكيان أو الأحداث بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو خرق للعهد). يوضح التعديل أيضاً ما يعنيه معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عندما يشير إلى «تسوية» التزام - مؤجل حتى الفترات المحاسبية التي لا تبدأ قبل ١ يناير ٢٠٢٤

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ - الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والمطلوبات الناشئة عن معاملة واحدة - تتطلب هذه التعديلات من الشركات الاعتراف بالضرائب المؤجلة على المعاملات التي، عند الاعتراف المبدئي، تؤدي إلى مبالغ متساوية من الفروق المؤقتة الضريبية والخاضعة للخصم – وهي سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ «عرض القوائم المالية»، وبيان الممارسة رقم ٢ الخاص بالمعايير الدولية للتقارير المالية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٨ «السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء» - قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل معيار المحاسبة الدولي رقم ١، «عرض القوائم المالية «، لمطالبة الشركات بالإفصاح عن معلوماتها حول السياسة المحاسبية الهامة بدلاً من أهم سياساتها المحاسبية. يوضح التعديل أيضاً أنه من المتوقع أن تكون معلومات السياسة المحاسبية جوهرية إذا لم يكن مستخدمو البيانات المالية قادرين على فهم المعلومات الجوهرية الأخرى في البيانات المالية بدونها. علاوة على ذلك، يوضح التعديل على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ أنه لا يلزم الإفصاح عن معلومات السياسة المحاسبية غير الهامة. ومع ذلك، إذا تم الكشف عنها، فلا ينبغي أن تحجب معلومات السياسة المحاسبية الهامة. لدعم هذا التعديل، قام مجلس الإدارة أيضاً بتعديل بيان الممارسة رقم ٢ الخاص بمعايير التقارير المالية الدولية، «إصدار الأحكام النسبية»، لتوفير إرشادات حول كيفية تطبيق مفهوم الأهمية النسبية على الإفصاح عن السياسة المحاسبية. يوضح تعديل معيار المحاسبة الدولي رقم ٨، «السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء»، كيف يجب على الشركات التمييز بين التغييرات في السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية. إن التمييز بينهم من الأهمية بمكان، لأن التغييرات في التقديرات المحاسبية يتم تطبيقها بأثر مستقبلي على المعاملات المستقبلية والأحداث المستقبلية الأخرى، ولكن التغييرات في السياسات المحاسبية يتم تطبيقها بشكل عام بأثر رجعي على المعاملات السابقة والأحداث الماضية الأخرى وكذلك الفترة الحالية - سارية على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣

تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات على البيانات المالية الموحدة المستقبلية وتعتزم تطبيق هذه المعايير، إن أمكن، عندما تصبح سارية المفعول.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

٤-١ الأدوات المالية

الاعتراف والقياس المبدئي

تتمثل الأداة المالية في أي عقد ينتج عنه أصل مالي للمجموعة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لطرف آخر أو العكس. يتم الاعتراف وإلغاء الاعتراف بجميع عمليات الشراء أو البيع الاعتيادية للموجودات المالية على أساس تاريخ المتاجرة. إن عمليات البيع والشراء بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن الإطار الزمني الذي تحدده اللوائح أو الأعراف في السوق. يتم مبدئياً قياس الموجودات والمطلوبات المالية المعترف بها بالقيمة العادلة. يتم إضافة تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) والتي يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المالية على التوالي، حيثما يكون ملائماً، عند الاعتراف المبدئي. يتم على الفور الاعتراف بتكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على الموجودات أو المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تصنيف الموجودات المالية

يتم لاحقاً قياس الأرصدة لدى البنوك المركزية والمستحق من البنوك والمؤسسات المالية والموجودات المالية وبنود محددة من الذمم المدينة والموجودات الأخرى التي ينطبق عليها الشروط التالية بالتكلفة المطفأة ناقصاً خسائر انخفاض القيمة والإيرادات المؤجلة، إن وجدت (باستثناء تلك الموجودات المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي). يتضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ ثلاث فئات رئيسية لتصنيف الموجودات المالية: المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. عند الاعتراف المبدئي، يتم تصنيف الموجودات المالية على أنها مقاسة بـ: التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة فقط في حال كانت تحقق الشرطين التاليين ولا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- إذا كان يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- إذا نشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في مواعيد محددة تدفقات نقدية تتمثل فقط في دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد.

يتم قياس أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر فقط في حال كانت تحقق الشرطين التاليين ولا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- إذا كان يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- إذا نشأ عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في مواعيد محددة تدفقات نقدية تتمثل فقط في دفعات المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي قيد السداد.

عند الاعتراف المبدئي بأحد استثمارات حقوق الملكية غير المحتفظ بها للمتاجرة، قد يختار البنك بشكل نهائي عرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاختيار وفقاً لكل استثمار على حدة. علاوة على ذلك، عند الاعتراف المبدئي، قد يقرر البنك بشكل نهائي تحديد الأصل المالي الذي لا يفي بمتطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إن كان هذا التصنيف ينهي أو يقلل بصورة جوهرية الاختلاف المحاسبي الذي قد ينشأ إذا تم تصنيفه بطريقة أخرى.

الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لتلك الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وتخصيص الدخل على

مدى الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل المستخدم لحساب القيمة الحالية للإيصالات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملات والأقساط أو الخصومات الأخرى) من خلال العمر المتوقع للأدوات المالية، أو، عند الاقتضاء، من خلال فترة أقصر للوصول إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي. يتم الاعتراف بالإيرادات في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد على أساس معدل الفائدة الفعلي للأدوات التمويلية والاستثمارية التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة.

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تُصنف الاستثمارات في أدوات الملكية بأنها موجودات مالية مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، إلا إذا قامت المجموعة بتصنيف الاستثمارات بأنها غير محتفظ بها لغرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي. يتم قياس الموجودات المالية التي لا تتطابق مع معايير التكلفة المطفأة الموضحة أعلاه، أو التي تتطابق مع المعيار ولكن قامت المجموعة بتصنيفها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف المبدئي، بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. قد يتم تصنيف الموجودات المالية (بخلاف أدوات حقوق الملكية) بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل بشكل ملحوظ التضارب في القياس أو الاعتراف والذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر عليها على أسس مختلفة. يعاد تصنيف الموجودات المالية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم تغيير نموذج الأعمال بحيث لا يعد ينطبق عليها معايير القياس بالتكلفة المطفأة. من غير المسموح أن يتم إعادة تصنيف أدوات الدين (بخلاف أدوات حقوق الملكية) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف المبدئي. تُقاس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الأرباح والخسائر الموحد. القيمة العادلة يتم احتسابها كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤٠

الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، يمكن للمجموعة، أن تختار بشكل لا يمكن الرجوع فيه أن تصنف الاستثمار في أدوات حقوق الملكية (على أساس كل أداة على حدة) بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ولا يجوز التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كان الاستثمار في حقوق الملكية محتفظ به لغرض المتاجرة. تعتبر الموجودات المالية محتفظ بها لغرض المتاجرة إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة ولديها دليل على نمط فعلي حديث للحصول على أرباح على المدى القصير؛ أو
- كانت أدوات مشتقة غير مصنفة وفعّالة كأداة تحوط أو كضمان مالي.

يتم قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مبدئيًا بالقيمة العادلة مضافًا إليها تكاليف المعاملة.

لاحقًا، يتم قياسها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر والمتراكمة في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. عند استبعاد الأصل، لا يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة سابقًا في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات إلى بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

تقييم نموذج الأعمال

يجري البنك تقييم للهدف من نموذج الأعمال الذي يتم في إطاره الاحتفاظ بالأصل على مستوى المحفظة حيث يوضح ذلك بشكل أفضل الطريقة التي يتم وفقاً لها إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة. تتضمن المعلومات التي تم أخذها بالاعتبار على ما يلي:

- السياسات والأهداف الخاصة بالمحفظة وتطبيق تلك السياسيات. وبالتحديد ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على الحصول على إيرادات الفائدة التعاقدية، الحفاظ على معدل فائدة محدد، مطابقة فترة الموجودات المالية مع فترة المطلوبات المالية التي تمول تلك الموجودات أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الموجودات.

- كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقارير بشأنها إلى إدارة البنك.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وكيفية إدارة تلك المخاطر.
- كيفية تعويض مديري الأعمال – على سبيل المثال؛ ما إذا كانت التعويضات ترتكز على القيمة العادلة للموجودات التي تتم إدارتها أو التدفقات النقدية التعاقدية التي تم تحصيلها.
- مدى تكرار وحجم وتوقيت مبيعات الأصل في فترات سابقة، وسبب هذه المبيعات وتوقعها لنشاط المبيعات المستقبلية. لا تؤخذ المعلومات حول نشاط المبيعات بالاعتبار بشكل منفصل، ولكن كجزء من التقييم الشامل لكيفية تنفيذ هدف البنك لإدارة الموجودات المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

فيما يتعلق بالموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة أو لإدارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر حيث إنه لم يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية كما لا لم يتم الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو لبيع الموجودات المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة

لأغراض هذا التقييم، يُعرف «المبلغ الأصلي» على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي، في حين تُعرف «الفائدة» على أنها المقابل للقيمة الزمنية للمال والمخاطر الائتمانية المتعلقة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية محددة ومقابل التكاليف والمخاطر المالية الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، علاوة على هامش معدل الفائدة. عند تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة، يأخذ البنك بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويتضمن ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شرط تعاقدي يترتب عليه تغيير توقيت أو قيمة التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا يفي الأصل بهذا الشرط. عند اجراء هذا التقييم، ينظر البنك إلى:

- أحداث محتملة من شأنها تغيير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية.
- خصائص الرفع المالي.
- شروط الدفع المسبق والتمديد.
- شروط تحد من مطالبة المجموعة بالنقد من موجودات محددة.
- السمات التي تعدل النظر في القيمة الزمنية للمال (مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الفائدة).

تحتفظ المجموعة بمحفظة قروض طويلة الأجل ذات أسعار ثابتة والتي يكون لدى المجموعة خيار اقتراح تعديل سعر الفائدة في تواريخ إعادة الضبط الدورية. تقتصر حقوق إعادة الضبط هذه على سعر السوق في وقت التعديل. لدى المقترضين خيار قبول السعر المُعدل أو استرداد القرض بالقيمة الاسمية دون فرض غرامات.

قررت المجموعة أن التدفقات النقدية التعاقدية لهذه القروض تمثل فقط دفعات المبلغ الأصلي والفائدة حيث يؤدي هذا الخيار إلى اختلاف سعر الفائدة بطريقة تأخذ بالاعتبار القيمة الزمنية للمال ومخاطر الائتمان، ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم.

الأصول المالية المعاد هيكلتها

إذا تم إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديله أو تم استبدال أصل مالي موجود بأصل مالي جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض، يتم إجراء تقييم لما إذا كان ينبغي إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي:

- إذا لم تؤد إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي ، تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة عن الأصل المالي المعدل في حساب العجز النقدي من الأصل الحالي ؛

- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الحالي في وقت إلغاء الاعتراف به. يتم تضمين هذا المبلغ في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي الذي يتم خصمه من التاريخ المتوقع لإلغاء الاعتراف إلى تاريخ القوائم المالية الموحدة باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

إلغاء الاعتراف

الأصول المالية

لا تعترف المجموعة بالأصل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية للأصل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناشئ عن تعديل بشروط مختلفة اختلافا جوهريا)، أو عندما يتم نقل الأصل المالي وجميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل إلى كيان آخر. إذا لم تنقل المجموعة جميع مخاطر ومكافآت الملكية ولم تحتفظ بها بشكل جوهري واستمرت في السيطرة على الأصول المنقولة، تعترف المجموعة بحصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزامات المرتبطة به عن المبالغ التي قد يتعين عليها دفعها. إذا احتفظت المجموعة بشكل كبير بجميع مخاطر ومكافآت ملكية الأصل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي ويعترف أيضا بالاقتراض المضمون للعائدات المستلمة.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأصل المالي، يتم إعادة قياس مخصص الخسارة لخسائر الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأصل في ذلك التاريخ. الفرق بين هذا المبلغ الدفتري المعدل والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد بالشروط الجديدة سيؤدي إلى خسارة مرة أخرى أو خسارة عند إلغاء الاعتراف. سيكون للأصل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه على أساس الخسائر المتوقعة لمدة ١٢ شهرا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد ضعيفا ائتمانيا. وينطبق هذا فقط في حالة الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير على المبلغ الاسمي المعدل لأنه لا يزال هناك احتمال كبير للتخلف عن السداد والذي لم يتم تخفيضه من خلال التعديل. وتقوم المجموعة بتحديد المخاطر الائتمانية للأصول المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض متأخرا في وضع الاستحقاق بموجب الشروط الجديدة.

أي ربح أو خسارة تراكمية معترف بها في الدخل الشامل الآخرفيما يتعلق بالأوراق المالية الاستثمارية في الأسهم المعينة على أنها مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخرلا يتم الاعتراف بها في الربح أو الخسارة عند إلغاء الاعتراف بهذه الأوراق المالية. يتم الاعتراف بأي مصلحة في الأصول المالية المنقولة المؤهلة لإلغاء الاعتراف التي يتم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل.

تدخل المجموعة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل الأصول المعترف بها في قائمة مركزه المالي الموحدة ولكنه يحتفظ إما بكل أو معظم مخاطر ومكافآت الأصول المنقولة أو جزء منها. وفي مثل هذه الحالات، لا يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المحولة. ومن الأمثلة على هذه المعاملات إقراض الأوراق المالية ومعاملات البيع وإعادة الشراء.

الالتزامات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالالتزامات المالية عندما يتم الوفاء بالتزامات المجموعة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي غير المعترف به والمقابل المدفوع والمستحق الدفع في قائمة الربح أو الخسارة.

عندما تستبدل المجموعة مع المقرض الحالي أداة دين بأخرى بشروط مختلفة اختلافا جوهريا، يتم احتساب هذا التبادل على أنه إسقاط للالتزام المالي الأصلي والاعتراف بالتزام مالي جديد.

الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الائتمان المنخفض

بالنسبة للموجودات المالية المشتراة أو الناشئة عن انخفاض الائتمان, تعترف المجموعة بجميع التغييرات في الخسائر المتوقعة والخسائر الائتمانية مدى الحياة منذ الاعتراف الأولي بها كمخصص خسارة مع أي تغييرات معترف بها في بيان الربح أو الخسارة. التغيير الإيجابي لهذه الأصول يخلق مكاسب انخفاض القيمة.

قروض دون حق الرجوع

في بعض الحالات، تؤدي القروض التي تقدمها المجموعة والمضمونة بموجب ضمانات المقترض إلى الحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات

النقدية للضمانات الأساسية (القروض دون حق الرجوع). تقوم المجموعة بتطبيق أحكام عند تقييم ما إذا كانت القروض دون حق الرجوع تستوفي معيار دفعات المبلغ الأصلي والفائدة فقط.

تأخذ المجموعة بالاعتبار المعلومات التالية عند وضع هذه الأحكام:

- ما إذا كان الترتيب التعاقدي يحدد بشكل خاص مبالغ وتواريخ المدفوعات النقدية للقرض.
- القيمة العادلة للضمانات ذات الصلة بقيمة الموجودات المالية المضمونة.
- قدرة المقترض واستعداده لتقديم دفعات تعاقدية، بغض النظر عن انخفاض قيمة الضمان.
- ما إذا كان المقترض يمثل فرد أو مؤسسة عاملة أو منشأة ذات غرض خاص.
- المخاطر التي تتعرض لها المجموعة من الموجودات بالنسبة لقرض ذات حق الرجوع بالكامل.
- المدى الذي يمثل فيه الضمان كل أو جزء كبير من موجودات المقترض؛ وما إذا كانت المجموعة سوف تستفيد من أي ارتفاع في أسعار الموجودات ذات الصلة.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

يتم قياس مخصصات خسائر الائتمان باستخدام منهج مقسم إلى ثلاث مراحل استناداً إلى مدى التراجع الائتماني منذ نشأته:

- المرحلة ١ - عندما لا يكون هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي بالأداة المالية، يتم قيد قيمة معادلة لقيمة خسائر الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهراً. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة باستخدام احتمالية حدوث تعثر عن السداد خلال فترة الأثنى عشر شهراً التالية. فيما يتعلق بالأدوات التي تقل فترة استحقاقها المتبقية عن ١٢ شهر، يتم استخدام احتمالية التعثر بما يتناسب مع فترة الاستحقاق المتبقية.
- المرحلة ٢ - عندما تشهد الأداة المالية زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان عقب تقديم التسهيلات الائتمانية ولكن لم لا يعتبر تعثر، يتم اعتباره ضمن المرحلة ٢. تتطلب هذه المرحلة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة بناء على مدة احتمالية التعرض للتعثر على مدى العمر المقدر المتبقي للأداة المالية.
- المرحلة ٣ - سوف يتم إدراج الأدوات المالية المتعثرة في هذه المرحلة. على غرار المرحلة الثانية، سوف يتم تكوين مخصص لخسائر الائتمان بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة على مدى فترة زمنية.

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح احتمالي غير متحيز للقيمة الحالية لخسائر الائتمان التي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة. بالنسبة للتعرضات الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

- الموجودات المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: مثل القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقًا للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها ناتجة عن قياس عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية، مخفضة بسعر الفائدة الفعلي للموجودات)؛
- الموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض في قيمتها الائتمانية في تاريخ التقرير: على أنها الفرق بين إجمالي القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة.

بالرغم من ذلك، بالنسبة لحالات التعرض غير الممولة، يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على النحو التالي:

بالنسبة لارتباطات القروض غير المسحوبة، مثل القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة إذا قام حامل الالتزام بسحب القرض والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها إذا تم سحب القرض؛ وبالنسبة لعقود الضمانات المالية، فإن الدفعات المتوقعة لتعويض حامل أداة الدين المضمونة ناقصًا أي مبالغ تتوقع المجموعة استلامها من المالك أو المدين أو أي طرف آخر.

تقوم المجموعة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس فردي أو جماعي لمحافظ القروض التي لها نفس خصائص مخاطر الائتمان ونفس الخصائص الاقتصادية. يرتكز قياس مخصص الخسائر على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للأصل باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي، بصرف النظر عما إذا كان الأصل يُقاس على أساس فردي أو جماعي.

تتمثل المدخلات الرئيسية الخاصة بقياس خسائر الائتمان المتوقعة هيكل المتغيرات التالية:

- احتمالية التعثر - تمثل احتمالية التعثر تقدير لاحتمالية التعثر على مدى فترة زمنية؛ والتي يتم احتسابها على أساس نماذج التصنيف الإحصائي المستخدمة حالياً من قبل المجموعة، ويتم تقييمها باستخدام أدوات تصنيف مصممة وفقًا لمختلف فئات واحجام الأطراف المقابلة.
- التعرض عند التعثر - يمثل التعرض عند التعثر تقدير للخسائر الناتجة في حالة تعثر الملزم. تستخلص المجموعة التعرض عند التعثر من التعرض الحالي للطرف المقابل والتغيرات المحتملة للمبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد والمترتب على الإطفاء. إن التعرض عند التعثر لأصل مالي هو إجمالي قيمته الدفترية في وقت التعثر عن السداد. فيما يتعلق بالتزامات الإقراض، يمثل التعرض عند التعثر مبالغ مستقبلية محتملة يمكن سحبها بموجب العقد، والتي يتم تقديرها بناءً على الملاحظات التاريخية والتوقعات الاستشرافية. بالنسبة للضمانات المالية، يمثل التعرض عند التعثر مبلغ التعرض المضمون عندما يصبح الضمان المالي مستحق الدفع.

يتم احتساب التعرض عند التعثر على النحو التالي:

- للتسهيلات المباشرة: الحد او التعرض أيهما أعلى.
- للاعتمادات المستندية والقبولات: الحد او التعرض أيهما أعلى.
- لجميع خطابات الضمان: التعرض.

- تمثل الخسائر المحتملة عند التعثر تقدير للخسارة الناشئة عن التعثر في السداد، ويستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ بالاعتبار التدفقات النقدية من متحصلات التصفية من أي ضمانات. تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات المضمونة في الاعتبار توقعات تقييم الضمانات المستقبلية مع الأخذ في الاعتبار خصومات البيع، ووقت تحقيق الضمانات، والضمانات الاحتياطية المتبادلة، وأسبقية المطالبة، وتكلفة تحقيق الضمانات ومعدلات التصحيح (أي الخروج من حالة عدم الأداء). تأخذ نماذج الخسائر المحتملة عند التعثر للموجودات غير المضمونة وقت الاسترداد، تاريخ معدلات الاسترداد وأسبقية المطالبات.

يتم احتساب الخسائر المحتملة عند التعثر على النحو التالي:

- رئيسي غير مضمون: ٤٥٪
- ثانوي غير مضمون: ٧٥٪
- سندات مؤهلة وفقا للتعرض عند التعثر الاقل في بازل، مع الاخذ بعين الاعتبار تخفيضات بازل للضمانات القابلة للتطبيق وبالإضافة الى أدني حدود مقبولة للتعرضات عند التعثر لبعض الضمانات.

عندما يتم وضع نموذج للمعيار على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية على أساس خصائص المخاطر المشتركة والتي تشمل: نوع الأداة؛ وتصنيف مخاطر الائتمان؛ ونوع الضمان؛ وتاريخ الاعتراف المبدئي؛ والمدة المتبقية للاستحقاق والقطاع؛ والموقع الجغرافي للمقترض؛ وحجم الطرف الاخر؛ وقطاعية الطرف الاخر.

المعلومات الاستشرافية

إن قياس خسائر الائتمان المتوقعة لكل مرحلة وتقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان يأخذ بعين الاعتبار المعلومات حول الأحداث

السابقة والظروف الحالية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية وتوقعات الأحداث المستقبلية الداعمة والمعقولة. يتطلب تقدير وتطبيق المعلومات الاستشرافية وضع أحكام هامة. تقوم المجموعة بإعداد ثلاث سيناريوهات اقتصادية: التصور الاساسي بوزن ٤٠٪، سيناريو الصعود بوزن ٣٠٪، وسيناريو السلبي بوزن ٣٠٪.

العوامل الاقتصادية العامة

يعتمد البنك في النماذج الخاصة به، على مجموعة واسعة من المعلومات الاستشرافية كمدخلات اقتصادية، مثل: نمو إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط. إن المدخلات والنماذج المستخدمة في احتساب خسائر الائتمان المتوقعة قد لا تتضمن كافة خصائص السوق في تاريخ البيانات المالية. لتوضيح ذلك، يتم إجراء تسويات نوعية أو رصد مخصصات زائدة كتسويات مؤقتة باستخدام أحكام ائتمانية خبيرة. تتضمن السيناريوهات الاقتصادية المستخدمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ المؤشرات الرئيسية التالية للسنوات التي تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ حتى ٢٠٢٧:

	المتغير الكلي	السيناريو	٢٠٢٣	٢٠٢٤	٢٠٢٥	٢٠٢٦	٢٠٢٧
الإمارات العربية المتحدة	سعر النفط	أساسي	-٨٪	-٢٠٪	-٦٪	٠٪	٢٪
		تصاعدي	-٥٪	-٢٢٪	-٧٪	٠٪	٢٪
		سلبي	-٢٥٪	-٢٥٪	١٤٪	٤٪	٢٪
	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	أساسي	٢٪	٢٪	٣٪	٣٪	٣٪
		تصاعدي	٤٪	٤٪	٣٪	٣٪	٣٪
		سلبي	-١٪	-١٪	٤٪	٤٪	٤٪
لبنان	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي	أساسي	٥٪	٥٪	٦٪	٦٪	٧٪
		تصاعدي	٥٪	٦٪	٦٪	٦٪	٨٪
		سلبي	٤٪	٧٪	٧٪	٦٪	٩٪
	مؤشر الأسهم	أساسي	٣٥٪	١٤٪	٩٪	٢٪	٣٪
		تصاعدي	٣٧٪	١٢٪	٨٪	٠٪	٢٪
		سلبي	٣٠٪	١٩٪	١٣٪	٤٪	٦٪

تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

يتم تقييم الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان على أساس نسبي. لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على الأصل المالي قد زادت بشكل كبير منذ إنشائها، تقارن المجموعة مخاطر التخلف عن السداد التي تحدث على مدى العمر المتوقع للأصل المالي في تاريخ التقرير مع مخاطر التخلف عن السداد المقابلة عند الإنشاء، باستخدام مؤشرات المخاطر الرئيسية التي تستخدم في عمليات إدارة المخاطر الحالية للمجموعة. في تاريخ كل تقرير، سيتم تقييم التغير في مخاطر الائتمان بشكل فردي لأولئك الذين يعتبرون ذو أهمية بشكل فردي. يتسم هذا التقييم بطبيعة متماثلة، مما يسمح بتحويل مخاطر الائتمان من الموجودات المالية إلى المرحلة الأولى وإذا تم استبقاء معايير معينة، إذا انخفضت الزيادة في مخاطر الائتمان منذ الإنشاء ولم تعد تعتبر مهمة.

في تاريخ كل تقرير، تعمل المجموعة على مراجعة ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي. تحديد ما إذا كانت الزيادة في مخاطر الائتمان أمراً مهما يعتمد على خصائص الأدوات المالية والجهة المُقرضة والمنطقة الجغرافية. يختلف ما يُعتبر هامًا لأنواع مختلفة من الإقراض، لا سيما بين البيع بالجملة والتجزئة. قد يتم اعتبار ان مخاطر الائتمان زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الاولي على اساس العوامل النوعية المرتبطة بعملية ادارة مخاطر الائتمان للمجموعة والتي قد لا تنعكس بشكل كامل في تحليلها الكمي على أساس

زمني. هذا سيكون الحال بالنسبة للتعرضات التي تستوفي معايير مخاطر معينة، مثل الوضع على قائمة المراقبة. هذه العوامل النوعية مرتكزة على حكم الخبير والتجارب التاريخية ذات الصلة. كمساندة، تعتبر المجموعة ان زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان تحدث في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاق أصل بأكثر من ٣٠ يوما متأخر. يتم تحديد الايام التي مضى تاريخ استحقاقها من خلال احتساب عدد الايام منذ أقدم تاريخ مستحق لم يتم استلام الدفع الكامل له. يتم تحديد تواريخ الاستحقاق دون الاخذ في الاعتبار اي فترة سماح للمقترض. إذا كان هناك دليل على عدم وجود زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان بالنسبة الى الاعتراف المبدئي، فان بدل الخسارة على الادوات يعود الى قياسه كخسارة ائتمانية متوقعة مدتها ١٢- شهرا. بعض المؤشرات النوعية لارتفاع مخاطر الائتمان، مثل الاهمال او التحمل، قد تكون مؤشرا على زيادة خطر التخلف عن السداد الذي لا يزال قائما بعد توقف المؤشر نفسه في الوجود. في هذه الحالات، تقوم المجموعة بتحديد فترة اختبار تتطلب خلالها الموجودات المالية اثبات السلوك الجيد لتقديم دليل على ان مخاطر الائتمان الخاصة بها قد انخفضت بشكل كافي. عندما يتم تعديل شروط التعاقد للقرض، الدليل على ان معايير الاعتراف بخسارة الاتمان المتوقعة على العمر الافتراضي لم تعد مستوفاة تتضمن تاريخا لأداء الدفع المحدث وفقا للشروط التعاقدية المعدلة.

تقوم المجموعة بمراقبة فعالية المعايير المستخدمة لتحديد الزيادات الملحوظة في مخاطر الائتمان من خلال المراجعات الدورية للتأكد من:

- أن المعايير قادرة على تحديد الزيادات الكبير في مخاطر الائتمان قبل التعثر في التعرض.
- لا تتوافق المعايير مع النقطة الزمنية عندما يتأخر الأصل عن الاستحقاق لمدة ٣٠ يومًا.
- متوسط الوقت بين تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان والتعثر يبدو معقولاً.
- لا يتم تحويل التعرضات بشكل عام ومباشرة من قياس خسارة الائتمان المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا إلى الائتمان المنخفض القيمة.
- لا يوجد تقلب غير مبرر في بدل الخسارة من التحويلات بين ١٢ شهرا من احتمال التخلف عن السداد (المرحلة ١) واحتمال التخلف عن السداد على مدى العمر (المرحلة ٢).

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التخلف عن السداد على أداة مالية قد زادت بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة ذات الصلة والمتاحة دون تكلفة أو جهد غير مبرر. يتضمن هذا كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم ائتمان الخبراء بما في ذلك المعلومات الاستشرافية. يتمثل الهدف من هذا التقييم في تحديد ما إذا كانت الزيادة الملحوظة في مخاطر الائتمان قد حدثت للتعرض عن طريق المقارنة:

- احتمالية التعثر عن السداد على مدى العمر المتبقي كما في تاريخ التقرير؛ إلى جانب.
- احتمالية التعثر عن السداد على مدى العمر المتبقي لهذه النقطة الزمنية التي تم تقديرها في وقت الاعتراف المبدئي بالتعرض (يتم تعديلها حيثما كان ذلك مناسبًا للتغييرات في توقعات الدفع المسبق).

تستخدم المجموعة ثلاثة معايير لتحديد ما اذ كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان:

- اختبار كمي يعتمد على الحركة في احتمالية التخلف عن السداد.
- المؤشرات الكمية.
- مساندة لمدة ٣٠ يوما من تاريخ الاستحقاق.

تحسينات في بيان مخاطر الائتمان

إذا كان هناك دليل على أنه لم تعد هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان بالنسبة للاعتراف المبدئي، فإن مخصص الخسارة على الأداة يعود إلى

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا.

حددت المجموعة المعايير أدناه وفقًا للإرشادات التنظيمية لتقييم أي تحسن في ملف مخاطر الائتمان والذي سينتج عنه ترقية العملاء الذين ينتقلون من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ومن المرحلة ٢ إلى المرحلة ١

- ستتم ترقية الانخفاض الكبير في مخاطر الائتمان على مراحل (مرحلة واحدة في كل مرة) من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ ومن المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ بعد انقضاء فترة التنظيم التي لا تقل عن ١٢ شهراً.
- سيتم ترقية الحالات المعاد هيكلتها في حال أداء ٣ دفعات من الأقساط (للأقساط الربع سنوية) أو انقضاء فترة المعالجة التي لا تقل عن ١٢ شهراً على الأقل، في حال كانت إعادة السداد أطول من الاقساط الربع سنوية.

تعريف التعثر عن السداد

يعتبر البنك أن الأصل المالي متعثر السداد عندما:

- يكون من غير المحتمل أن يفي المقترض بالتزاماته الائتمانية بالكامل تجاه البنك دون لجوء البنك إلى إجراءات مثل مصادرة الضمان (إن وجد)؛
- يعجز المقترض عن الوفاء بأي من التزاماته الائتمانية المادية تجاه البنك لأكثر من ٩٠ يوماً؛ أو
- يكون من المحتمل أن يقوم المقترض بإعادة هيكلة الأصل نتيجة للإفلاس نظراً لعدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته الائتمانية.

تعتبر السحوبات متأخرة السداد عندما يخالف العميل الحدود الموضوعة أو تقديم حدود أقل عن قيمة المبلغ القائم الحالي.

عند تقييم ما إذا كان المقترض تعثر عن السداد، يأخذ البنك بالاعتبار المؤشرات التالية:

- النوعية – مثل مخالفات التعهد؛
- الكمية – مثل بيان التأخر عن السداد وعدم تسوية التزام آخر لنفس الجهة المصدرة للبنك؛ و
- بناءً على المعلومات المقدمة داخلياً والتي تم الحصول عليها من مصادر خارجية.

معطيات عملية تقييم الأداة المالية في حال التعثر عن السداد على مدى الوقت لتعكس التغييرات في الظروف.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة ضمن بيان المركز المالي

يتم عرض مخصصات الخسارة في بيان المركز المالي على النحو التالي:

- موجودات مالية مُقاسة بالتكلفة المطفأة: على أنه اقتطاع من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات؛
- عندما تتضمن الأداة المالية بنود مسحوبة وغير مسحوبة، لا يمكن للبنك تحديد خسائر الائتمان المتوقعة لبند التزامات القروض بصورة منفصلة عن الالتزامات الخاصة ببند المسحوب: يقوم البنك بعرض مخصص خسائر ائتمان مجمع لكلا البندين؛ و
- أدوات دين مُقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر: لا يتم الاعتراف بمخصص الخسائر في بيان المركز المالي نظراً لأن القيمة الدفترية لتلك الموجودات تمثل قيمتها العادلة. إلا أنه يتم الإفصاح عن مخصص الخسائر ويتم الاعتراف به ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

الموجودات المالية المعاد هيكلتها

في حالة إعادة التفاوض على شروط الأصل المالي أو تعديلها أو استبدال الأصل المالي الحالي بآخر جديد بسبب الصعوبات المالية للمقترض،

يتم إجراء تقييم لما إذا كان يجب إلغاء الاعتراف بالأصل المالي ويتم قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على النحو التالي.

- إذا لم تؤد إعادة الهيكلة المتوقعة إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فإن التدفقات النقدية المتوقعة الناشئة من الأصل المالي المعدل يتم تضمينها في احتساب العجز النقدي من الأصل الحالي.
- إذا كانت إعادة الهيكلة المتوقعة ستؤدي إلى إلغاء الاعتراف بالأصل الحالي، فعندئذ يتم التعامل مع القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد على أنها التدفق النقدي النهائي من الأصل المالي الحالي في وقت إلغاء الاعتراف به. يتم تضمين المبلغ في احتساب النقص النقدي من الأصل المالي الحالي والذي يتم خصمه من التاريخ المتوقع للاستبعاد من الدفاتر حتى تاريخ التقرير باستخدام معدل الفائدة الفعلي الأصلي للأصل المالي الحالي.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية فقط عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الموجودات (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناشئ عن تعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير)؛ أو تُنقل الموجودات المالية وجميع مخاطر ومزايا ملكية الموجودات إلى كيان آخر. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ بشكل كبير بجميع مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الموجودات المحولة، فإن المجموعة تعترف بحصتها المحتفظ بها في الموجودات والالتزام المرتبط بالمبالغ التي قد يتعين عليها دفعها. إذا احتفظت المجموعة بشكل جوهري بجميع مخاطر ومزايا ملكية الموجودات المالية المحولة، تستمر المجموعة في الاعتراف بالموجودات المالية وتقوم أيضًا بالاعتراف بالقرض المضمون مقابل المتحصلات المستلمة. في حالة استبعاد الموجودات المالية، يتم إعادة قياس مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ الاستبعاد لتحديد صافي القيمة الدفترية للموجودات في ذلك التاريخ. سيؤدي الفرق بين القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأصل المالي الجديد وفق الشروط الجديدة إلى أرباح أو خسائر عند الاستبعاد. يتم رصد مخصص خسارة للأصل المالي الجديد يتم قياسه على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهرًا باستثناء الحالات التي يعتبر فيها القرض الجديد منخفض القيمة الائتمانية. ولا ينطبق هذا إلا في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للقرض الجديد بخصم كبير على المبلغ الأساسي المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية من التخلف عن السداد والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تراقب المجموعة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض متأخر عن السداد وفق الشروط الجديدة. عند استبعاد الموجودات المالية بالكامل، لا يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية المخصصة للجزء الذي لم يعد معترف به ومجموع المقابل المستلم للجزء معترف به وأي ربح / خسارة تراكمية مخصصة له والتي تم المعترف بها في الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. لا يتم الاعتراف بأي ربح / خسارة متراكمة معترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق باستثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد عند استبعاد هذه الأوراق المالية. يتم الاعتراف بأي حصة في الموجودات المالية المحولة المؤهلة للاستبعاد والتي تم إنشاؤها أو الاحتفاظ بها من قبل المجموعة كأصل أو التزام منفصل.

المطلوبات المالية

يتم تصنيف المطلوبات المالية إما كمطلوبات مالية «بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر» أو «بالتكلفة المطفأة». تقوم المجموعة بالاعتراف مبدئياً بالمطلوبات المالية مثل الودائع وسندات الدين المصدرة في التاريخ الذي تنشأ فيه. ويتم مبدئيا الاعتراف بكافة المطلوبات المالية الاخرى (بما في ذلك المطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) في التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يتم الاحتفاظ بالالتزام المالي لغرض المتاجرة أو يتم تصنيفه

على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ويتم قياسه بالقيمة العادلة. يتم التحديد عند الاعتراف المبدئي ولا يتم إعادة التقييم. يتم بيان المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بالقيمة العادلة، بحيث يتم الاعتراف بأي أرباح/ خسائر ناتجة من إعادة القياس ضمن الأرباح أو الخسائر إلى المدى التي لا تشكل جزء من علاقة تحوط مصنفة. يشمل صافي الأرباح / الخسائر المعترف بها ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد أي فائدة مدفوعة على الالتزام المالي.

إلا أنه، فيما يتعلق بالمطلوبات المالية غير المشتقة المصنفة على أنها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بقيمة التغيير في القيمة العادلة للالتزام المالي والمنسوبة إلى التغيرات في مخاطر الائتمان لذلك الالتزام، ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، ما لم يترتب على الاعتراف بتأثير التغيرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الدخل الشامل الآخر، وجود أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر. يتم الاعتراف بالمبلغ المتبقي من التغيرات في القيمة العادلة للالتزام في الأرباح أو الخسائر. إن التغيرات في القيمة العادلة المنسوبة إلى مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام المالي والمعترف بها ضمن الدخل الشامل الآخر لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً ضمن بيان الأرباح أو الخسائر الموحد؛ ويتم بدلاً من ذلك، تحويلها إلى الأرباح المحتجزة عند إيقاف الاعتراف بالالتزام المالي. عند تحديد ما إذا كان الاعتراف بالتغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى سيؤدي إلى وجود أو زيادة عدم التوافق المحاسبي في الأرباح أو الخسائر، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت تتوقع أن يتم مقاصة آثار التغييرات في مخاطر الائتمان الخاصة بالالتزام ضمن الأرباح أو الخسائر من خلال التغير في القيمة العادلة لأداة مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتم هذا التحديد عند الاعتراف المبدئي. القيمة العادلة يتم احتسابها كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤٠. يقوم البنك بتعيين بعض المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في أي من الحالات التالية: إذا تم إدارة وتقييم وتقرير المطلوبات داخلياً على أساس القيمة العادلة؛ أو إذا ألغى التعيين أو قلل بشكل كبير من عدم التوافق المحاسبي الذي قد ينشأ خلاف ذلك.

المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المطلوبات المالية الأخرى، بما في ذلك القروض، مبدئيًا بالقيمة العادلة، بعد خصم تكاليف المعاملة. يتم لاحقًا قياس المطلوبات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، مع الاعتراف بمصروفات الفائدة على أساس العائد الفعلي. طريقة معدل الفائدة الفعلي هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لالتزام مالي وتخصيص مصروفات الفائدة على الفترة ذات الصلة. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة خلال العمر المتوقع للالتزام المالي، أو، عند الاقتضاء، فترة أقصر.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عند إنهائها - أي عندما يتم الوفاء بالالتزام المحدد في العقد أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته.

المقاصة

يتم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية، ويتم تسجيل صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط عندما يكون هناك حق ملزم قانونًا لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي، أو تحقيق الأصل وتسوية المسؤولية في وقت واحد. يتم عرض الإيرادات والمصروفات على أساس الصافي فقط عندما تسمح المعايير المحاسبية بذلك، أو للأرباح والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المماثلة كما هو الحال في نشاط المتاجرة للمجموعة. تُعد المجموعة طرفاً في عدد من الترتيبات، بما في ذلك اتفاقيات مقاصة رئيسية، والتي تمنحها الحق في مقاصة الموجودات المالية والمطلوبات المالية وذلك عندما لا تنوي تسوية المبالغ.

٢-٤ الأدوات المالية المشتقة

إن الأدوات المالية المشتقة هي أدوات مالية تتغير قيمتها تبعاً لاعتبارات متغيرة والتي لا تتطلب استثماراً مبدئياً أو استثماراً صغيراً ويتم

سدادها في تاريخ مستقبلي. تبرم المجموعة معاملات متنوعة لأدوات مالية مشتقة لإدارة التعرضات المتعلقة بمخاطر صرف العملات الأجنبية، وتتضمن عقود مقايضة أسعار الفائدة وعقود عملة أجنبية آجلة ومقايضات أسعار عملة. تدرج جميع المشتقات التي تحمل قيم عادلة موجبة ضمن الموجودات بينما تدرج المشتقات التي تحمل قيم عادلة سالبة ضمن المطلوبات. يتم الحصول عادةً على القيم العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة ونماذج خصم التدفقات النقدية ونماذج التسعير المعترف بها حسبما هو مناسب.

محاسبة التحوط - يجوز للبنك تحديد أصل أو التزام معترف به، أو التزام شركة، أو توقعات معاملة محتملة للغاية، أو صافي استثمار عملية أجنبية في علاقة محاسبة تحوط رسمية مع مشتق تم إدخاله لإدارة مخاطر أسعار الفائدة و/أو مخاطر الصرف الأجنبي الموجودة في البند المتحوط. يواصل البنك تطبيق متطلبات محاسبة التحوط للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ للأدوات المالية: الاعتراف والقياس. لأغراض محاسبة التحوط، تصنف المجموعة معاملات التحوط إلى فئتين: (أ) معاملات تحوط القيمة العادلة والذي يوفر تحوط للتعرضات التغيرات في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات مثبتة ومعترف بها، (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية والذي يوفر تحوط للتعرضات تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة سواء بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات معترف بها أو بمعاملة متوقعة ستؤثر على صافي الدخل المستقبلي المصرح به. إن شروط محاسبة التحوط تتطلب أن يكون متوقعاً أن يكون التحوط فعّال بصورة عالية، أي أن التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية من الأداة المتحوط بها تقوم بفعالية بمقابلة التغيرات في البند المتحوط له وأن يكون قياسها موثوق. عند بدأ التحوط، يتم تثبيت غرض إدارة الخطر وإستراتيجيته وتحديد الأداة المستعملة والبند المتحوط له وطبيعة المخاطر المتحوط لها وكيفية قيام المجموعة بتقييم فعالية علاقة التحوط. ويتم لاحقاً تقييم التحوط والتأكد بأنه تحوط فعّال بصورة مستمرة.

تحوطات القيمة العادلة - إذا كانت علاقة التحوط قد حددت كتحوط للقيمة العادلة، يتم تعديل البند المتحوط له للتغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بالمخاطر المتحوط لها. إن الأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس كلٍ من الأداة المشتقة والبند المتحوط له يتم الاعتراف بها في بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إن تعديلات القيمة العادلة المتعلقة بالأداة المشتقة يتم تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له في بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إن أية عدم فعالية سيتم أيضاً تحميلها إلى نفس الفئة المتعلقة للبند المتحوط له في بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إذا انتهت صلاحية الأداة المشتقة، أو تم بيعها أو إنهائها أو استخدامها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة تحوطات القيمة العادلة أو تم إلغاء تحديدها يتم وقف استخدام محاسبة التحوط. يتم إطفاء أية تعديلات حتى هذه النقطة، لبند متحوط له والتي يتم بموجبها إستعمال طريقة الفائدة الفعّالة في بيان الدخل أو الخسارة الموحد كجزء من معدل الفائدة الفعال المعاد احتسابه على مدار الفترة حتى انتهاء صلاحيتها.

تحوطات التدفقات النقدية - يتم الاعتراف بالجزء الفعّال للتغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة التي تم تحديدها وتأهيلها كتحوطات للتدفقات النقدية ضمن احتياطي تحوطات التدفقات النقدية في حقوق الملكية. ويتم الاعتراف مباشرةً بأية أرباح وخسائر للجزء غير الفعّال في بيان الارباح أو الخسائر الدخل الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. إن المبالغ المتراكمة في حقوق الملكية يتم تحويلها إلى بيان الدخل الارباح أو الخسائر الموحد في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له على الربح أو الخسارة، ولكن عندما ينتج عن المعاملة المقدّرة المتحوط لها الاعتراف بأصل أو مطلوب غير مالي، فيتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة والتي تم تأجيلها سابقاً في حقوق الملكية من حقوق الملكية وإدراجها ضمن القياس المبدئي لتكلفة الأصل أو المطلوب. إذا انتهت صلاحية الأداة المشتقة أو تم بيعها أو إنهائها أو عندما لا تقابل متطلبات محاسبة التحوط، فيتم إبقاء الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ضمن حقوق الملكية حتى يتم الاعتراف بالمعاملة المقدّرة وذلك في حالات كونها أصل غير مالي أو مطلوب غير مالي أو حتى تؤثر المعاملة المقدّرة على بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إذا كان متوقعاً ألا تتم المعاملة المقدّرة فيتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الارباح أو الخسائر الموحد مباشرةً وتصنف كإيرادات/ خسائر تجارية.

الأدوات المشتقة التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط - يتم الاعتراف بكافة الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المشتقة غير المؤهلة لمحاسبة التحوط مباشرةً في بيان الارباح أو الخسائر الموحد كإيرادات/ خسائر تجارية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الأرباح

والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالاشتراك مع أدوات مالية محددة في القيمة العادلة يتم ضمها ضمن صافي دخل الأدوات المالية المحددة بالقيمة العادلة ضمن الإيرادات / والخسائر الأخرى غير الخاضعة للفائدة. إن المشتقات المدمجة في أدوات مالية أخرى أو في عقود مضيفة غير مالية يتم معالجتها كمشتقات منفصلة عندما تكون مخاطرها وصفاتها غير ذي صلة وثيقة بمخاطر وصفات العقد المضيف وحيث لا يتم إدراج العقد المضيف بالقيمة العادلة وإدراج الأرباح والخسائر غير المحققة في بيان الارباح أو الخسائر الموحد.

٤-٣ النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله النقد المتوفر في الصندوق وأرصدة غير مقيدة لدى البنوك المركزية والودائع والأرصدة المستحقة من البنوك والبنود قيد التحصيل من أو المحولة إلى بنوك أخرى والموجودات السائلة التي تستحق خلال أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ الاستحواذ، والمعرضة لمخاطر غير هامة نتيجة التغير في قيمتها العادلة، والتي تستخدمها المجموعة الإدارة التزاماتها قصيرة الأجل. يتم تسجيل النقد وما يعادله بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي الموحد.

٤-٤ إيداعات إعادة الشراء العكسي

لا يتم الاعتراف بالموجودات التي يتم شراؤها بشكل متزامن مع الالتزام بإعادة بيعها في وقت محدد في المستقبل. يتم عرض المبالغ المدفوعة إلى الطرف المقابل في هذه الاتفاقيات كعقود إعادة شراء عكسية في بيان المركز المالي الموحد. ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع على أنه إيرادات فائدة وتستحق على مدة اتفاقية إعادة الشراء العكسي، ويتم تحميلها على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة المطفأة.

٤-٥ استثمارات عقارية

يتم الاحتفاظ بالاستثمارات العقارية للحصول على إيرادات إيجار و/أو زيادة في قيمتها. تشمل الاستثمارات العقارية تكلفة الشراء الأولي، تطويرات محولة من عقارات قيد التطوير، تكلفة التطويرات اللاحقة والتعديلات على القيمة العادلة. تدرج الاستثمارات العقارية بناءً على تقييم على القيمة العادلة لتلك الاستثمارات كما في نهاية فترة التقرير. يتم تحديد القيمة العادلة بشكل دوري من قبل مقيّمين مهنيين مستقلين. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة من التغييرات في القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية في بيان الارباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي يحدث فيها التغيير. يتم إيقاف الاعتراف بالاستثمارات العقارية عند استبعادها أو انتهاء استخدامها بشكل نهائي ولا يكون من المتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من استبعادها. يتم الاعتراف بالفرق بين صافي المتحصلات من الاستبعاد والقيمة الدفترية للموجودات ضمن بيان الارباح أو الخسائر الموحد في الفترة التي تم إيقاف الاعتراف بها. يتم إجراء تحويلات من/ إلى العقارات الاستثمارية وذلك فقط عندما يطرأ هناك تغيير في الاستخدام. عند التحويل من عقار استثماري إلى عقار مشغول من قبل المالك، تكون التكلفة المفترضة للاحتساب اللاحق هي القيمة العادلة في التاريخ الذي تم فيه تغيير الاستخدام. بينما في حال التحويل من العقار المشغول من قبل المالك إلى عقار استثماري، تقوم المجموعة باحتساب هذا العقار وفق لسياسة الممتلكات والآلات والمعدات حتى التاريخ الذي تم فيه تغيير الاستخدام.

٤-٦ موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون

غالبًا ما تمتلك المجموعة عقارات وضمانات أخرى لتسوية بعض القروض والسلفيات. تظهر هذه العقارات والضمانات الأخرى بصافي القيمة الممكن تحقيقها للقروض والسلفيات أيهما أقل، والقيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات في تاريخ الشراء، أيهما أقل. لاحقًا، يتم قياس العقارات بقيمة الشراء ناقصًا خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم الاعتراف بأرباح أو خسائر الاستبعاد والخسائر غير المحققة من إعادة التقييم في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٤-٧ ممتلكات ومعدات

يتم اظهار الممتلكات والمعدات بالتكلفة التاريخية ناقصاً الاستهلاك المتراكم ومخصص انخفاض القيمة. تتضمن التكلفة التاريخية المصاريف المتعلقة مباشرةً بامتلاك الأصل. يُحتسب الاستهلاك لتنزيل تكلفة أو تقييم الممتلكات والمعدات على أعمارها الإنتاجية المقدّرة، على أساس طريقة القسط الثابت كما يلي:

	السنوات
مباني	٢٠ - ٤٠
أثاث ومعدات مكتبية	٢ - ٦
تركيبات وقواطع وديكورات	٣ - ٤
تحسينات على عقارات مستأجرة	٥ - ١٠
سيارات	٣

تُدرج التكاليف اللاحقة في القيمة الدفترية للأصل أو يتم قيدها كأصل منفصل، حسب الاقتضاء، فقط عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالبند على المجموعة ويكون بالإمكان قياس تكلفة البند قياساً موثوقاً به. ويُحمل بيان الدخل الشامل الموحد بتكاليف الإصلاحات والصيانة الأخرى عند تكبدها. يُحتسب الربح أو الخسارة الناتجة عن استبعاد أو شطب أي من الممتلكات والمعدات على أساس الفرق ما بين عائدات البيع والقيمة المدرجة بها كما في ذلك التاريخ ويتم تسجيل الربح أو الخسارة الناتجة في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد. تُقاس الأعمال الرأسمالية قيد التطوير بسعر التكلفة، ناقصاً أي خسارة متراكمة في انخفاض القيمة. وتشمل تكلفة الرسوم المهنية، وبالنسبة للموجودات المؤهلة، يتم رسملة تكاليف الاقتراض وفقا للسياسة المحاسبية للمجموعة. يبدأ استهلاك هذه الموجودات عندما تكون الموجودات جاهزة للاستخدام المقصود منها.

٤-٨ موجودات غير ملموسة مستحوذ عليها بصورة منفصلة

تدرج الموجودات غير الملموسة بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ خلال عمليات دمج الأعمال بشكل منفصل عن الشهرة (التي تعتبر تكلفتها). لاحقًا للاعتراف المبدئي، يتم تسجيل الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها في دمج الأعمال بالتكلفة ناقصًا الإطفاء المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة. يتم الاعتراف بالإطفاء على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة. تتم مراجعة العمر الإنتاجي المقدر وطريقة الإطفاء في نهاية كل فترة تقرير سنوي، مع حساب تأثير أي تغييرات في التقديرات على أساس مستقبلي. يتم تحميل الإطفاء لشطب تكلفة الموجودات غير الملموسة على مدى عمرها الإنتاجي المقدر باستخدام طريقة القسط الثابت على النحو التالي:

	السنوات
رخصة بنكية	غير محددة
التأسيس القانوني للشركات في لبنان	١٠
قاعدة العملاء	١٠
شبكة الفروع	١٠

٤-٩ انخفاض قيمة الموجودات الملموسة وغير الملموسة

تجري المجموعة في نهاية فترة التقرير مراجعة على القيم المدرجة لموجوداتها الملموسة وغير الملموسة وذلك لتحديد إن كان هنالك ما يشير إلى أن هذه الموجودات قد تعرضت إلى خسائر انخفاض القيمة. إذا وجد ما يشير إلى ذلك يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد للأصل وذلك لتحديد خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. في حال عدم التمكن من تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل محدد، تقوم المجموعة بتقدير القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد التي يعود إليها الأصل نفسه. إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة للأصل ناقصاً تكلفة البيع أو القيمة الناتجة عن الاستخدام، أيهما أعلى. عند تقدير قيمة الأصل الناتجة عن الاستخدام، فان التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للأصل يتم خصمها لقيمتها الحالية باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة يعكس تقديرات السوق للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المرتبطة بذلك

الأصل. في حال تم تقدير القيمة القابلة للاسترداد لأصل (أو لوحدة منتجة للنقد) بما يقل عن القيمة المدرجة، يتم تخفيض القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد، إلا إذا كان الأصل معاد تقييمه فيتم عندها تسجيل خسائر الانخفاض كتنزيل من مخصص إعادة التقييم. في حالة استرجاع خسائر انخفاض القيمة تتم زيادة القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) إلى القيمة المعدلة القابلة للاسترداد، بحيث لا تزيد القيمة المدرجة المعدلة عن القيمة المدرجة للأصل (الوحدة المنتجة للنقد) فيما لو لم يتم احتساب خسائر انخفاض القيمة في السنوات السابقة. يتم تسجيل استرجاع خسائر انخفاض القيمة مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد إلا إذا كان الأصل قد تم تسجيله بالقيمة المعاد تقييمها وفي هذه الحالة يتم تسجيل استرجاع خسائر انخفاض القيمة كزيادة في مخصص إعادة التقييم.

٤-١٠ ودائع العملاء

يتم قياس ودائع العملاء مبدئياً بالقيمة العادلة والتي هي عادةً المبالغ المستلمة بعد تنزيل تكاليف المعاملة المباشرة المتكبدة ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة.

٤-١١ القبولات

تظهر أوراق القبول عندما تكون المجموعة ملزمة بالدفع مقابل مستندات مسحوبة بموجب اعتمادات مستندية. تحدد أوراق القبول المبلغ المالي والتاريخ واسم الشخص المستفيد. بعد القبول تصبح الأداة التزام غير مشروط (كمبيالة لأجل) للبنك ولذلك تثبت كالتزام مالي في بيان المركز المالي الموحد ويثبت الحق التعاقدي المقابل للتسديد من العميل كأصل مالي. يتم تسجيل القبولات بحسب معيار المحاسبة الدولية رقم ٩ لإعداد التقارير المالية- الأدوات المالية ويستمر تسجيل القبولات ضمن بيان المركز المالي الموحد كمطلوبات مالية بالحق التعاقدي بالاسترداد من العميل كموجودات مالية. ولذلك فإن المطلوبات المتعلقة بأوراق القبول قد تم احتسابها كموجودات مالية ومطلوبات مالية.

٤-١٢ الضمانات المالية

إن الضمانات المالية هي عقود تقتضي من المجموعة أن تقوم بأداء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل جهة محددة في أداء الدفعات عند استحقاقها وفقاً لأحكام وشروط العقد. يتم إدراج الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، والتي تمثل الأقساط المستلمة عند الإصدار. يتم إطفاء القسط المستلم على مدى عمر الضمانات المالية. إن مطلوبات الضمانات (القيمة الإسمية) يتم تسجيلها لاحقاً بالقيمة المطفأة، أو القيمة الحالية لأي دفعات متوقعة (عندما تصبح الدفعة تحت الضمان محتملة) أيهما أعلى.

٤-١٣ مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها غير المواطنين بموجب قانون العمل لدولة الإمارات العربية المتحدة. يتم احتساب هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. يتم تكوين مخصصات للتكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة. تساهم المجموعة في مخصص التقاعد والتأمين الوطني لموظفيها من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٢ لسنة ٢٠٠٠

٤-١٤ المخصصات والمطلوبات المحتملة

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو استنتاجي) نتيجة أحداث سابقة ويكون من المحتمل أن يُطلب من المجموعة تسديد هذا الالتزام ويمكن تقدير تكلفة هذه المخصصات بشكل يعتمد عليه. المبلغ المعترف به كمخصص هو أفضل تقدير لتسوية الالتزام الجاري في تاريخ التقرير مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والشكوك المحيطة بالالتزام. حيث تقاس المخصصات باستخدام التدفقات النقدية المقدرة لتسوية هذا الالتزام، ومن ثم فإن القيمة الدفترية هي القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية. عندما يكون من المتوقع استرداد جميع المنافع الاقتصادية اللازمة لتسوية أحد المخصصات مع طرف ثالث، يتم إدراج الذمة كأصل إذا أصبح من المؤكد

بالفعل أنه سيتم استلام التعويض وإذا كان من الممكن قياس مبلغ الذمة المدينة بشكل موثوق. إن المطلوبات المحتملة التي تضم بعض الضمانات وخطابات الاعتماد المحفوظة كرهن هي مطلوبات محتملة ناتجة عن أحداث سابقة ووجودها سيتم تأكيده فقط عند وقوع أو عدم وقوع حدث واحد أو عدة أحداث مستقبلية غير مؤكدة وهي ليست بالكامل تحت سيطرة المجموعة. لا يتم الاعتراف بالمطلوبات المحتملة في البيانات المالية الموحدة بل يتم بيانها في الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة.

٤-١٥ عقود الإيجار

قامت المجموعة بتطبيق المعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية باستخدام منهجية معدلة بأثر رجعي. تقوم المجموعة في بداية العقد بتحديد ما إذا كان العقد يمثل أو يتضمن عقد إيجار. يعتبر العقد، أو يتضمن، عقد إيجار إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل. لتقييم ما إذا كان العقد ينقل حق السيطرة على استخدام أصل محدد، تقوم المجموعة باستخدام تعريف عقد الإيجار الوارد في المعيار رقم ١٦ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

المجموعة كمستأجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجار حسب أسعارها المستقلة نسبياً. إلا أنه، بالنسبة لعقود إيجار الفروع والمكاتب، قررت المجموعة عدم فصل العناصر غير الإيجارية واحتساب العناصر الإيجارية وغير الإيجارية كعنصر إيجاري واحد. تعترف المجموعة بأصل حق الاستخدام والتزام الإيجار في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم قياس أصل حق الاستخدام مبدئياً بالتكلفة، التي تتضمن القيمة المبدئية لالتزام الإيجار المعدلة بناء على دفعات الإيجار المسددة في أو قبل تاريخ بداية الإيجار، مضافاً إليها أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها وتقدير تكاليف فك وإزالة أي تحسينات تم إجراؤها على الفروع أو المكاتب. يتم لاحقاً احتساب الاستهلاك لأصل حق الاستخدام باستخدام طريقة القسط الثابت من تاريخ بداية الإيجار حتى نهاية فترة الإيجار. علاوة على ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بشكل دوري بناءً على خسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، ويتم تعديله بناء على بعض عمليات إعادة القياس لالتزام الإيجار.

يتم مبدئياً قياس التزام الإيجار بالقيمة الحالية لدفعات الإيجار التي لم يتم سدادها في تاريخ بدء العقد، مخصومة باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار أو، إذا تعذر تحديد ذلك المعدل بصورة موثوقة، يتم استخدام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي للمجموعة. تستخدم المجموعة بشكل عام معدل الفائدة على الاقتراض الإضافي كمعدل خصم. المتوسط المرجح لمعدل الاقتراض الإضافي للمستأجرين المطبق على مطلوبات الإيجار المعترف بها في بيان المركز المالي هو XX٪ (٢٠٢١: ٤,٢٣٪). تحدد المجموعة معدل الاقتراض الإضافي لها من خلال تحليل قروضها من المصادر الخارجية المختلفة وإجراء بعض التعديلات لبيان فترات الإيجار ونوع الأصل المستأجر.

تتألف دفعات الإيجار المدرجة ضمن قياس التزام الإيجار مما يلي:

- دفعات ثابتة، بما في ذلك الدفعات الثابتة الجوهرية؛ دفعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والتي يتم قياسها بصورة مبدئية باستخدام المؤشر أو المعدل كما في تاريخ بداية عقد الإيجار؛ المبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمان القيمة المتبقية؛ سعر الممارسة بموجب خيار الشراء الذي تتأكد المجموعة بشكل معقول من ممارسته، ودفعات الإيجار في فترة التجديد الاختياري إذا كانت المجموعة متأكدة بشكل معقول من استخدام خيار التمديد، وغرامات الإنهاء المبكر لعقد الإيجار ما لم تكن المجموعة متأكدة بشكل معقول من عدم الإنهاء المبكر.

يتم قياس التزام الإيجار بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. تتم إعادة قياسه عندما يكون هناك تغيير في دفعات الإيجار المستقبلية نتيجة التغير في أحد المؤشرات أو المعدلات، أو تغيير في تقدير المجموعة للمبلغ المتوقع دفعه بموجب ضمان القيمة المتبقية، أو إذا قامت المجموعة بتغيير تقييمها ما إذا كانت ستقوم بممارسة خيار الشراء أو التمديد أو الإنهاء أو كان هناك تعديل في دفعات الإيجار الثابتة

الجوهرية. عندما تتم إعادة قياس التزام الإيجار بهذه الطريقة، يتم في المقابل تعديل القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام، أو يتم تسجيلها ضمن الأرباح أو الخسائر إذا تم تخفيض القيمة الدفترية لأصل حق الاستخدام إلى صفر. تقوم المجموعة بعرض موجودات حق الاستخدام ضمن 'الممتلكات والمعدات' ومطلوبات الإيجار ضمن 'المطلوبات الأخرى' في بيان المركز المالي.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة - اختارت المجموعة عدم الاعتراف بموجودات حق الاستخدام ومطلوبات الإيجار لعقود إيجار الموجودات ذات القيمة المنخفضة وعقود الإيجار قصيرة الأجل، بما في ذلك عقود إيجار معدات تكنولوجيا المعلومات. تعترف المجموعة بدفعات الإيجار المرتبطة بتلك العقود كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار

المجموعة كمؤجر

عند بداية أو تعديل عقد ما يتضمن عنصر إيجاري، تقوم المجموعة بتوزيع المقابل الوارد في العقد على كل عنصر من العناصر الإيجارية حسب أسعارها المستقلة نسبياً. عندما تكون المجموعة هي المؤجر، تقوم عند بدء عقد الإيجار بتحديد ما إذا كان عقد الإيجار يمثل عقد إيجار تمويلي أو عقد إيجار تشغيلي. لتصنيف كل عقد من عقود الإيجار، تقوم المجموعة بإجراء تقييم عام حول ما إذا كان عقد الإيجار ينقل بشكل فعلي كافة مخاطر وامتيازات ملكية الأصل ذات الصلة. في هذه الحالة، يكون عقد الإيجار عقد إيجار تمويلي؛ وخلاف ذلك، فهو عقد إيجار تشغيلي. ضمن إطار هذا التقييم، تأخذ المجموعة بعين الاعتبار مؤشرات معينة مثل ما إذا كان الإيجار يخص الجزء الأكبر من العمر الاقتصادي للأصل.

ذمم الايجار المدينة

يتم الاعتراف بذمم الإيجار المدينة بقيمتها الأصلية المفوترة إلا إذا كانت القيمة الزمنية للنقود جوهرية، وفي هذه الحالة يتم إثبات ذمم الإيجار المدينة بالقيمة العادلة وقياسها لاحقا بالتكلفة المستهلك. راجع السياسات المحاسبية الخاصة بالأصول المالية لمزيد من التفاصيل.

٤-١٦ الاعتراف بالإيرادات والمصروفات

إيرادات ومصروفات الفائدة

يتم الاعتراف بإيرادات الفائدة ومصروفات الفائدة في بيان الارباح أو الخسائر الموحد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. يتمثل معدل الفائدة الفعلي في المعدل الذي يتم بموجبه خصم المدفوعات والمقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى الأعمار المتوقعة للموجودات أو المطلوبات المالية (أو، حيثما أمكن، على فترة أقصر) الى القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات المالية. عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع مراعاة كافة الشروط التعاقدية المتعلقة بالأداة المالية باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. تتضمن عملية احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملات والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تشتمل تكاليف المعاملة على التكاليف الإضافية المنسوبة بصورة مباشرة الى حيازة أو إصدار موجودات أو مطلوبات مالية.

معدل الفائدة الفعلي

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفائدة ضمن الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة الفائدة الفعلية. إن «معدل الفائدة الفعلي» يمثل المعدل الذي يتم بموجبه خصم الدفعات أو المقبوضات النقدية المستقبلية المقدرة على مدى العمر المتوقع للأداة المالية إلى:

- إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي؛ أو
- التكلفة المطفأة للالتزام المالي

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي للأدوات المالية، باستثناء الموجودات التي تم شراؤها أو التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة منذ نشأتها، تقوم المجموعة بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية مع الوضع بالاعتبار كافة الشروط التعاقدية للأداة المالية، باستثناء خسائر

الائتمان المتوقعة. أما بالنسبة للموجودات المالية التي تم شراؤها أو تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة منذ نشأتها، فيتم احتساب معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً باستخدام التدفقات النقدية المستقبلية بما في ذلك خسائر الائتمان المتوقعة. يتضمن احتساب معدل الفائدة الفعلي تكاليف المعاملة والرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي. تتضمن تكاليف المعاملة التكاليف الإضافية المنسوبة مباشرةً لإصدار أو الاستحواذ على موجودات أو مطلوبات مالية.

احتساب ومصروفات إيرادات الفائدة

يتم احتساب معدل الفائدة الفعلي للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي بالأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب إيرادات ومصروفات الفائدة يتم تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل (في حال لم يتعرض الأصل لانخفاض ائتماني في القيمة) أو يتم تطبيقه على التكلفة المطفأة للالتزام المالي. تتم مراجعة معدل الفائدة الفعلي نتيجةً لإعادة تقييم التدفقات النقدية للأدوات المعرضة للتقلبات في الأسعار بشكل دوري لتعكس التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم أيضًا تعديل معدل الفائدة الفعلي مقابل تعديلات التحوط في القيمة العادلة في التاريخ الذي يبدأ فيه إطفاء تعديل التحوط. أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة لاحقاً للاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. في حال لم يعد الأصل المالي منخفض ائتمانياً، يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة إلى الإجمالي الأساسي. أما بالنسبة للموجودات المالية التي تعرضت لانخفاض ائتماني في القيمة عند الاعتراف المبدئي، يتم احتساب إيرادات الفائدة باستخدام معدل الفائدة الفعلي المعدل ائتمانياً على التكلفة المطفأة للأصل المالي. لا يتم عكس احتساب إيرادات الفائدة إلى الإجمالي الأساسي حتى إذا تحسنت مخاطر ائتمان الأصل.

الرسوم والعمولات

يتم اكتساب إيرادات الرسوم التي لا تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية من عدة خدمات تقدمها المجموعة لعملائها ويتم احتسابها وفقاً للمعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية «الإيرادات من العقود مع العملاء. وفقاً لهذا المعيار تقوم المجموعة بقياس إيرادات الرسوم على أساس الثمن المحدد في العقد مع العميل باستثناء المبالغ المحصلة بالإنابة عن أطراف أخرى. تقوم المجموعة بالاعتراف بالإيرادات عندما يتم تحويل السيطرة على منتج أو خدمة إلى العميل. في حال نتج عن عقد مع عميل الاعتراف بأداة مالية في البيانات المالية للمجموعة، من الممكن أن يقع ذلك جزئياً ضمن نطاق المعيار رقم ٩ والمعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. في هذه الحالة، تقوم المجموعة أولاً بتطبيق المعيار رقم ٩ من المعايير المالية لإعداد التقارير المالية لفصل وقياس الجزء من العقد الذي يقع ضمن نطاق المعيار رقم ٩ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وبعد ذلك تقوم المجموعة بتطبيق المعيار رقم ١٥ من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الجزء المتبقي من العقد.

يتم احتساب إيرادات الرسوم كما يلي:

- يتم الاعتراف بالإيرادات التي يتم الحصول عليها من تنفيذ أعمال هامة، كإيرادات عندما يتم إنجاز هذه الأعمال (على سبيل المثال الرسوم الناتجة من التفاوض أو المشاركة في تفاض بشأن معاملة خاصة بطرف آخر، مثل الترتيب الخاص بالاستحواذ على أسهم أو سندات أخرى)؛
- يتم الاعتراف بالإيرادات التي يتم الحصول عليها من تقديم الخدمات كإيرادات عند تقديم هذه الخدمات (على سبيل المثال، إدارة الموجودات، وأتعاب إدارة المحفظة والاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى)؛ و
- يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الرسوم والعمولات الأخرى عندما يتم تقديم أو استلام الخدمات ذات الصلة.

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للأداة المالية كتعديل لمعدل الفائدة الفعلي (على سبيل المثال، بعض رسوم الالتزام بقرض محدد) ويتم تقييدها ضمن «إيرادات الفائدة».

إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح ضمن بيان الأرباح أو الخسائر عند ثبوت حق المجموعة في استلام الإيرادات. وعادة ما يكون ذلك التاريخ هو تاريخ إعلان توزيعات الأرباح بالنسبة لسندات الملكية.

إيرادات الإيجار

تحقق المجموعة إيرادات من العمل كمؤجر في عقود الإيجار التشغيلية التي لا تنقل بشكل كبير جميع المخاطر والمكافآت العرضية لملكية العقارات الاستثمارية أو الأصول المكتسبة لتسوية الديون.

يتم احتساب إيرادات الإيجار الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلية على العقارات الاستثمارية أو الأصول المكتسبة لتسوية الديون على أساس القسط الثابت على مدى مدة الإيجار ويتم تضمينها في الإيرادات في بيان الربح أو الخسارة الموحد بسبب طبيعتها التشغيلية، باستثناء إيرادات الإيجار الطارئة التي يتم الاعتراف بها عند نشوئها. يتم الاعتراف بالتكاليف المباشرة الأولية المتكبدة في التفاوض على عقد الإيجار التشغيلي وترتيبه كمصروف على مدى مدة الإيجار على نفس أساس دخل الإيجار.

العرض

ايرادات الفوائد التي تم حسابها باستخدام طريقة الفائدة الفعلية الواردة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الاخر تضمن:

- الفائدة على الموجودات والمطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة
- الفائدة على ادوات الدين المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر
- الجزء الفعال لتغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحويلات التدفقات النقدية للتغيرات في التدفقات النقدية ذات الفائدة، في نفس الفترة حيث تؤثر التدفقات النقدية المغطاة على ايرادات\مصروفات الفوائد
- الجزء الفعال لتغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المصنفة كتحوطات للقيمة العادلة لمخاطر سعر الفائدة

ايرادات الفوائد الاخرى الواردة في بيان الارباح والخسائر وفي الدخل الشامل الاخر تتضمن ايرادات الفوائد على عقود التأجير التمويلي. مدفوعات الفوائد الواردة في بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر تضمن:

- المطلوبات المالية التي يتم قياسها بالتكلف المطفأة
- الجزء الفعال لتغيرات القيمة العادلة في مشتقات التحوط المؤهلة المحددة في تحويلات التدفقات النقدية للتنوع في التدفقات النقدية ذات الفائدة، في نفس الفترة حيث تؤثر التدفقات النقدية المغطاة على ايرادات\مصروفات الفوائد

ايرادات ومدفوعات الفوائد على جميع موجودات ومطلوبات التداول تم اعتبارها عرضية للمبادلات التجارية للمجموعة وتم تقديمها مع جميع التغيرات الاخرى في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات المتاجرة في صافي دخل التداول. ايرادات ومدفوعات الفوائد على جميع الموجودات والمطلوبات المالية الاخرى المدرجة بالقيمة العادلة للأرباح والخسائر تم عرضها في صافي الدخل من الادوات المالية الاخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٤-١٧ المعاملات بالعملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بالعملة الوظيفية على أساس أسعار الصرف السائدة بتاريخ تلك المعاملات. يتم إعادة تقييم الموجودات والمطلوبات النقدية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى الدرهم بأسعار الصرف السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية بالعملات الأجنبية التي يتم قياسها طبقاً للتكلفة التاريخية إلى العملة الوظيفية باستخدام أسعار الصرف في تاريخ المعاملة الأولي. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والتي تظهر بقيمتها العادلة على أساس أسعار الصرف السائدة عند تحديد القيمة العادلة. يتم إدراج أي فروقات تحويل العملات الأجنبية بشكل عام ضمن بيان الأرباح أو الخسائر.

بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، يتم الاعتراف بمكونات أسعار صرف العملات الأجنبية في بيان الدخل أو الخسارة الموحد، أما بالنسبة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فيتم الاعتراف بمكونات أسعار صرف العملات الأجنبية في الدخل الشامل الآخر. بالنسبة لأدوات الدين المقيمة بالعملات الاجنبية والمقاسة بالتكلفة المطفأة، يتم تحديد أرباح أو خسائر أسعار صرف العملات الأجنبية على أساس التكلفة المطفأة للأصل المالي ويتم قيدها في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

٤-١٨ العمليات الأجنبية

شركات المجموعة

يتم ترجمة النتائج والمركز المالي للعمليات الأجنبية التي لها عملة وظيفية مختلفة عن عملة العرض للمجموعة إلى عملة عرض المجموعة على النحو التالي:

- يتم ترجمة الموجودات والمطلوبات (بما في ذلك الشهرة والموجودات غير الملموسة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن الاقتناء) بسعر الإغلاق في تاريخ التقرير .
- يتم تحويل الإيرادات والمصروفات بمتوسط أسعار الصرف لكل شهر.
- يتم احتساب جميع فروق العملات الأجنبية الناتجة مباشرة في مكون منفصل من الدخل الشامل الآخر، باعتباره احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمجموعة.

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات بالعملات الأجنبية إلى العملات الوظيفية لكيانات المجموعة المعنية بأسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات (في بعض الحالات يتم استخدام سعر يقارب السعر الفعلي في تاريخ المعاملات، على سبيل المثال متوسط سعر شهر). يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية الناتجة عن تسوية مثل هذه المعاملة وترجمة الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف في نهاية السنة، في الربح أو الخسارة (باستثناء عندما يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر كجزء من تحوطات التدفقات النقدية المؤهلة وصافي تحوطات الاستثمار). يتم تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية باستخدام سعر الصرف في تاريخ المعاملة، ويتم تحويل الأصول والمطلوبات التي تم قياسها بالقيمة العادلة بسعر الصرف في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة. يتم احتساب فروق أسعار الصرف على البنود غير النقدية على أساس تصنيف البنود الأساسية. يتم الاعتراف بأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية على الأسهم (الدين) المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في القيمة العادلة من خلال احتياطي الدخل الشامل الآخر في الدخل الشامل الآخر (إيرادات المتاجرة) في حين أن فروق الصرف على الأسهم (الدين) المصنفة على أنها محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الربح يتم تسجيل أو خسارة كجزء من الإيرادات الأخرى (إيرادات التداول) في الأرباح

أو الخسائر. يتم الاعتراف بأرباح وخسائر العملات الأجنبية على القروض بين شركات المجموعة في الربح أو الخسارة باستثناء الحالات التي يكون فيها سداد القرض غير مخطط ولا يحتمل حدوثه في المستقبل المنظور. في هذه الحالات، يتم الاعتراف بأرباح وخسائر العملات الأجنبية في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية للمجموعة. يتم ترجمة النتائج والتدفقات النقدية والمركز المالي لكيانات المجموعة التي يتم المحاسبة عنها على أنها كيانات تعمل في اقتصادات ذات معدلات تضخم مرتفعة والتي لها عملات وظيفية مختلفة عن عملة العرض للمجموعة إلى عملة العرض للشركة الأساسية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. يتم عرض مكاسب وخسائر صرف العملات الأجنبية على عملة أجنبية ذات تضخم مرتفع في الدخل الشامل الآخر.

الشركات التابعة في اقتصادات التضخم المرتفع

يتم تعديل النتائج والمركز المالي لمنشآت المجموعة التي تكون عملاتها الوظيفية هي عملات الاقتصادات ذات التضخم المرتفع من حيث وحدة القياس في نهاية سنة التقرير باتباع نهج التكلفة التاريخية. ومع ذلك، نظرًا لأن عملة العرض للمجموعة هي عملة اقتصاد غير شديد التضخم، لا يتم تعديل المبالغ المقارنة للتغيرات في المؤشر في السنة الحالية. يتم الاعتراف بالفرق بين هذه المبالغ المقارنة وتعديل التضخم المرتفع للسنة الحالية مباشرة في حقوق الملكية ويتم الاعتراف بفروق تحويل العملات عند ترجمة العمليات الأجنبية إلى عملة العرض للمجموعة في بيان الدخل الشامل الموحد.

يتم تعديل القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات غير النقدية لتعكس التغير في مؤشر الأسعار العام من تاريخ الاستحواذ إلى نهاية السنة المالية. عند التطبيق الأولي للتضخم المفرط، يتم الاعتراف بأرباح وخسائر السنة السابقة مباشرة في حقوق الملكية. يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر من صافي المركز النقدي في الربح أو الخسارة. يتم إعادة بيان جميع البنود المعترف بها في بيان الدخل من خلال تطبيق التغيير في مؤشر الأسعار العام من التواريخ التي تم فيها اكتساب أو تكبد بنود الدخل والمصروفات في البداية. في بداية السنة الأولى من التطبيق، يتم إعادة بيان مكونات حقوق الملكية، باستثناء الأرباح المحتجزة، من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام من تواريخ المساهمة بالمكونات أو ظهورها بطريقة أخرى. يتم الاعتراف بهذه التعديلات مباشرة في حقوق الملكية كتعديل على الأرباح المحتجزة الافتتاحية. يتم اشتقاق الأرباح المحتجزة المعاد بيانها من جميع المبالغ الأخرى في بيان المركز المالي المعاد بيانه. في نهاية السنة الأولى وفي السنوات اللاحقة، يتم إعادة بيان جميع مكونات حقوق الملكية من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام من بداية السنة أو تاريخ المساهمة، إذا كان لاحقًا. يتم التعبير عن جميع البنود في قائمة التدفقات النقدية من حيث مؤشر الأسعار العام في نهاية السنة المشمولة بالتقرير. تم التعبير عن النتائج والتدفقات النقدية والمركز المالي للشركات التابعة للمجموعة والتي تم تصنيفها على أنها ذات معدل تضخم مرتفع من حيث وحدة القياس الجارية في تاريخ التقرير. أعلنت فرقة العمل المعنية بالممارسات الدولية التابعة لمركز جودة التدقيق في وثيقة المناقشة الخاصة بها في اجتماع ١٠ نوفمبر ٢٠٢٠ لبنان كواحد من البلدان التي تجاوزت معدلات التضخم التراكمية لثلاث سنوات ١٠٠٪. بالإضافة إلى ذلك، بتطبيق معلومات صندوق النقد الدولي الشهر أكتوبر ٢٠٢٠ والمؤشرات المنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩، اعتُبر الاقتصاد اللبناني اقتصادًا مرتفع التضخم خلال عام ٢٠٢٠. وفقًا لذلك، تم التعبير عن النتائج والمركز المالي للشركة التابعة للمجموعة؛ بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. بناءً على وحدة القياس الحالية في تاريخ التقرير.

٤-١٩ الأنشطة الائتمانية

تعمل المجموعة بصفة أمين/ مدير أو بصفات أخرى ينتج عنها حفظ أو وضع موجودات بصفة أمين بالنيابة عن الأمانة ومؤسسات أخرى. إن هذه الموجودات والإيرادات الناتجة عنها لا يتم ضمها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة؛ حيث إنها ليست موجودات المجموعة.

٤-٢٠ الضرائب

يتم رصد مخصص للضرائب الحالية والمؤجلة المترتبة على النتائج التشغيلية لشركات تابعة خارجية وفقًا للتشريعات المالية المطبقة في الدول التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها.

الضرائب الحالية

تستند الضريبة المستحقة الحالية على الربح الخاضع للضريبة للسنة. ويختلف الربح الخاضع للضريبة عن الربح الوارد في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد بسبب بنود الدخل أو المصروفات الخاضعة للضريبة أو القابلة للخصم في السنوات الأخرى والبنود التي لا تخضع للخصم أو الضريبة مطلقاً.

الضرائب المؤجلة

يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة المتعلقة بالفروقات المؤقتة بين القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات في البيانات المالية الموحدة والأوعية الضريبية المقابلة المستخدمة في احتساب الأرباح الخاضعة للضريبة. ويتم عامةً الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة. ويتم الاعتراف عادةً بالموجودات الضريبية المؤجلة لجميع الفروقات المؤقتة القابلة للخصم إلى المدى الذي يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة القابلة للخصم. لا يتم الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة إذا كانت الفروقات المؤقتة تنشأ عن الشهرة التجارية أو من الاعتراف المبدئي (بخلاف حالات دمج الأعمال) بالموجودات والمطلوبات الأخرى في معاملة لا تؤثر على الربح الخاضع للضريبة أو الربح المحاسبي. يتم الاعتراف بمطلوبات الضريبة المؤجلة للفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة المرتبطة باستثمارات في الشركات التابعة والشركات الزميلة والحصص في الائتلافات المشتركة، إلا إذا كانت المجموعة قادرة على السيطرة على عكس الفرق المؤقت ويكون من المرجح ألا يتم عكس الفرق المؤقت في المستقبل المنظور.

ويتم الاعتراف بموجودات الضريبة المؤجلة الناتجة عن الفروقات المؤقتة القابلة للخصم المرتبطة بهذه الاستثمارات والحصص فقط إلى الحد الذي يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية في المستقبل يمكن في مقابلها استخدام الفروقات المؤقتة ويكون من المتوقع أن يتم عكسها في المستقبل المنظور. تتم مراجعة القيمة الدفترية لموجودات الضريبة المؤجلة في نهاية كل فترة تقرير ويتم تخفيضها إلى المدى الذي لا يحتمل فيه توفر أرباح خاضعة للضريبة كافية تتيح استرداد كل أو جزء من الأصل. يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة من الإدارة إجراء التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات المحاسبية والمبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات. ومن الضروري أن تعتمد هذه التقديرات على إفتراضات حول عوامل عديدة تتضمن درجات متغيرة من الأحكام والشكوك وبالتالي فإن النتائج الفعلية قد تختلف نظراً للتغيرات المستقبلية في تلك التقديرات.

٤-٢١ اندماج الأعمال

يتم تسجيل الاستحواذ على شركات تابعة وأعمال باستخدام طريقة الشراء المحاسبي. يتم قياس تكلفة الشراء بإجمالي القيم العادلة كما في تاريخ مبادلة الموجودات الممنوحة والمطلوبات المتكبدة أو المتحملة وأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها، بالإضافة إلى التكاليف المباشرة المتعلقة باندماج الأعمال. إن الأصول المحددة والمطلوبات المتحملة والمطلوبات المحتملة والتي تتوافق مع شروط الاعتراف المنصوص عليها ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٣ اندماج الأعمال يتم الاعتراف بها بقيمتها العادلة بتاريخ الشراء باستثناء الموجودات غير المتداولة (أو مجموعات للاستبعاد) المصنفة كموجودات متاحة للبيع (وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ موجودات غير متداولة متاحة للبيع وعمليات متوقفة) والتي يتم الاعتراف بها وقياسها بالقيمة العادلة ناقص تكلفة البيع. إن الشهرة الناتجة عن الشراء يتم تسجيلها كأصل وقياسها مبدئياً بالتكلفة والتي تمثل زيادة التكلفة لاندماج الأعمال عن حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة المشتراة والمطلوبات والمطلوبات المحتملة والتي تم تسجيلها. وإذا كانت حصة المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات المحددة والمطلوبات والمطلوبات المحتملة للمنشأة المشتراة عند إعادة قياسها تزيد عن تكلفة اندماج الأعمال فيتم الاعتراف بالزيادة مباشرةً في بيان الأرباح والخسائر الموحد. إن حصة حقوق الملكية غير المسيطرة في المنشأة المشتراة يتم مبدئياً قياسها بمعدل حصة الأطراف غير المسيطرة في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المسجلة.

٤-٢٢ الشهرة

يتم تسجيل الشهرة مبدئياً كأصل على أساس التكلفة، ومن ثم يتم قياسها على أساس التكلفة ناقصاً أية خسائر انخفاض في القيمة متراكمة. لأغراض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل الوحدات المنتجة للنقد في المجموعة والتي يتوقع استفادتها من عملية الاندماج. يتم إجراء اختبار سنوي لانخفاض القيمة للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها أو على فترات أكثر تقارباً إذا وجد ما يشير إلى انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة الدفترية لها يتم تحميل خسارة الانخفاض أولاً لتخفيض القيمة الدفترية للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الأصول الأخرى للوحدة بشكل متناسب مع القيمة الدفترية لكل أصل في الوحدة. إن خسائر انخفاض القيمة المسجلة للشهرة لا يمكن عكسها في فترات لاحقة.

٤-٢٣ الضرائب

في ٩ ديسمبر ٢٠٢٢ ، أصدرت وزارة المالية الإماراتية المرسوم بقانون اتحادي رقم ٤٧ لعام ٢٠٢٢ بشأن فرض الضرائب على الشركات والأعمال (القانون) لسنّ نظام ضريبة الشركات الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة. سيصبح نظام ضريبة الشركات الاتحادية ساري المفعول للفترات المحاسبية التي تبدأ في أو بعد ١ يونيو ٢٠٢٣

سيتم تطبيق معدل ٩٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي يتجاوز حدا معينا يتم تحديده بموجب قرار من مجلس الوزراء (من المتوقع أن يكون ٣٧٥,٠٠٠ درهم بناء على المعلومات الصادرة عن وزارة المالية) ، وسيتم تطبيق معدل ٠٪ على الدخل الخاضع للضريبة الذي لا يتجاوز هذا الحد. بالإضافة إلى ذلك ، هناك العديد من القرارات الأخرى التي لم يتم الانتهاء منها بعد عن طريق قرار مجلس الوزراء والتي تعتبر مهمة حتى تتمكن الكيانات من تحديد وضعها الضريبي ودخلها الخاضع للضريبة. لذلك ، في انتظار مثل هذه القرارات المهمة ، اعتبرت المجموعة أن القانون ، بصيغته الحالية ، لم يتم سنه بشكل جوهري حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ من منظور معيار المحاسبة الدولي ١٢ - ضرائب الدخل. يجب على المجموعة الاستمرار في مراقبة توقيت إصدار قرارات مجلس الوزراء الحاسمة هذه لتحديد وضعها الضريبي وتطبيق معيار المحاسبة الدولي ١٢ - ضرائب الدخل.

٥ الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقدير

ضمن سياق تطبيق السياسات المحاسبية المبينة في إيضاح ٤، قامت الإدارة باتخاذ بعض الأحكام والتقديرات والافتراضات المتعلقة بالموجودات والمطلوبات التي ليست واضحة بالقدر الكافي من مصادر أخرى. إن التقديرات والافتراضات ذات العلاقة مبنية على أساس الخبرة التاريخية وعوامل أخرى ذات علاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن هذه التقديرات. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل مستمر. يتم الاعتراف بتعديلات التقديرات المحاسبية في فترة التعديل التي يتم فيها تعديل التقدير إذا كان التعديل يؤثر فقط على تلك الفترة أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كان التعديل يؤثر على الفترات الحالية والمستقبلية. تم تلخيص الأحكام والتقديرات الهامة التي قامت بها الإدارة على النحو التالي:

٥-١ قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر مجالًا يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات مهمة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية وسلوك الائتمان (على سبيل المثال، احتمال تخلف العملاء عن السداد والخسائر الناتجة). تم توضيح شرح المدخلات والافتراضات وأساليب التقدير المستخدمة في قياس خسائر الائتمان المتوقعة بمزيد من التفصيل في الإيضاح ٣٧

هناك عدد من الأحكام الهامة مطلوبة أيضًا عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.
- تحديد المعايير وتعريف التخلف عن السداد.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، بما في ذلك قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتعرضات التخلف عن السداد.
- تحديد القيم العادلة لقيم الضمانات الأساسية، لكل أصل مالي.
- تحديد العدد والأوزان النسبية للسيناريوهات التطلعية لكل نوع من المنتجات / السوق وخسائر الائتمان المتوقعة المرتبطة بها.
- إنشاء مجموعات من الموجودات المالية المتشابهة لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

٥-٢ تقييم العقارات والأصول الاستثمارية المكتسبة لتسوية الديون

يتم تحديد القيم العادلة للعقارات والأصول الاستثمارية المكتسبة لتسوية الديون من قبل خبراء التقييم العقاري باستخدام تقنيات التقييم المعترف بها ومبادئ قياس القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣. يتم قياس العقارات والأصول الاستثمارية المكتسبة لتسوية الديون بناء على تقديرات أعدها خبراء تقييم عقاري مستقلون ، باستثناء الحالات التي لا يمكن فيها تحديد هذه القيم بشكل موثوق وعلى أساس عروض الأسعار من المشترين المحتملين.

وفي إحدى الحالات، لم يكن من الممكن تحديد القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية قيد التطوير بشكل موثوق لأنها تقع في منطقة تتسم بقدر كبير من عدم اليقين السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي. ولذلك، فإن الظروف تسمح بإجراء تعديل خبير لتقدير القيم العادلة؛ بناء على قصة شعر معينة مناسبة في السوق. وترد في الإيضاحات رقم ١٠ و ١١ الأساليب والافتراضات الهامة التي يستخدمها المثمنون في تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية.

٥-٣ القيمة العادلة للأدوات المالية

عند تعذر اشتقاق القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة في بيان المركز المالي الموحد من الأسواق النشطة، يتم تحديدها باستخدام مجموعة متنوعة من تقنيات التقييم التي تشمل استخدام النماذج الرياضية. يتم اشتقاق مدخلات هذه النماذج من بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها حيثما كان ذلك ممكنًا، ولكن في حالة عدم توفر بيانات السوق التي يمكن ملاحظتها، يكون الحكم مطلوبًا لتحديد القيم العادلة. ويتضمن ذلك المقارنة مع أدوات مشابهة حيث تتوفر أسعار السوق القابلة للملاحظة وتحليل التدفقات النقدية المخصومة وأساليب التقييم الأخرى التي يستخدمها المشاركين في السوق عموماً.

٥-٤ التضخم المرتفع

تمارس المجموعة أحكامًا هامة في تحديد التضخم المرتفع فيما يتعلق بعملياتها في لبنان. تؤخذ في الاعتبار الخصائص المختلفة للبيئة الاقتصادية في لبنان. تشمل هذه الخصائص، لا يقتصر على، على سبيل المثال ما إذا كان:

- يفضل عامة السكان الاحتفاظ بثروتهم في شكل أصول غير نقدية أو بعملة أجنبية مستقرة نسبيًا؛
- يتم تحديد الأسعار بعملة أجنبية مستقرة نسبيًا؛
- تأخذ أسعار البيع أو الشراء الخسائر المتوقعة في القوة الشرائية خلال فترة ائتمان قصيرة في الاعتبار؛
- الأسعار مرتبطة بمؤشر أسعار؛ و
- معدل التضخم التراكمي على مدى ثلاث سنوات يقترب أو يتجاوز ١٠٠٪.

سعر صرف الليرة اللبنانية

أدى الوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان، وصعوبة الوصول إلى العملات الأجنبية، إلى ظهور سوق موازية للربط الرسمي حيث ارتفع سعر الوصول إلى العملات الأجنبية، بانحرافًا كبيرًا عن الربط الرسمي البالغ ١٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع غير منضبط في الأسعار أدى إلى ارتفاع التضخم وارتفاع مؤشر أسعار المستهلك. ظهرت العديد من أسعار الصرف التي تختلف اختلافًا كبيرًا فيما بينها وبين سعر الصرف الرسمي (راجع إيضاح ٢). في غياب أي تصريح رسمي من مصرف لبنان، اختارت الإدارة استخدام سعر صيرفة البالغ ٣٨,٠٠٠ ليرة لبنانية / دولار أمريكي والذي يعتمد على سعر منصة مصرف لبنان المركزي صيرفة (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: السعر الرسمي ١,٥٠٧,٥ ليرة لبنانية / دولار أمريكي) لتحويل البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل لإدراجها في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٥-٥ قياس القيمة العادلة للقروض المعاد هيكلتها

يتم اعتبار التعديلات على القروض والتي لم يتم تحديدها على أنها إعادة تفاوض إعادة هيكلة تجارية. وعندما تؤدي إعادة الهيكلة التجارية إلى تعديل بحيث تنتهي حقوق المجموعة في التدفقات النقدية بموجب العقد الأصلي، يتم إلغاء الاعتراف بالقرض القديم ويتم الاعتراف بأصل مالي جديد بالقيمة العادلة.

من أجل تحديد القيمة العادلة للقروض والسلف للعملاء، يتم فصل القروض ، قدر الإمكان ، في محافظ ذات خصائص مماثلة. تستند القيم العادلة إلى معاملات السوق التي يمكن ملاحظتها ، عند توفرها عندما تكون غير متاحة، يتم تقدير القيم العادلة باستخدام نماذج التقييم التي تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تشمل هذه الافتراضات: نماذج التدفق النقدية المستقبلية المخصومة ، مع الأخذ في الاعتبار معدلات الدفع المتوقعة للعملاء، واستخدام الافتراضات التي تعتقد المجموعة أنها تتفق مع تلك التي قد يستخدمها المشاركون في السوق في تقييم هذه القروض؛ وتقديرات الأسعار الجديدة للقروض المماثلة. تعكس القيمة العادلة للقروض الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ الميزانية وتأثير القيمة العادلة لإعادة التسعير بين تاريخ الإنشاء وتاريخ الميزانية. بالنسبة للقروض ذات الائتمان الضعيف، يتم تقدير القيمة العادلة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية خلال الفترة الزمنية المتوقع استردادها.

٦ نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية

(أ) فيما يلي تحليل نقد وأرصدة المجموعة لدى البنوك المركزية:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
نقد في الصندوق	٨٠,٣٨٠	٩٠,٩٩٦
ودائع قانونية	٩٤,٥٤٨	٣٠٢,٤٣١
حسابات جارية	٣,٨٨٥,٨٠٣	٢,٩٢٤,١٠١
شهادات إيداع	٤١,٥٢٤	٧٥,٨٧٧
	٤,١٠٢,٢٥٥	٣,٣٩٣,٤٠٥
خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢٩)	(١٥٣,١٤٨)	(١٧٠,٠٤٨)
	٣,٩٤٩,١٠٧	٣,٢٢٣,٣٥٧

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للنقد والأرصدة لدى البنوك المركزية:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	١٨٠,١٩٩	٣٠٩,٤٥٩
بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٣,٩٢٢,٠٥٦	٣,٠٨٣,٩٤٦
	٤,١٠٢,٢٥٥	٣,٣٩٣,٤٠٥
خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢٩)	(١٥٣,١٤٨)	(١٧٠,٠٤٨)
	٣,٩٤٩,١٠٧	٣,٢٢٣,٣٥٧

وفقا للوائح الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، شريطة الوفاء بمتطلبات الاحتياطي على مدى ١٤ يوما، يُسمح للبنك بسحب أرصدته المحتفظ بها في حساب احتياطي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. إن هذه الاحتياطيات متاحة للعمليات اليومية فقط في ظل بعض الشروط المحددة. (إيضاح ١٨).

النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله المدرج في بيان التدفقات النقدية الموحد على المبالغ التالية في بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية (إيضاح ٦)	٤,١٠٢,٢٥٥	٣,٣٩٣,٤٠٥
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك (إيضاح ٧)	١١٥,٥٨٠	٦٦,٦٨٤
ودائع وأرصدة مستحقة إلى البنوك (إيضاح ١٧)	(٦٦٢,٣٣٣)	(٢٣٧,٩٩٥)
قروض إعادة الشراء (إيضاح ١٨)	(١٠٣,٥٥٢)	(٧٥٠,٠٠٠)
	٣,٤٥١,٩٥٠	٢,٤٧٢,٠٩٤
ناقصاً: الودائع والأرصدة لدى البنوك المركزية - بآجال استحقاق لأكثر من ٣ أشهر	(٤٠,٧٩٦)	(١,٤٨٠,١٤٥)
ناقصاً: الودائع الإلزامية لدى البنوك المركزية (إيضاح ٦)	(٩٤,٥٤٨)	(٣٠٢,٤٣١)
	٣,٣١٦,٦٠٦	٦٨٩,٥١٨

* لم يتم خصم ما يقرب من ٤,٩ مليار درهم من قروض إعادة الشراء من النقد وما يعادله كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. بالنظر إلى الزيادة في قروض إعادة الشراء خلال السنة المالية الحالية، والمواد الأساسية للاقتراض وطبيعة الضمان الأساسي، قامت المجموعة بتصنيف المتحصلات من قروض إعادة الشراء على أنها تدفقات نقدية واردة من الأنشطة التمويلية.

٧ ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك

(أ) فيما يلي تحليل ودائع وأرصدة المجموعة المستحقة من البنوك:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
تحت الطلب	٨٨,١٥٢	٥٦,٧٢٣
لأجل	٢٧,٤٢٨	٩,٩٦١
	١١٥,٥٨٠	٦٦,٦٨٤
خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢٩)	(١,٦٨٣)	(٢,٣٣٠)
	١١٣,٨٩٧	٦٤,٣٥٤

(ب) فيما يلي التحليل الجغرافي للودائع والأرصدة المستحقة من البنوك:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	**٩٥,٧٠٦**	٤٤,٦٨٧
بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**١٩,٨٧٤**	٢١,٩٩٧
	١١٥,٥٨٠	٦٦,٦٨٤
خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢٩)	**(١,٦٨٣)**	(٢,٣٣٠)
	١١٣,٨٩٧	**٦٤,٣٥٤**

٨ قروض وسلفيات، بالصافي

(أ) فيما يلي تحليل لقروض وسلفيات المجموعة المقاسة بالتكلفة المطفأة:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
سحوبات بنكية على المكشوف	**٤,٠٧٧,٠٧٤**	٤,٢١٥,٠٣٩
قروض تجارية	**١٤,٣٥٤,٢٥٨**	١٤,٤٥٨,٥٠٤
كمبيالات مخصومة	**٢,٣٧٥,٧٧٥**	٢,٣٦٨,١٦٤
سلفيات أخرى	**٢,٥٩١,٣٣٧**	٢,٢٧٩,٢٥٠
المبلغ الاجمالي للقروض والسلفيات	**٢٣,٣٩٨,٤٤٤**	٢٣,٣٢٠,٩٥٧
خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢٩)	**(١,٧٧٥,١٧٧)**	(٢,٠٠٦,٩١٠)
صافي القروض والسلفيات	**٢١,٦٢٣,٢٦٧**	**٢١,٣١٤,٠٤٧**

(ب) احتياطي انخفاض القيمة

وفقاً للتعميم الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إذا تجاوز المخصص المكون بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن المخصص المكون وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يجب تحويل الزيادة إلى احتياطي انخفاض القيمة. يتم بيان تفاصيل ذلك على النحو التالي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
احتياطي انخفاض القيمة - محدد		
مخصصات محددة وفوائد معلقة طبقاً للتعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**١,٠٠٨,٦٥٨**	١,٤٤٢,٢٦٨
مخصصات المرحلة ٣ طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩*	**١,٥٧٩,٧٩٤**	١,٩١٤,٠٩٤
مخصص محدد تم تحويله إلى احتياطي انخفاض القيمة	**-**	-

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
احتياطي انخفاض القيمة - عام		
مخصصات عامة طبقاً للتعميم رقم ٢٠١٠/٢٨ الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	**٣٩٨,٩٧٠**	٣٥٦,٠٦١
مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢ طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩*	**٢٥١,٣٤٦**	١٣٥,٠٨٩
مخصص عام تم تحويله إلى احتياطي انخفاض القيمة	**١٤٧,٦٢٤**	**٢٢٠,٩٧٢**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تمّ تحويل مبلغ ٧٣,٣٤٨ مليون درهم إماراتي من احتياطي انخفاض القيمة إلى الأرباح المحتجزة (٢٠٢١: تم تحويل ٣٢,٠١٠ مليون درهم إماراتي من الأرباح المحتجزة إلى احتياطي انخفاض القيمة).

* يتم تحديد المخصصات وفقًا للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ بناءً على تصنيف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للقروض والسلفيات.

(ج) فيما يلي التحليل الجغرافي لإجمالي قروض وسلفيات المجموعة:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
قروض وسلفيات المقيمين داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	**٢٢,٣٣١,٩٢٣**	٢٢,٠٠٠,٥٩٦
قروض وسلفيات غير المقيمين داخل لبنان	**٥٩,٥٤٥**	٩٢,٦٤٩
قروض وسلفيات أخرى لغير المقيمين	**١,٠٠٦,٩٧٦**	١,٢٢٧,٧١٢
	٢٣,٣٩٨,٤٤٤	**٢٣,٣٢٠,٩٥٧**

(د) فيما يلي توزيع القروض والسلفيات حسب القطاع الاقتصادي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم معاد بيانها
القطاع الاقتصادي		
خدمات	**٧,٢٣٢,٠٦٦**	٧,٩٥٦,٩٨٤
قروض شخصية	**٣,٩٧٧,٥٨٥**	٣,٣١٩,٦٠٠
تجارة	**٣,٦٩٤,١٤٨**	٤,٠٥٦,١١٢
صناعة	**٢,٧٨٩,٥٧٠**	٢,٥٨٨,٣٨٣
حكومي	**١,١٥٢,٣٥٩**	٢١٤,٠١٧
إنشاءات	**٩٦٦,١٠١**	١,٠٨٧,٥٤٧
مناجم وتعدين	**٩٣٥,٣٤٠**	١,٠٥٨,٨٠٤
مؤسسات مالية	**٧٠٦,٨٥٦**	٨٢٣,٠٠٤
جهات حكومية	**٧٠١,٨٠٦**	١,٢٧٩,٤٦١
نقل واتصالات	**٢٣٤,٠٢٢**	٢٢٩,٣٠١
زراعي	**١٠٧**	١,١٠٩
أخرى	**١,٠٠٨,٤٨٤**	٧٠٦,٦٣٥
	٢٣,٣٩٨,٤٤٤	٢٣,٣٢٠,٩٥٧
يطرح: خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢٩)	**(١,٧٧٥,١٧٧)**	(٢,٠٠٦,٩١٠)
	٢١,٦٢٣,٢٦٧	٢١,٣١٤,٠٤٧

(هـ) فيما يلي توزيع القروض والسلفيات غير العاملة حسب القطاع الاقتصادي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
القطاع الاقتصادي		
تجارة	**٨٨٢,٨٧٦**	١,١١٥,٩١٤
خدمات	**١٢٤,٢٢٥**	١١٧,٩٠٥
صناعة	**١١٥,٠٩٠**	٢٠٣,٦٣٠
قروض شخصية	**٦١,٨٥٠**	٤١,٧٩٩
إنشاءات	**١١,٥١٢**	٣٨,٢٣١
نقل واتصالات	**٥٧٧**	١,٣٢٨
مؤسسات مالية	**٤**	٧
أخرى	**١٠٧,١٤٠**	٩٥
مجموع القروض والسلفيات غير العاملة	**١,٣٠٣,٢٧٤**	١,٥١٨,٩٠٩

٩ استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة وبالتكلفة المطفأة

(أ) فيما يلي تحليل استثمارات المجموعة المقاسة بالقيمة العادلة:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة		
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر		
أوراق مالية مدرجة	**١٥٤,٣٦٧**	١٧٢,٩٤٨
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
أوراق مالية مدرجة	**١٢١,٧١٧**	١٤٠,٢٦٥
أوراق مالية غير مدرجة	**١٥٧,٠٥٨**	١٧١,٥٩٢
سندات دين	**٣,٩٥٦**	٦,٦٢٠
خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢٩)	**(٢,٧٩٠)**	(٤,٦٧٠)
	٢٧٩,٩٤١	٣١٣,٨٠٧
مجموع الاستثمارات المقاسة بالقيمة العادلة	**٤٣٤,٣٠٨**	٤٨٦,٧٥٥
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة		
سندات دين	**٧,٣٤٣,٠٩٠**	٤,٣٦٣,٨٧٦
خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢٩)	**(٧,٩٣٠)**	(١٢,٦٢٩)
مجموع الاستثمارات المقاسة بالتكلفة المطفأة	**٧,٣٣٥,١٦٠**	٤,٣٥١,٢٤٧
مجموع الاستثمارات	**٧,٧٦٩,٤٦٨**	٤,٨٣٨,٠٠٢

إن جميع الاستثمارات المدرجة هي مدرجة في أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة للأوراق المالية (سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي). تشتمل سندات الدين المقاسة بالتكلفة المطفأة على سندات و صكوك بقيمة عادلة تبلغ ٦,٢٧ مليار درهم إماراتي (٢٠٢١: ٩٣٨ مليون درهم) كضمان مقابل قروض بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (إيضاح ١٨).

(ب) فيما يلي تفصيل الاستثمارات حسب المنطقة الجغرافية:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
دولة الإمارات العربية المتحدة	**٧,٦٣١,٧٦٢**	٤,٦٨٤,٤٤٤
الشرق الأوسط (فيما عدا دول مجلس التعاون الخليجي)	**١٢٩,٠٩٣**	١٤٢,٦٨٥
أوروبا	**١٩,٣٣٣**	٢٨,١٧٢
	٧,٧٨٠,١٨٨	٤,٨٥٥,٣٠١
خسائر الائتمان المتوقعة (إيضاح ٢٩)	**(١٠,٧٢٠)**	(١٧,٢٩٩)
	٧,٧٦٩,٤٦٨	٤,٨٣٨,٠٠٢

الاستثمارات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر هي غير محتفظ بها للاستفادة من التغيير في القيمة العادلة وغير محتفظ بها للمتاجرة. تعتقد الإدارة أن تصنيف هذه الاستثمارات على أنها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر سيقدم عرضا أكثر وضوحاً لاستثماراتها المتوسطة إلى طويلة الأجل من تقييمها من خلال الأرباح والخسائر.

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، تم الاستحواذ على ٢٠,٥ مليون سهم بقيمة ٢٢,٩ مليون درهم (٢٠٢١: تم الاستحواذ على ١,٠٨٣ ألف سهم بقيمة ٨٣٧ ألف درهم).

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بلغت توزيعات الأرباح المستلمة من الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ٣٤ مليون درهم (٢٠٢١: ١٦ مليون درهم) كإيرادات استثمار في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد.

١٠ استثمارات عقارية

فيما يلي تفاصيل الاستثمارات العقارية:

	قطع أراضي **ألف درهم**	**وحدات سكنية وتجارية** **ألف درهم**	الإجمالي ألف درهم
الرصيد الافتتاحي في ١ يناير ٢٠٢١	**٢٦,٩٠٠**	**٧٤٠,٦٩٤**	٧٦٧,٥٩٤
(نقص)/ زيادة في القيمة العادلة خلال السنة	(٤,٠٠٠)	٩,١٥١	٥,١٥١
إضافات خلال السنة	-	٣١٨,٧٩٨	٣١٨,٧٩٨
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**٢٢,٩٠٠**	**١,٠٦٨,٦٤٣**	١,٠٩١,٥٤٣
زيادة في القيمة العادلة خلال السنة	-	٦٦,١٩٨	٦٦,١٩٨
إضافات خلال السنة	-	١٢,٦٤١	١٢,٦٤١
استبعادات خلال السنة	-	(١٢,٢٧٣)	(١٢,٢٧٣)
القيمة العادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٢٢,٩٠٠**	**١,١٣٥,٢٠٩**	**١,١٥٨,١٠٩**

يتم تقدير القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية للمجموعة باستخدام مقارنة المبيعات، ورسملة الدخل، والنهج المتبقي وطريقة التدفقات النقدية المخصومة، مع الأخذ في الاعتبار الممتلكات التي يتم تقييمها. عند تقدير القيمة العادلة للعقارات، فإن أفضل استخدام لهذه العقارات هو استخدامها الحالي. تم إجراء التقييمات، عند الاقتضاء، من قبل مقيمين محترفين معتمدين من RICS لا علاقة لهم بالمجموعة ممن لديهم مؤهلات مهنية معترف بها وذات صلة ولديهم خبرة حديثة في موقع وفئة العقارات الاستثمارية التي يتم تقييمها. تم تحديد القيم العادلة بناءً على نماذج تقييم مختلفة اعتمادًا على الغرض من استخدام العقارات الاستثمارية، وفقًا لمعايير تقييم المعهد الملكي للمساحين القانونيين (RICS). يعتمد تقييم العقارات الاستثمارية الذي يقوم به مثمن خارجي على المعلومات المتاحة لهم في وقت التقييم ويعتمد على عدة مدخلات.

١١ موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون

	الممتلكات العقارية ألف درهم	الأوراق المالية الاستثمارية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	**٢,٩٤٧,٣٠٥**	**٩,١٨٥**	٢,٩٥٦,٤٩٠
نقص في القيمة العادلة خلال السنة	(٢٨٠,٤٤٠)	(٥,١٧٥)	(٢٨٥,٦١٥)
إضافات خلال السنة	١٢٣,١٧٦	١٠,٤٤١	١٣٣,٦١٧
استبعادات خلال السنة	(١,٣٥٥,٦٩٢)	-	(١,٣٥٥,٦٩٢)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١,٤٣٤,٣٤٩**	**١٤,٤٥١**	**١,٤٤٨,٨٠٠**
(نقص)/زيادة في القيمة العادلة خلال السنة	(١٩,٩٨٦)	٨٠٩	(١٩,١٧٧)
إضافات خلال السنة	٤٩٣	-	٤٩٣
استبعادات خلال السنة	(٢٠٢,٢٩٥)	-	(٢٠٢,٢٩٥)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,٢١٢,٥٦١**	**١٥,٢٦٠**	**١,٢٢٧,٨٢١**

تمثل الممتلكات العقارية العقارات وقطع الأراضي المشتراة لتسوية الديون. خلال السنة، تم الاعتراف بالخسائر غير المحققة البالغة ١٩ مليون درهم (٢٠٢١: ٢٨٦ مليون درهم) في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد للممتلكات العقارية. أجريت التقييمات القيم القابلة للتحقق لعقارات وقطع أراضي من قبل مقيمين معتمدين من ريكس مستقلين ذوي مؤهلات مهنية مناسبة وتستند هذه التقييمات إلى التجارب الأخيرة في موقع وخصائص العقارات التي يجري تقييمها. بلغت القيمة العادلة لتلك العقارات ١,٢٧٤ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ١,٤٥٠ مليون درهم), منها ١,٢١٣ مليون درهم (٢٠٢١: ١,٤٣٤ مليون درهم) تم إدراجها في بيان المركز المالي كما في نهاية السنة. فيما يلي وصف لأساليب التقييم والمدخلات الرئيسية المستخدمة لقياس القيم القابلة للتحقق للعقارات المستحوذ عليها مقابل سداد ديون كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

أسلوب التقييم	طبيعة العقار	المدخلات الهامة غير الملحوظة
نهج رسملة الدخل	مشروع مجتمعي	معدل الرسملة ٨٪
نهج المقارنة المباشرة	أراضي ومكاتب	المعاملات المماثلة

أسلوب التقييم	طبيعة العقار	المدخلات الهامة غير الملحوظة
طريقة التدفقات النقدية المخصومة	فلل	معدل الخصم ٩٪
نهج رسملة الدخل	بناية سكنية	معدل الرسملة ٨٪
نهج المقارنة المباشرة	أراضي, مباني, مكاتب وفلل	المعاملات المماثلة

يستند تقييم القيم الممكن تحقيقها الذي أجراه مثمن خارجي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ إلى المعلومات المتاحة لهم وقت التقييم ويعتمد على عدة مدخلات.

١٢ موجودات غير ملموسة أخرى

فيما يلي تحليل للموجودات غير الملموسة الأخرى للمجموعة:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
موجودات أخرى غير ملموسة		
رخصة بنكية	**١٨,٣٦٥**	١٨,٣٦٥
قاعدة العملاء	**٣,٦٩٠**	٣,٧١٠
الإجمالي	**٢٢,٠٥٥**	٢٢,٠٧٥

كانت الحركة في الموجودات غير الملموسة الأخرى خلال السنة كما يلي:

	رخصة بنكية ألف درهم	قاعدة العملاء ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠٢١	**١٨,٣٦٥**	**٢٢,٠٠٥**	**٤٠,٣٧٠**
تعديل بسبب التضخم المرتفع	-	٤٧,٨٢١	٤٧,٨٢١
تعديل تحويل العملة	-	(٦٥,١٨٩)	(٦٥,١٨٩)
الإطفاء خلال السنة	-	(٩٢٧)	(٩٢٧)
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	**١٨,٣٦٥**	**٣,٧١٠**	**٢٢,٠٧٥**
تعديل بسبب التضخم المرتفع	-	٣٧,١٤٥	٣٧,١٤٥
تعديل تحويل العملة	-	(٣٥,٩٣٥)	(٣٥,٩٣٥)
الإطفاء خلال السنة	-	(١,٢٣٠)	(١,٢٣٠)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٨,٣٦٥**	**٣,٦٩٠**	**٢٢,٠٥٥**

١٣ موجودات أخرى

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
موافقات – حسابات متقابلة (إيضاح ١٩)	١,٠٧٦,٣٧٠	١,١٥٨,٣٩٦
فوائد مستحقة القبض	٥٦,٧٢٨	١٦,٨٥١
مدفوعات مقدمة	١٠,٤٣١	٧,٩٤٨
أخرى	١٣٨,٥٨٠	١١٥,٣٩٦
	١,٢٨٢,١٠٩	١,٢٩٨,٥٩١
خسائر الائتمان المتوقعة	(٢٧,٩٦٤)	(٢٧,٩٦٤)
الإجمالي	**١,٢٥٤,١٤٥**	**١,٢٧٠,٦٢٧**

١٤ أدوات مالية مشتقة

خلال مسار الأعمال الاعتيادية، تبرم المجموعة معاملات متنوعة تتضمن مشتقات. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي ما بين طرفين بحيث تعتمد الدفعات على التحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية المتضمنة والمعدل المرجعي أو المؤشر. تتضمن أدوات المشتقات المالية التي تدخل بها المجموعة عقود آجلة ومقايضات. تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة التالية وذلك لأغراض التحوط وغير التحوط.

معاملات العملات الأجنبية الآجلة - تمثل عقود العملات الآجلة التزام المجموعة بشراء عملة أجنبية أو محلية بما فيها معاملات فورية غير مستلمة.

معاملات المقايضة - تمثل معاملات سعر الفائدة ومعاملات مقايضة سعر فائدة العملة التزام لمبادلة تدفق نقدي بآخر. وينتج عن مقايضات سعر فائدة العملة تبادل عملات التدفقات النقدية. قد يتم أو لا يتم تبادل المبلغ الأصلي. يتفق البنك مع أطراف أخرى بموجب عقود مقايضة معدلات الفائدة على تبادل الفرق بين قيم الفائدة الثابتة والعائمة، على مدى فترات محددة، استناداً إلى المبلغ الاسمي المتفق عليه، تمثل مخاطر ائتمان المجموعة التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المقايضة إذا فشلت الأطراف المقابلة في الوفاء بالتزامها. ويتم مراقبة هذه المخاطر بفعالية وذلك بالرجوع إلى القيمة المالية العادلة الحالية. وللتحكم بمعدل مخاطر الائتمان المأخوذة، تعمل المجموعة على مراجعة القيمة الائتمانية للجهات الأخرى باستعمال الطرق المماثلة للطرق المستعملة لعمليات الإقراض، ويطبق الهامش النقدي مع الأطراف المقابلة في السوق للتخفيف من مخاطر الائتمان.

المشتقات المتعلقة بمخاطر الائتمان - تنشأ مخاطر الائتمان المتعلقة بمشتقات الأدوات المالية من احتمال إخلال الجهات المتبادلة بالتزاماتهم التعاقدية، وتكون محدودة بالقيمة السوقية الموجبة للأدوات المالية التي تكون في صالح المجموعة. تقوم المجموعة بإبرام عقود أدوات مالية مشتقة مع عدة مؤسسات مالية ذات التصنيف الائتماني الجيد.

المشتقات المحتفظ بها أو المصدرة لأغراض التحوط - تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية لغرض التحوط للمخاطر كجزء من أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات للحد من تعرض المجموعة لتقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف. تستخدم المجموعة عقود العملات الأجنبية الآجلة للتحوط من مخاطر أسعار الصرف. وفي جميع هذه الحالات يتم بصفة رسمية توثيق علاقة وهدف التحوط بما في ذلك تفاصيل البند المتحوط له ومشتق التحوط، وتُسجل هذه المعاملات كمعاملات تحوط القيمة العادلة.

	القيمة العادلة الموجبة ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	المبالغ الأسمية بالمدة لتاريخ الاستحقاق: القيمة الاسمية ألف درهم	خلال ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهر ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم
٢٠٢٢						
مقايضة أسعار الفائدة	٤,٨٣٩	-	٩١,٨٢٥	-	-	٩١,٨٢٥
مقايضات العملة	١,٥٤٩	-	٣,٦٤٩,٥٤٣	٣,٦٤٩,٥٤٣	-	-
الإجمالي	**٦,٣٨٨**	**-**	**٣,٧٤١,٣٦٨**	**٣,٦٤٩,٥٤٣**	**-**	**٩١,٨٢٥**
٢٠٢١						
مقايضة أسعار الفائدة	٦,٠٩٠	(٨,١٣٤)	١,٩٤٩,٢٦١	١,٩٢٨,٣٢٥	-	٢٠,٩٣٦
مقايضات العملة	٢,٩٩٣	(٧٨٨)	٣,٦٠٧,٢٤٨	٣,٥٨٤,٣٤٨	٢٢,٩٠٠	-
الإجمالي	**٩,٠٨٣**	**(٨,٩٢٢)**	**٥,٥٥٦,٥٠٩**	**٥,٥١٢,٦٧٣**	**٢٢,٩٠٠**	**٢٠,٩٣٦**

١٥ ممتلكات ومعدات

	أرض ومباني ألف درهم	أثاث ومعدات مكتبية ألف درهم	تحسينات على عقارات مستأجرة وتركيبات وقواطع وديكورات ألف درهم	سيارات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
التكلفة					
في ١ يناير ٢٠٢١	٥٧٣,٣٥٩	٢٧١,٧٩٦	٢٢٧,٣٣٥	٨,٩٦٩	١,٠٨١,٤٥٩
إضافات	٢,٧٥٧	٣,٣٨٧	٦,٩٩١	١٧٠	١٣,٣٠٥
استبعادات	(٨,٦٣٠)	(٤٣,١٧٦)	(٤٠,١٧٧)	(٢,١٠٧)	(٩٤,٠٩٠)
تعديل بسبب التضخم المرتفع	٣٥,٩٩٦	٢٥,١٠١	١٨,١١٨	٥٣٩	٧٩,٧٥٤
تعديل تحويل العملة	(٢٢٩,٨٧٧)	(١٧٣,٧٧٥)	(١٤٤,١٣٧)	(٤,٢٣٦)	(٥٥٢,٠٢٥)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٣٧٣,٦٠٥	٨٣,٣٣٣	٦٨,١٣٠	٣,٣٣٥	٥٢٨,٤٠٣
إضافات	١٢,٤٩٠	٤,٠٩٥	١,٠١١	٤٥٠	١٨,٠٤٦
استبعادات	-	(١٥,٥٨٤)	(٢٠,٦٢٠)	(١,١٢٩)	(٣٧,٣٣٣)
تعديل بسبب التضخم المرتفع	٣١,٥٥٠	٢٧,٣١٠	٢٠,٨٠٥	٦١٢	٨٠,٢٧٧
تعديل تحويل العملة	(١٧,٤٣١)	(١٥,٠٨٩)	(١١,٤٩٤)	(٣٤٠)	(٤٤,٣٥٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٤٠٠,٢١٤**	**٨٤,٠٦٥**	**٥٧,٨٣٢**	**٢,٩٢٨**	**٥٤٥,٠٣٩**
الاستهلاك المتراكم					
في ١ يناير ٢٠٢١	١٨٢,٥٣٣	٢٢٧,١٢٩	١٦١,٢٨٩	٧,٩٢٢	٥٧٨,٨٧٣
المحمل للسنة	١٧,٨٢٤	٧,٤٦٧	٣,٧٧٨	٥٥١	٢٩,٦٢٠
استبعادات	(١,٠١٢)	(٤٣,٢٥١)	(٤٠,١٧٦)	(٢,١٠٧)	(٨٦,٥٤٦)
تعديل بسبب التضخم المرتفع	١٣,٢٢٥	٢٠,١٥٨	١٣,٣٢٣	٤٨٢	٤٧,١٨٨
تعديل تحويل العملة	(٨٣,٩٩١)	(١٣٣,٤٢١)	(٩٩,٧٣٣)	(٣,٧٥٧)	(٣٢٠,٩٠٢)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١٢٨,٥٧٩	٧٨,٠٨٢	٣٨,٤٨١	٣,٠٩١	٢٤٨,٢٣٣
المحمل للسنة	٢٠,٠٩٥	٧,٦٣١	٣,٩٠٠	٢٤٨	٣١,٨٧٤
استبعادات	-	(١٥,٧٤٥)	(١٩,٦٢٩)	(١,١٢٩)	(٣٦,٥٠٣)
تعديل بسبب التضخم المرتفع	١٢,١١٦	٢٣,٢٨٠	١٦,٢١٣	٥٩٢	٥٢,٢٠١
تعديل تحويل العملة	(٦,٦٩٤)	(١٢,٨٦٢)	(٨,٩٥٧)	(٣٢٧)	(٢٨,٨٤٠)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٥٤,٠٩٦**	**٨٠,٣٨٦**	**٣٠,٠٠٨**	**٢,٤٧٥**	**٢٦٦,٩٦٥**
صافي القيمة الدفترية:					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**٢٤٦,١١٨**	**٣,٦٧٩**	**٢٧,٨٢٤**	**٤٥٣**	**٢٧٨,٠٧٤**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٤٥,٠٢٦	٥,٢٥١	٢٩,٦٤٩	٢٤٤	٢٨٠,١٧٠

١٦ ودائع العملاء

فيما يلي تحليل ودائع العملاء:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
حسابات جارية وأخرى	**٣,٥٧٥,٥٧١**	٣,١٩٣,٥١٢
حسابات توفير	**١٣٥,٨٨٤**	١٣٣,٣٧٦
ودائع لأجل	**٢١,٥٦٩,٦٧٦**	٢٠,٤٣٠,٥٣١
	٢٥,٢٨١,١٣١	**٢٣,٧٥٧,٤١٩**

١٧ ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك

فيما يلي تحليل للودائع والأرصدة المستحقة للبنوك:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
تحت الطلب	٣٨٢,٣٣٣	٥٧,٩٩٥
لأجل	٢٨٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
	٦٦٢,٣٣٣	٢٣٧,٩٩٥

تتمثل المبالغ المستحقة للبنوك في مبالغ مستحقة لـ:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٢٩٣,٢٣٢	٢٠٧,٥٦٣
بنوك خارج دولة الإمارات العربية المتحدة	٣٦٩,١٠١	٣٠,٤٣٢
	٦٦٢,٣٣٣	٢٣٧,٩٩٥

١٨ قروض إعادة الشراء

فيما يلي تحليل اتفاقيات إعادة الشراء:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
بنوك داخل دولة الإمارات العربية المتحدة	٥,٠٠٣,٥٥٢	٧٥٠,٠٠٠
	٥,٠٠٣,٥٥٢	٧٥٠,٠٠٠

أبرمت المجموعة اتفاقيات إعادة شراء بموجبها تم إصدار سندات بقيمة عادلة بلغت ٦,٢٧ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٩٣٨ مليون درهم) كضمان مقابل القروض. وتحتفظ المجموعة بالمخاطر والمزايا المتعلقة بهذه السندات المقدمة كضمان.

تشمل قروض إعادة الشراء مبلغ ٤,٩ مليار درهم إماراتي يتم تمثيله كجزء من الأنشطة التمويلية للمجموعة في بيان التدفقات النقدية الموحد. (إيضاح ٦).

١٩ مطلوبات أخرى

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
موافقات – حسابات متقابلة (إيضاح ١٣)	١,٠٧٦,٣٧٠	١,١٥٨,٣٩٦
إيرادات غير مكتسبة	٢٠٥,٤٢٩	٢١٦,٨٣٩
فوائد مستحقة الدفع	١٩٩,٤٠٩	٢٤٤,٦٤٧
مطلوبات إيجارية	٦٨,٢٠٩	٧٩,٧٥٦
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين (إيضاح ١٩,١)	٥٣,١٥٥	٤٣,٨٧٤
خسارة الائتمان المتوقعة من التعرض غير الممول	٣٣,١٦٤	٢٢,٩١٩
شيكات المدراء	٢٥,٣٥٧	٣٨,٠٩١
أرصدة المقاصة	٢١,٣٤١	٥٣,٦٥١
التزام الضريبة المؤجلة	١٤,٠٨٨	١٠,٦٩٣
مصروفات مستحقة	٤,٥٢٣	٣,٢٥٢
أخرى	٢٠٠,٤٩٣	١٧١,٠٥٣
	١,٩٠١,٥٣٨	٢,٠٤٣,١٧١

١٩,١ إن الحركة في مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين كما يلي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
في ١ يناير	**٤٣,٨٧٤**	٤٨,٠٥٦
المحمل خلال السنة	**١١,١٤٣**	٦,٣٩٢
الاستردادات إلى الأرباح أو الخسائر	**-**	(٤٨)
مدفوعات خلال السنة	**(١,٦١١)**	(١,٠٨١)
تعديل تحويل العملة	**(٢٥١)**	(٩,٤٤٥)
في ٣١ ديسمبر	**٥٣,١٥٥**	**٤٣,٨٧٤**

٢٠ سندات مصدرة

تاريخ الإصدار	الاستحقاق	العملة	القيمة الاسمية مليون	٢٠٢٢ القيمة الدفترية ألف درهم	٢٠٢١ القيمة الدفترية ألف درهم
٢٨ فبراير ٢٠١٧	مارس ٢٠٢٢	دولار أمريكي	٥٠٠	**-**	١,٨٤٩,١١٧
٨ أغسطس ٢٠١٩	أغسطس ٢٠٢٢	دولار أمريكي	١٢٠	**-**	٤٣٩,٦٥٥
١٨ سبتمبر ٢٠١٩	سبتمبر ٢٠٢٤	دولار أمريكي	٦٠٠	**٢,٢٠٣,١٣٤**	٢,٢٠٢,٧٥٢
٢٩ نوفمبر ٢٠١٩	نوفمبر ٢٠٢٣	فرنك سويسري	١٠٠	**٣٩٧,٢٦٩**	٤٠٢,٥٦٨
٢٥ فبراير ٢٠٢١	فبراير ٢٠٢٢	دولار أمريكي	١٢٥	**-**	٤٥٩,٠٨٧
٢٨ فبراير ٢٠٢٢	فبراير ٢٠٢٣	دولار أمريكي	١٢٥	**٤٥٩,٠١٨**	-
				٣,٠٥٩,٤٢١	**٥,٣٥٣,١٧٩**

في ١٨ سبتمبر ٢٠١٩، أصدر البنك سندات أولية غير مضمونة بمعدل فائدة ثابت بقيمة إجمالية بلغت ٦٠٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٢,٢٠٤ مليون درهم) لفترة استحقاق مدتها خمس سنوات في مقايضة متوسطة بالإضافة إلى ٢٥٠ نقطة أساس بأساس توازي ٤,٠١٥٪، مصنفة بالتكلفة المطفأة. تم إصدار السندات بموجب برنامج سندات متوسطة الأجل باليورو (إي إم تي إن) التابع للبنك وتم إدراجها في البورصة الأيرلندية.

في ٢٩ نوفمبر ٢٠١٩، أصدر البنك سندات أولية غير مضمونة بمعدل فائدة ثابت بقيمة إجمالية بلغت ١٠٠ مليون فرنك سويسري (ما يعادل ٤٠١ مليون درهم) لفترة استحقاق مدتها أربع سنوات في مقايضة متوسطة بالإضافة إلى ٢٠٥ نقطة أساس بأساس توازي ١,٤٥٧٥٪، مصنفة بالتكلفة المطفأة. تم إدراج السندات في البورصة السويسرية وتم إصدارها بموجب برنامج سندات متوسطة الأجل باليورو (إي إم تي إن) التابع للبنك.

في ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، أصدر البنك سندات غير مضمونة ذات معدل فائدة ثابت ٢,٨٥٪ بقيمة إجمالية بلغت ١٢٥ مليون دولار (ما يعادل ٤٥٩,١٢٥ مليون درهم) لفترة استحقاق مدتها سنة، مصنفه بالتكلفة المطفأة. السندات مدرجة تم إصدارها بموجب برنامج سندات متوسطة الأجل باليورو (إي إم تي إن) التابع للبنك.

خلال الفترة قامت المجموعة بسداد السندات التالية بالكامل:

- سندات غير مضمونة ذات معدل فائدة ثابت بقيمة إجمالية بلغت ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ١،٨٣٦ مليون درهم), أصدرت في ٢٨ فبراير ٢٠١٧ لفترة استحقاق مدتها خمس سنوات .
- سندات غير مضمونة ذات معدل فائدة ثابت ٢٪ بقيمة إجمالية بلغت ١٢٥ مليون دولار (ما يعادل ٤٥٩,١٢٥ مليون درهم) أصدرت في ٢٥ فبراير ٢٠٢١ لفترة استحقاق مدتها سنة,
- سندات غير مضمونة ذات معدل فائدة عائم بقيمة إجمالية بلغت ١٢٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ٤٤٠,٧٦ مليون درهم) أصدرت في ٨ اغسطس ٢٠١٩لفترة استحقاق مدتها ثلاث سنوات.

لاحقا، في ١٤ مارس ٢٠٢٣، أصدر البنك سندات أولية غير مضمونة بمعدل فائدة ثابت بقيمة إجمالية بلغت ٥٠٠ مليون دولار أمريكي (ما يعادل ١,٨٣٦,٥ مليون درهم) لفترة استحقاق مدتها خمس سنوات بقسيمة ٧٪، مصنفة بالتكلفة المطفأة. تم إصدار السندات بموجب برنامج سندات متوسطة الأجل باليورو (إي إم تي إن) التابع للبنك وتم إدراجها في البورصة الأيرلندية.

قامت الجمعية العمومية في ٥ أغسطس ٢٠٢٠ بالموافقة على تحديث برنامج إي إم تي إن في البنك وزيادة حجمه العالمي من ١,٥ مليار دولار إلى ٢,٥ مليار دولار.

إن القيمة العادلة والتغيير في القيمة العادلة الناتجة عن التغييرات في المخاطر الائتمانية مبينة أدناه:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف درهم
القيمة العادلة للسندات المصدرة	**٢,٩٤٣,٧٧٨**	٥,٤٢٥,٢٣١
التغييرات في القيمة العادلة للسندات المصدرة غير الناتجة عن التغييرات في ظروف السوق	**٦,٥٢٦**	١٤,٩٣٢
الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة التعاقدية المتوجب تسديدها عند الاستحقاق	**(٦٢٤)**	١١,٧٦٢

تقدر المجموعة التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن المخاطر الائتمانية بتقدير التغير في القيمة العادلة غير الناتجة عن التغيرات في ظروف السوق التي تؤدي الى مخاطر سوقية.

٢١ رأس المال والاحتياطيات

رأس المال الصادر والمدفوع

	٢٠٢٢		٢٠٢١	
	عدد الأسهم	**ألف درهم**	عدد الأسهم	ألف درهم
رأس المال الصادر	**٢,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٢,٢٠٠,٠٠٠**	٢,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠
	٢,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	**٢,٢٠٠,٠٠٠**	٢,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠

الاحتياطي القانوني - وفقاً للنظام الأساسي للبنك والمادة (٢٣٩) من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٢) لسنة ٢٠١٥، يقوم البنك بتحويل ١٠٪ من الأرباح السنوية، إن وجدت، إلى الاحتياطي القانوني حتى تساوي ٥٠٪ من رأس المال المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها القانون.

احتياطي الطوارئ - وفقًا للنظام الأساسي للبنك، يتم احتساب احتياطي الطوارئ بنسبة ١٠٪ من ربح السنة ويتم تحويله إلى احتياطي الطوارئ حتى يصبح هذا الاحتياطي ٥٠٪ من رأس المال الصادر والمدفوع.

الاحتياطي العام - تتم التحويلات إلى الاحتياطي العام بناءً على تقدير مجلس الإدارة وتخضع لموافقة المساهمين أثناء اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

احتياطي انخفاض القيمة - وفقاً للتعميم الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، إذا تجاوز المخصص المكون بموجب توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن المخصص المكون وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩، يجب تحويل الزيادة إلى احتياطي انخفاض القيمة.

٢٢ (الخسارة)/الربح على السهم

تم احتساب الربح على السهم وذلك بقسمة خسارة السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة على النحو التالي:

(خسارة)/ربح السهم الأساسي والمخفض	**٢٠٢٢**	٢٠٢١
(الخسارة)/الربح العائد إلى ملاك البنك خلال السنة (ألف درهم)	**(١٥٤,٤٨٥)**	٤٣,٧٨٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية: أسهم عادية في بداية السنة	**٢,٢٠٠,٠٠٠**	٢,٢٠٠,٠٠٠
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بآلاف الأسهم)	**٢,٢٠٠,٠٠٠**	٢,٢٠٠,٠٠٠
(الخسارة)/الربح الأساسي والمخفض للسهم الواحد (درهم)	**(٠,٠٧)**	٠,٠٢

كما في تاريخ التقرير، فإن (الخسارة)/الربح المخفف للسهم يساوي الربح الأساسي للسهم حيث إن المجموعة لم تصدر أي أدوات مالية تؤخذ في الاعتبار عند احتساب الربح المخفف للسهم.

٢٣ الارتباطات والمطلوبات المحتملة

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
ضمانات مالية للقروض	**٢١٧,٤٦٢**	١٧٩,٣٤٠
ضمانات أخرى	**١,٣٧٠,٦٦١**	١,٣٢١,٥١٥
اعتمادات مستندية	**٣٢١,٩٦٦**	١,٠١٥,٠٥٢
	١,٩١٠,٠٨٩	٢,٥١٥,٩٠٧
ارتباطات غير قابلة للإلغاء لتقديم تسهيلات ائتمانية	**١,٢١٨,١٨٤**	١,٠٣٩,٣٩١
	٣,١٢٨,٢٧٣	٣,٥٥٥,٢٩٨

تنطوي هذه المطلوبات المحتملة على مخاطر ائتمانية خارج الميزانية العمومية حيث يتم فقط الاعتراف بالرسوم والاستحقاقات الخاصة بالخسائر المحتملة في بيان المركز المالي حتى يتم الوفاء بالمطلوبات أو انتهاء صلاحيتها. ستنتهي صلاحية العديد من المطلوبات المحتملة دون أن يتم دفعها كليًا أو جزئيًا. لذلك، فإن المبالغ لا تمثل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

تشتمل الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات على الالتزامات المتعلقة بتمديد تسهيلات وخطابات اعتماد وخطابات ضمان مخصصة لتلبية احتياجات عملاء المجموعة. تمثل الالتزامات المتعلقة بإعطاء تسهيلات الالتزامات التعاقدية لمنح قروض وسلف وتسهيلات تجدد تلقائيا. وعادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ صلاحية محددة، أو تشتمل على شروط لإلغائها. ونظرا لإمكانية انتهاء صلاحية هذه العقود دون استعمالها، فإن إجمالي مبالغ هذه العقود لا تمثل بالضرورة التزامات مالية مستقبلية. تلزم خطابات الاعتماد وخطابات الضمان المجموعةَ بالسداد نيابة عن عملائها في حالة عدم وفاء العملاء بالتزاماتهم وفقا لشروط العقد. البنك والشركات التابعة له طرف في الإجراءات القانونية، بما في ذلك التحقيقات التنظيمية، في سياق العمل العادي. بينما توجد صعوبة متأصلة في التنبؤ بنتيجة هذه الإجراءات، فإن الإدارة لا تتوقع أن يكون لنتائج أي من هذه الإجراءات، بشكل فردي أو بشكل إجمالي، تأثير سلبي جوهري على المركز المالي الموحد أو نتائج عمليات البنك.

٢٤ موجودات ائتمانية

تحتفظ المجموعة باستثمارات تبلغ قيمتها ٠,١ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٠,١ مليار درهم) محتفظ بها نيابة عن العملاء ولم تدرج كموجودات في بيان المركز المالي الموحد.

٢٥ إيرادات الفوائد

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
قروض وسلفيات	**١,٠٣٢,٨٢٥**	٩٠٦,٦٤٤
شهادات الإيداع وسندات الخزينة لدى بنوك مركزية وأدوات الدين	**٤,٦٧٠**	١٠,٤٢٦
صافي إيرادات الفوائد على المبادلات	**٨٤,٠٦٥**	٨٩,٢٨٣
إيداعات لدى بنوك	**١٤,٩٧٤**	١,٥٧٦
	١,١٣٦,٥٣٤	١,٠٠٧,٩٢٩

٢٦ مصاريف الفوائد

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
ودائع العملاء	**٥٨٠,٩٠٤**	٥٠٢,٧١٠
سندات مصدرة	**١٣٠,١٧٧**	١٩١,٠٣٧
ودائع البنوك	**٥٦,٠٣٦**	١٣,٠٨٤
	٧٦٧,١١٧	٧٠٦,٨٣١

٢٧ صافي إيرادات الرسوم والعمولات

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
رسوم الإدارة والارتباطات	**١٦٢,٨٠٠**	٩٥,٤٩٠
أنشطة تمويل تجاري	**٣٦,٥٣٦**	٣٧,٨٠٢
خطابات ضمان	**١٨,٠٠٨**	١٧,٧٧٥
الرسوم المتعلقة بالائتمان للبنوك التجارية	**١٤,٥٦٦**	٢١,٤٩٧
أخرى	**١,٢٦٥**	١,٤٥٣
	٢٣٣,١٧٥	١٧٤,٠١٧

٢٨ ربح من استثمارات

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
توزيعات الأرباح	**٣٣,٩٧٧**	١٥,٩٢٦
صافي دخل التداول	**١,٧٧٨**	٥,٧٠٧
(خسارة)/أرباح محققة وغير محققة على استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	**(٢١,٥٨٠)**	٥٠,١٩٦
	١٤,١٧٥	٧١,٨٢٩

٢٩ صافي خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

	الرصيد الافتتاحي ألف درهم	صافي المحمل / (المعكوس) خلال السنة ألف درهم	المشطوبات خلال السنة ألف درهم	تأثير تحويل العملة ألف درهم	الرصيد الختامي ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	**١٧٠,٠٤٨**	**(١,٤٥٣)**	**-**	**(١٥,٤٤٧)**	**١٥٣,١٤٨**
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	**٢,٣٣٠**	**(٦٤٥)**	**-**	**(٢)**	**١,٦٨٣**
قروض وسلفيات	**٢,٠٠٦,٩١٠**	**٣٤٣,٠٤٣**	**(٥٦٨,١٩٥)**	**(٦,٥٨١)**	**١,٧٧٥,١٧٧**
استثمارات	**١٧,٢٩٩**	**(١,٨٦٤)**	**-**	**(٤,٧١٥)**	**١٠,٧٢٠**
تعرضات غير ممولة	**٢٢,٩١٩**	**١٠,٢٧٥**	**-**	**(٣١)**	**٣٣,١٦٣**
موجودات أخرى	**٢٧,٩٦٤**	**-**	**-**	**-**	**٢٧,٩٦٤**
	٢,٢٤٧,٤٧٠	**٣٤٩,٣٥٦**	**(٥٦٨,١٩٥)**	**(٢٦,٧٧٦)**	**٢,٠٠١,٨٥٥**
الإسترداد المباشر		**(٥٧,٩١٥)**			
المجموع بعد الإسترداد المباشر		**٢٩١,٤٤١**			

	الرصيد الافتتاحي ألف درهم	صافي المحمل / (المعكوس) خلال السنة ألف درهم	المبالغ المستردة بالصافي من المشطوبات خلال السنة ألف درهم	تأثير تحويل العملة ألف درهم	الرصيد الختامي ألف درهم
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٧١٠,١٠٨	(٦٣,٨٢٨)	-	(٤٧٦,٢٣٢)	**١٧٠,٠٤٨**
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١,٦١٧	٨٣٤	-	(١٢١)	**٢,٣٣٠**
إيداعات إعادة الشراء العكسي	١,١٥٢	(١,١٥٢)	-	-	**-**
قروض وسلفيات	١,٩٤٣,٩٥٣	٢٩١,٠٦٢	(٣٤,٩٦٨)	(١٩٣,١٣٧)	**٢,٠٠٦,٩١٠**
استثمارات	١٨٣,٦٧٦	١,٢٨٧	-	(١٦٧,٦٦٤)	**١٧,٢٩٩**
تعرضات غير ممولة	١٣١,٥٢٩	(١٠٣,٢٨٦)	-	(٥,٣٢٤)	**٢٢,٩١٩**
موجودات أخرى	-	٢٧,٩٦٤	-	-	**٢٧,٩٦٤**
	٢,٩٧٢,٠٣٥	**١٥٢,٨٨١**	**(٣٤,٩٦٨)**	**(٨٤٢,٤٧٨)**	**٢,٢٤٧,٤٧٠**
تأثير التضخم المرتفع		**(٢٥,٢٩٩)**			
المجموع بعد تأثير التضخم المرتفع		**١٢٧,٥٨٢**			

٣٠ مصاريف إدارية وعمومية

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
مصاريف موظفين	**١٦١,٥٢٩**	١٥٢,٩٠٠
استهلاك (إيضاح ١٥)	**٣١,٨٧٤**	٢٩,٦٢٠
مصاريف أخرى*	**١٠٧,٧٢٧**	٩٤,٠٨٤
	٣٠١,١٣٠	٢٧٦,٦٠٤

* تشمل المصاريف الأخرى مبلغ ٥,٤ مليون درهم إماراتي (٢٠٢١: ١,٧ مليون درهم إماراتي) يمثل المساهمات الاجتماعية المقدمة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

٣١ الضرائب

يمثل مصروف ضريبة الدخل مصروف ضريبة الدخل المتكبدة في لبنان من قبل بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل. يبلغ معدل ضريبة الدخل المعمول به في لبنان ١٧٪ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٧٪). إن تسوية معدل الضريبة الفعلي ليست جوهرية فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة حيث إن المصاريف الضريبية تتعلق بشركة تابعة خارجية فقط.

٣٢ الشركات التابعة

فيما يلي حصص البنك، المحتفظ بها بشكل مباشر أو غير مباشر، في الشركات التابعة:

إسم الشركة التابعة	نسبة الإمتلاك		سنةالتأسيس	سنةالإستحواذ	بلد التأسيس	الأنشطة الرئيسية
	٢٠٢٢	٢٠٢١				
بنك الإمارات لبنان ش.م.ل.	٪١٠٠	٪١٠٠	١٩٦٥	٢٠٠٨	لبنان	مؤسسة مالية
إي ال كابيتال ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٧	٢٠١٧	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمار في مؤسسة مالية
بوس ريل استيت ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة تطوير العقارات
بوس كابيتال ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٧	٢٠٠٧	الإمارات العربية المتحدة	الاستثمار
بوليكو للتجارة العامة ذ.م.م.	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠٠٨	٢٠٠٨	الإمارات العربية المتحدة	تجارة عامة
بوريالس جلف ش.م.ح	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٠	٢٠١٠	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة الاستثمار وتطوير العقارات
بوس للتمويل ليمتد	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٥	٢٠١٥	جزر كايمان	أنشطة تمويلية
مويلح كابيتال ش.م.ح	٪٩٠	٪٩٠	٢٠١٠	٢٠١٧	الإمارات العربية المتحدة	أنشطة تطوير العقارات
بوس لإتفاقيات إعادة الشراء ليمتد	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٨	٢٠١٨	جزر كايمان	أنشطة تمويلية
بوس للمشتقات ليمتد	٪١٠٠	٪١٠٠	٢٠١٨	٢٠١٨	جزر كايمان	أنشطة تمويلية
جي تي دبليو القابضة المحدودة	٪١٠٠	-	٢٠٢٢	-	الإمارات العربية المتحدة	لتسهيل بيع الأصول العقارية
جي دي ال ار القابضة المحدودة	٪١٠٠	-	٢٠٢٢	-	الإمارات العربية المتحدة	لتسهيل بيع الأصول العقارية

* بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل (مملوك بالكامل للمجموعة، ٨٠٪ لبنك الشارقة ش.م.ع و٢٠٪ لـ إي ال كابيتال ش.م.ح) وفيما يلي بيانات المركز المالي والدخل الشامل والتدفقات النقدية الموجزة كما في وللسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢١:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
بيان المركز المالي		
مجموع الموجودات	٣٢٤,١٣٢	٤٥١,٨٢٧
مجموع المطلوبات	٢٢١,١٣٩	٣٢٠,٣٧٢
حقوق الملكية	١٠٢,٩٩٣	١٣١,٤٥٥
بيان الدخل الشامل		
	٨,٥١٣	٢٢,٤٣٣
إيرادات الفوائد	(٣١٧,٠٣٥)	(١٩١,٣٣٢)
الخسارة للسنة	(٣١٧,٠٦٥)	(١٩٣,١٥٩)
إجمالي الخسارة الشاملة		

٣٣ أرصدة ومعاملات الأطراف ذات العلاقة

تبرم المجموعة معاملات مع الشركات والمنشآت التي يتضمنها تعريف الطرف ذي العلاقة كما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ «إفصاحات الأطراف ذات الصلة». تشمل الأطراف ذات العلاقة الشركات الخاضعة لملكية مشتركة و / أو إدارة وسيطرة مشتركة ومساهميها وموظفي الإدارة الرئيسيين. تتم المعاملات مع الشركات الزميلة والأطراف الأخرى ذات العلاقة إلى حد كبير بنفس الشروط السائدة في نفس الوقت للمعاملات المماثلة مع العملاء والأطراف الخارجيين. تم حذف المعاملات الداخلية بين المجموعة والشركات التابعة لها عند تجميع البيانات المالية ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإيضاح. إن أرصدة الأطراف ذات العلاقة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد والمعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة هي كما يلي:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
الأرصدة في نهاية فترة التقرير		
قروض وسلفيات	٧٧٠,٠١١	٧٢٧,٨١٨
اعتمادات مستندية وضمانات وأوراق قبول	٥٥٦	٧,٥٦٧
	٧٧٠,٥٦٧	٧٣٥,٣٨٥
ودائع ضمانات	١٠٠	٤٥
خسائر الائتمان المتوقعة	٢,٩٤٤	٦,٣٨٠
صافي التعرض	٧٦٧,٥٢٣	٧٢٨,٩٦٠
ودائع أخرى	٤,٦٦٩,٦٠٥	٢,٤٢٩,٩٥٨

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
المعاملات خلال فترة التقرير		
إيرادات الفوائد	٥١,٨٤٩	٥١,٠٠٢
مصاريف الفوائد	٦٠,٤٨٥	٤٠,٣٠٦

فيما يلي تعويضات مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
مكافآت قصيرة الأجل	١٦,٥٦٠	١٦,٥٦٠
مكافآت نهاية الخدمة	٣,٦٦٣	٢,٨٠١
مجموع التعويضات كما في ٣١ ديسمبر	٢٠,٢٢٣	١٩,٣٦١

لم يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة مقابل الأرصدة القائمة لدى موظفي الإدارة الرئيسيين والأطراف ذات العلاقة الأخرى.

٣٣-١ معاملات مع ملاك ومديري المجموعة

بنك الشارقة

توزيعات أرباح - في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين المنعقد في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢ للموافقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وافق المساهمون على عدم توزيع أرباح نقدية (٢٠٢٠: عدم توزيع أرباح نقدية).

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة - في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين المنعقد في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢ للموافقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وافق المساهمون في البنك على عدم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة (٢٠٢٠: عدم مكافأة أعضاء مجلس الإدارة).

تبرعات - في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين المنعقد بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢ للموافقة على البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم يعتمد المساهمون أي تبرعات خيرية (٢٠٢٠: ٧,٥ مليون درهم).

تحويل الى احتياطيات - في اجتماع الجمعية العمومية السنوي للمساهمين المنعقد بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٢٢، وافق المساهمون على عدم التحويل من الاحتياطيات (٢٠٢٠: تحويل ١٠٠ مليون درهم إماراتي من الاحتياطي العام إلى رأس المال المدفوع كإصدار منحة لعام ٢٠٢٠ بنسبة ٤,٧٦٪).

بنك الإمارات ولبنان

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة - في اجتماع الجمعية العمومية السنوي لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل، شركة تابعة للبنك، وافق المساهمون على عدم منح أعضاء مجلس الإدارة مكافأة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٣٤ المعلومات القطاعية

يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨ الإفصاح عن القطاعات التشغيلية بناءً على التقارير الداخلية المتعلقة بمكونات المجموعة والتي يتم مراجعتها بشكل منتظم من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي وذلك لتوزيع الموارد على القطاعات وتقييم أدائها. تركز المعلومات التي قدّمت إلى صانع القرار التشغيلي الأساسي للمجموعة، بغرض توزيع الموارد وتقييم أداء القطاع، بشكلٍ أكثر تحديداً على نوع نشاطات أعمال المجموعة. لأغراض تشغيلية، تم تصنيف أنشطة المجموعة إلى قطاعي أعمال رئيسيين هما:

(i) الأنشطة البنكية التجارية؛ والتي تتمثل بشكل رئيسي في تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى والودائع والحسابات الجارية للشركات والحكومة وعملاء المؤسسات والأفراد.

(ii) الأنشطة البنكية الاستثمارية؛ والتي تتمثل بشكل رئيسي في إدارة المحفظة الاستثمارية للمجموعة.

يمثل الجدول التالي المعلومات المتعلقة بقطاعات الأعمال الخاصة بالمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	الأنشطة البنكية التجارية ألف درهم	الأنشطة البنكية الاستثمارية ألف درهم	غير مخصصة* ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الإيرادات التشغيلية				
- صافي إيرادات الفوائد	٢٨١,٢٥٣	٨٨,١٦٤	-	٣٦٩,٤١٧
- صافي إيرادات الرسوم والعمولات	٢٣٣,١٧٥	-	-	٢٣٣,١٧٥
- أرباح تحويل عملات	٣١,٦٥٧	-	-	٣١,٦٥٧
- إيرادات استثمارات	-	١٤,١٧٥	-	١٤,١٧٥
- صافي الربح من العقارات	-	٩٨,١١٣	-	٩٨,١١٣
- إيرادات أخرى	١,٤٣٨	-	-	١,٤٣٨
مجموع الإيرادات التشغيلية	٥٤٧,٥٢٣	٢٠٠,٤٥٢	-	٧٤٧,٩٧٥
بنود غير نقدية جوهرية أخرى				
- صافي تكاليف انخفاض قيمة الموجودات المالية	(٢٨٨,١٢٤)	(٣,٣١٧)	-	(٢٩١,٤٤١)
- استهلاك	-	-	(٣١,٨٧٤)	(٣١,٨٧٤)
- خسارة في المركز النقدي	-	-	(٣١٢,٤٣٦)	(٣١٢,٤٣٦)
- مصاريف عمومية وإدارية	(٢٢٨,٨٦٨)	(٤٠,٣٨٨)	-	(٢٦٩,٢٥٦)
- إطفاء موجودات غير ملموسة	-	-	(١,٢٣٠)	(١,٢٣٠)
- مصاريف ضريبة الدخل – خارجية	-	-	(٥٠٦)	(٥٠٦)
صافي الخسارة للسنة	٣٠,٥٣١	١٥٦,٧٤٧	(٣٤٦,٠٤٦)	(١٥٨,٧٦٨)
الموجودات القطاعية	٢٦,٨٩٦,٣٢٠	٨,٨١٥,٩٥٢	١,٦٩٠,٠٥٩	٣٧,٤٠٢,٣٣١
المطلوبات القطاعية	٣٢,٠٢٣,٣٨٦	٣,٠٥٩,٤٢١	٨٢٥,١٦٨	٣٥,٩٠٧,٩٧٥

* تشمل البنود غير المخصصة بشكل رئيسي مصاريف المكتب الرئيسي والموجودات والمطلوبات الضريبية للشركة التابعة بالخارج

يمثل الجدول التالي المعلومات المتعلقة بقطاعات الأعمال الخاصة بالمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	الأنشطة البنكية التجارية ألف درهم	الأنشطة البنكية الاستثمارية ألف درهم	غير مخصصة ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات تشغيلية				
- صافي إيرادات الفوائد	٢٣٢,٩٢٨	٦٨,١٧٠	-	٣٠١,٠٩٨
- صافي إيرادات الرسوم والعمولات	١٧٤,٠١٧	-	-	١٧٤,٠١٧
- أرباح عملات أجنبية	٢٠,٩٨٩	-	-	٢٠,٩٨٩
- الربح من استثمارات	-	٧١,٨٢٩	-	٧١,٨٢٩
- صافي الخسارة من العقارات	-	٧٣,٧٣٥	-	٧٣,٧٣٥
- إيرادات أخرى	١,٧٦٥	-	-	١,٧٦٥
مجموع الإيرادات التشغيلية	٤٢٩,٦٩٩	٢١٣,٧٣٤	-	٦٤٣,٤٣٣
بنود غير نقدية جوهرية أخرى				
- صافي خسارة إنخفاض قيمة الموجودات المالية	(١٩٠,١٢٣)	٦٢,٥٤١	-	(١٢٧,٥٨٢)
- إستهلاك	-	-	(٢٩,٦٢٠)	(٢٩,٦٢٠)
- خسارة في المركز النقدي	-	-	(١٩١,٢٠٦)	(١٩١,٢٠٦)
- مصاريف عمومية وإدارية	(٢٠٩,٩٣٦)	(٣٧,٠٤٨)	-	(٢٤٦,٩٨٤)
- إطفاء موجودات غير ملموسة	-	-	(٩٢٧)	(٩٢٧)
- مصاريف ضرائب الدخل - خارجية	-	-	(٤,٧٠٥)	(٤,٧٠٥)
صافي الربح للسنة	٢٩,٦٤٠	٢٣٩,٢٢٧	(٢٢٦,٤٥٨)	٤٢,٤٠٩
الموجودات القطاعية	٢٥,٨٧٦,٤٠٠	٥,٨٣٥,٣٧٤	١,٨٥٠,٢٨٤	٣٣,٥٦٢,٠٥٨
المطلوبات القطاعية	٢٥,٩٠٣,٨٠٥	٥,٣٥٣,١٧٩	٨٩٣,٧٠٢	٣٢,١٥٠,٦٨٦

*تشمل البنود غير المخصصة بشكل رئيسي نفقات المكتب الرئيسي وخصوم و مطلوبات ضريبية للشركة التابعة في الخارج.

تمثل الإيرادات الواردة أعلاه الإيرادات الناتجة من العملاء الخارجيين. لم تتم أية عمليات بيع بين القطاعات خلال هذه السنة (٢٠٢١: لا شيء). إن المعاملات بين القطاعات، تكلفة الأموال وتخصيص النفقات بين القطاعات لا يتم تحديدها من قبل الإدارة لغرض تخصيص الموارد. إن السياسات المحاسبية لتقارير القطاعات، التي تم تفصيلها في الإيضاح ٤، هي نفس السياسات المحاسبية التي تستخدمها المجموعة. لأغراض مراقبة أداء القطاعات وتخصيص الموارد بين قطاعات:

- تُخصص جميع الموجودات للقطاعات المتضمنة في التقارير باستثناء الممتلكات والمعدات والشهرة والموجودات غير الملموسة الأخرى وبعض المبالغ المدرجة في الموجودات الأخرى.
- تُخصص جميع المطلوبات للقطاعات المتضمنة في التقارير باستثناء بعض المبالغ المدرجة في المطلوبات الأخرى.

٣٤-١ المعلومات الجغرافية

تمارس المجموعة أعمالها ضمن قطاعين جغرافيين رئيسيين – الإمارات العربية المتحدة (بلد المنشأ) ولبنان (يشار إليها بعبارة «البلد الأجنبي»). إن الإيرادات التشغيلية للمجموعة والمعلومات عن الموجودات غير المتداولة حسب القطاع الجغرافي موضحة أدناه:

	بلد المنشأ ألف درهم	البلد الأجنبي ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٢٠٢٢			
الإيرادات التشغيلية	٧٣٨,٤٧٠	٩,٥٠٥	٧٤٧,٩٧٥
٢٠٢١			
الإيرادات التشغيلية	٦٢٥,٠٩٠	١٨,٣٤٣	٦٤٣,٤٣٣

٣٤-٢معلومات عن كبار العملاء

مثل عميل واحد في سنة ٢٠٢٢ أكثر من ١٠٪ من الإيرادات التشغيلية للمجموعة (٢٠٢١: مثل عميل واحد أكثر من ١٠٪ من الإيرادات التشغيلية للمجموعة).

٣٥ تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية

أ) يوضح الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل صنف من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لكل منهما كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات المالية:				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	٣,٨٦٨,٧٢٦	٣,٨٦٨,٧٢٦
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	-	-	١١٣,٨٩٧	١١٣,٨٩٧
قروض وسلفيات، بالصافي	-	-	٢١,٦٢٣,٢٦٧	٢١,٦٢٣,٢٦٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	١٥٤,٣٦٧	٢٧٩,٩٤١	-	٤٣٤,٣٠٨
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	٧,٣٣٥,١٦٠	٧,٣٣٥,١٦٠
موجودات أخرى ومشتقات	٢١,٦٤٨	-	١,٢٤٣,٧١٥	١,٢٦٥,٣٦٣
الإجمالي	١٧٦,٠١٥	٢٧٩,٩٤١	٣٤,١٨٤,٧٦٥	٣٤,٦٤٠,٧٢١
المطلوبات المالية:				
ودائع العملاء	-	-	٢٥,٢٨١,١٣١	٢٥,٢٨١,١٣١
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	-	-	٦٦٢,٣٣٣	٦٦٢,٣٣٣
قروض إعادة الشراء	-	-	٥,٠٠٣,٥٥٢	٥,٠٠٣,٥٥٢
مطلوبات أخرى	-	-	١,٦٤٢,٩٥٤	١,٦٤٢,٩٥٤
سندات مصدرة	-	-	٣,٠٥٩,٤٢١	٣,٠٥٩,٤٢١
الإجمالي	-	-	٣٥,٦٤٩,٣٩٠	٣٥,٦٤٩,٣٩٠

ب) يوضح الجدول أدناه تصنيف المجموعة لكل صنف من الموجودات والمطلوبات المالية والقيمة الدفترية لكل منهما كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ألف درهم	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ألف درهم	التكلفة المطفأة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات المالية:				
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	-	-	٣,٢٢٣,٣٥٧	٣,٢٢٣,٣٥٧
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	-	-	٦٤,٣٥٤	٦٤,٣٥٤
قروض وسلفيات، بالصافي	-	-	٢١,٣١٤,٠٤٧	٢١,٣١٤,٠٤٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	١٧٢,٩٤٨	٣١٣,٨٠٧	-	٤٨٦,٧٥٥
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	-	-	٤,٣٥١,٢٤٧	٤,٣٥١,٢٤٧
موجودات أخرى ومشتقات	٢٣,٥٣٤	-	١,٢٦٢,٦٨٠	١,٢٨٦,٢١٤
الإجمالي	١٩٦,٤٨٢	٣١٣,٨٠٧	٣٠,٢١٥,٦٨٥	٣٠,٧٢٥,٩٧٤
المطلوبات المالية:				
ودائع العملاء	-	-	٢٣,٧٥٧,٤١٩	٢٣,٧٥٧,٤١٩
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	-	-	٢٣٧,٩٩٥	٢٣٧,٩٩٥
قروض إعادة الشراء	-	-	٧٥٠,٠٠٠	٧٥٠,٠٠٠
مطلوبات أخرى	٨,٩٢٢	-	١,٩٦٩,٠٢٤	١,٩٧٧,٩٤٦
سندات مصدرة	١,٨٣٦,٥٠٠	-	٣,٥١٦,٦٧٩	٥,٣٥٣,١٧٩
الإجمالي	١,٨٤٥,٤٢٢	-	٣٠,٢٣١,١١٧	٣٢,٠٧٦,٥٣٩

٣٦ إدارة المخاطر المالية

لدى المجموعة لجان للمدراء الرئيسيين تختص بمراقبة إدارة المخاطر. تقوم اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، الحاصلتين على تفويض مجلس الإدارة، بتعريف السياسات، العمليات والأنظمة لإدارة ومراقبة مخاطر الائتمان. كما تقوم بوضع سياسات، أنظمة وحدود لمخاطر سعر الفائدة، مخاطر العملات الأجنبية ومخاطر السيولة، إضافة إلى أن المجموعة لديها قسم لإدارة مخاطر الائتمان الذي يقوم بالتأكد من الالتزام بجميع السياسات والعمليات الخاصة بإدارة المخاطر بشكل مستقل. يعمل قسم التدقيق الداخلي بالمجموعة بشكل رئيسي على تقييم مدى فعالية ضوابط مخاطر التشغيل.

تجري عمليات بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل في لبنان الذي يشهد منذ ١٧ أكتوبر ٢٠١٩ أحداثًا قاسية أدت إلى نشوء أزمة مالية ونقدية واقتصادية مترابطة، فضلاً عن ركود عميق وصل إلى مستويات غير مسبوقة. شهدت التصنيفات الائتمانية السيادية سلسلة من التخفيضات من قبل جميع وكالات التصنيف الرئيسية ووصلت إلى مستوى التخلف عن السداد عندما أعلنت الجمهورية اللبنانية، في ٧ مارس ٢٠٢٠، أنها ستمنع سداد السندات المستحقة في ٩ مارس ٢٠٢٠، وأعقبها أخرى. الإعلان في ٢٣ مارس ٢٠٢٠ عن وقف المدفوعات على جميع سندات اليوروبوندز المقومة بالدولار الأمريكي. خلال تسلسل الأحداث هذا، تأثرت بشكل كبير قدرة الحكومة اللبنانية والقطاع المصرفي في لبنان على اقتراض الأموال من الأسواق الدولية. فرضت المصارف ضوابط غير رسمية على رأس المال، وقيدت تحويلات العملات الأجنبية إلى خارج لبنان، وخفضت بشكل كبير خطوط الائتمان للشركات وسحب الأموال النقدية إلى المودعين من القطاع الخاص، وكل ذلك زاد من اضطراب النشاط الاقتصادي في لبنان، حيث يعتمد النموذج الاقتصادي للبنان بشكل أساسي. على الواردات والاستهلاك. تتقلص الأعمال التجارية أو تغلق أو تفلس وتزداد البطالة والفقر بسرعة وقد وصلت إلى مستويات غير مسبوقة. أدت صعوبة الوصول إلى العملات الأجنبية إلى ظهور سوق موازي لربط العملة، حيث يتزايد سعر الوصول إلى العملات الأجنبية باستمرار، وينحرف بشكل كبير عن سعر الربط البالغ ١,٥٠٧,٥ دولارًا أمريكيًا / ليرة لبنانية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع غير منضبط في الأسعار وانخفاض مستمر في قيمة الليرة اللبنانية، مما أثر بشدة على القوة الشرائية للمواطنين اللبنانيين، مما أدى إلى أزمة في توافر العملة وارتفاع التضخم وارتفاع مؤشر أسعار المستهلك.

نتيجة لما ورد أعلاه، عكست هذه البيانات المالية الموحدة تعديلات بما في ذلك زيادة في خسائر الائتمان المتوقعة (والمراحل ذات الصلة). تواصل المجموعة مراقبة الوضع عن كثب وتستمر الشركة التابعة في العمل وتحصل على دعم من المجموعة.

إدارة مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم وفاء أحد الأطراف لعقود الأدوات المالية بالتزاماته مما يسفر عن تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. تحاول المجموعة التحكم في مخاطر الائتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والتقييم المستمر للقدرة الائتمانية المتعلقة بالأطراف التي تتعامل معها المجموعة. وإضافة إلى مراقبة حدود الائتمان، تدير المجموعة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق إبرام اتفاقيات تسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسبما تقتضيه الظروف لوضع حد لفترة التعرض للمخاطر. قد تلجأ المجموعة في بعض الحالات إلى إلغاء معاملات أو تحويلها إلى أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان. تنتج تركزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف في أنشطة تجارية متشابهة أو في أنشطة ضمن منطقة جغرافية واحدة، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مشابه في حالة نشوب تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أية تغيرات أخرى. وتشير تركزات الائتمان إلى حساسية أداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية معينة.

تجري اللجنة التنفيذية بالمجموعة مراجعة على السياسات المتعلقة بالائتمان والتصديق عليها، وتتم الموافقة على جميع حدود الائتمان بموجب السياسة الائتمانية لدى المجموعة المبينة في دليل سياسات الائتمان. إن أقسام الائتمان والتسويق منفصلة، كما أن القروض، علاوة على ذلك، مضمونة بأنواع رهونات مقبولة، قدر الإمكان، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان. وتعمل المجموعة بالإضافة إلى ذلك على الحد من المخاطر بتوزيع موجوداتها على قطاعات اقتصادية وصناعية. إن جميع التسهيلات الائتمانية مدارة ومراقبة من قبل قسم إدارة الائتمان. وتجري مراجعة دورية من قبل قسم إدارة الائتمان ويتم تصنيف مخاطر التسهيلات بناءً على المقاييس المبينة في دليل سياسات الائتمان. إن حدود التعرضات الخارجية وحدود تعرضات المؤسسات المالية للأسواق المالية والخزينة يتم الموافقة عليها بموجب البينات المعدة من قبل

اللجنة التنفيذية بالمجموعة ويتم مراقبتها من قبل المدراء الرئيسيين بشكل يومي. إن اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن وضع السياسة الائتمانية للمجموعة، كما تقوم بوضع حدود للقطاعات الصناعية وتوافق على الاستثناءات للسياسات وتجري مراجعة دورية للمحافظ للتحقق من جودتها، وتقوم بإجراء مراجعات دورية للمحافظ للتأكد من جودتها.

تعهد تقديم القروض التجارية / المؤسسات - إن جميع طلبات الائتمان للإقراض التجاري والمؤسسات تخضع لسياسات المجموعة الائتمانية ولمعايير التعهدات وحدود القطاعات (إن وجدت) والمتطلبات القانونية المطبقة من حين لآخر. لا تقوم المجموعة بإقراض شركات تعمل في قطاعات تعتبرها المجموعة على أنها ذات صفات خطرة وعندما يكون مطلوب وجود معرفة متخصصة للقطاع. بالإضافة إلى ذلك، تضع المجموعة حدود ائتمان لجميع العملاء بناءً على ملاءتهم المالية. إن جميع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المجموعة تكون وفقاً للموافقة المسبقة بموجب تفويض الصلاحيات المعتمد وتحت المسؤولية النهائية للجنة التنفيذية، والعضو التنفيذي والمدير العام للمجموعة وتحت مراقبة مجلس الإدارة. يجب أن يكون هناك إمضاءين للموافقة على أي طلب ائتماني لإقراض تجاري أو للمؤسسات.

إجراءات مراجعة الائتمان وتصنيف القروض - يقوم قسم مخاطر الائتمان للمجموعة بإخضاع موجودات المجموعة الخطرة إلى تقييم جودة مستقل بصورة منتظمة وذلك كما هو مطلوب بموجب توجيهات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والسياسات الداخلية بالمجموعة وذلك للمساعدة في الاكتشاف المبكر للاستحقاقات ومشاكل الأداء المحتملة. يقوم قسم مخاطر الائتمان بتدقيق تصنيف المخاطر لجميع الزبائن التجاريين ويعطي تقييمه لمخاطر المحافظ لكل منتج وقطاع ويراقب إتباع جميع السياسات الائتمانية المعتمدة والتوجيهات والإجراءات لتكامل قطاعات المجموعة. تصنف جميع تسهيلات الاقتراض التجارية/ المؤسسات للمجموعة بتصنيف واحد من عشرة تصنيفات (١ إلى ١٠) بحيث يكون تصنيف ١ ممتاز وتصنيف ١٠ خسارة بدون قابلية للاسترداد وتخصيص لكامل المبلغ. عندما تنخفض قيمة الائتمان يتم تعليق الفوائد ولا تدرج في بيان الدخل أو الخسارة الموحد. إن مخصصات انخفاض القيمة يتم تكوينها بناءً على إمكانية تحصيل الرصيد القائم وتصنيف مخاطر الأصول. تقيس المجموعة أيضًا تعرضها لمخاطر الائتمان بالرجوع إلى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصًا المبالغ المقاصة والفائدة المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لمخاطر الائتمان.

إدارة مخاطر الائتمان على مستوى بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل

عدم اليقين في القياس وتحليل الحساسية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمصرف لبنان السيادي والمركزي

نظرًا للأزمة المالية الحالية والاقتصادية السائدة في الدولة، فإن الاعتراف وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ينطوي على استخدام أحكام وتقديرات هامة. تشكل إدارة الشركة التابعة ثلاثة سيناريوهات اقتصادية، والتي تتماشى مع أفضل ممارسات السوق، بناءً على التوقعات الاقتصادية، وتطبق هذه الافتراضات على نماذج مخاطر الائتمان لتقدير خسائر الائتمان المستقبلية، ورجح النتائج المحتملة لتحديد تقدير غير متحيز لخسائر الائتمان.

١) المنهجية

تسببت الأحداث التالية في ارتفاع درجة عدم اليقين التي تحيط بالقطاع المصرفي اللبناني والاقتصاد اللبناني ككل:

- تعطل الأعمال منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٩.
- سلسلة من عمليات خفض مخاطر الائتمان السيادية اللبنانية التي بدأت في التدهور منذ الربع الأخير من عام ٢٠١٩ ووصلت إلى تصنيف مخاطر الائتمان الافتراضي من قبل جميع التصنيفات الرئيسية خلال عام ٢٠٢٠، بعد سنوات من التصنيف المستقر لمخاطر الائتمان في الفئة «ب".

- قيود على حركة وسحب الأموال بالعملات الأجنبية.
- عدم القدرة على تحويل الأموال بالعملة الأجنبية إلى خارج لبنان.
- التقلب الحاد في أسعار صرف العملات الأجنبية وخلق أسواق موازية ذات نطاق واسع من الفروق السعرية.
- في ٧ مارس ٢٠٢٠، أعلنت الحكومة اللبنانية قرارها بالتخلف عن سداد سندات ٦,٣٧٥٪ بقيمة ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي مستحقة في ٩ مارس ٢٠٢٠
- إعلان في ٢٣ مارس ٢٠٢٠ من قبل الحكومة اللبنانية لوقف المدفوعات على جميع سندات اليوروبوند المقومة بالدولار الأمريكي.
- مزيد من التدهور في القيمة السوقية لسندات الحكومة اللبنانية إلى حالة غير مرغوب فيها، مما أدى إلى تأثر غالبية تقييم الأصول المالية سلبًا في لبنان.
- الخمول الشديد المطول في أسواق رأس المال يجعل الأسواق غير سائلة.

قامت إدارة الشركة التابعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية وأخذت بعين الاعتبار العوامل المذكورة أعلاه مثل التصنيف الائتماني وقدرة المقترض على جمع التمويل مما يؤدي إلى إعادة تصنيف التعرض السيادي للمرحلة ٣ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢١. يشار إلى السيناريوهات الاقتصادية الثلاثة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢١ ونتائجها المحتملة على أنها سيناريوهات خط الأساس والتفاؤل والجانب السلبي.

عدم اليقين في القياس وتحليل الحساسية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة لمصرف لبنان السيادي والمركزي (تابع)

يتوافق السيناريو المتفائل والجانب السلبي مع ترجيح احتمالية بنسبة ١٥٪ و٣٥٪ على التوالي، بينما يتم تخصيص ٥٠٪ المتبقية للسيناريو الأساسي. على الرغم من عدم وجود نهج علمي وراء أوزان كل سيناريو، إلا أن مخطط الترجيح هذا يعتبر مناسبًا للتقدير غير المتحيز للخسائر الائتمانية المتوقعة في معظم الظروف. تلاحظ إدارة الشركة التابعة أن هناك صعوبة كبيرة في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة نظرًا لعدم وجود بيانات داعمة متاحة للعامة. مع احتمال تخلف عن السداد بنسبة ١٠٠٪ على جميع الأدوات، فإن المحدد الرئيسي لخسارة الائتمان المتوقعة هو الخسارة المقدرة على التخلف عن السداد لكل نوع من أنواع الأدوات المالية. اعتبرت الإدارة التخلف عن السداد باستخدام الافتراضات المتاحة. يرتبط الأساس المنطقي وراء معدل الفائدة على الديون المستحقة لكل أداة مع من سيخضع إلى تخفيض أكبر في إعادة الرسملة المحتملة لمصرف لبنان المركزي. بشكل معين، الانتقال من السيناريو المتفائل إلى السيناريو الأساسي والجانب السلبي، يتحول التأثير من إعادة الرسملة من الحكومة اللبنانية (وبالتالي تتطلب اقتطاع سنداتها بنسبة أعلى) إلى مودعي مصرف لبنان بالعملة الأجنبية. في تاريخ التقرير، قام فريق من خبراء التقييم المستقلين بمراجعة إدارة الشركة التابعة أعلاه والسيناريوهات وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٢) وصف السيناريوهات الاقتصادية المتفق عليها

تم وضع الافتراضات الاقتصادية المعروضة في هذا القسم من قبل الشركة التابعة بالرجوع إلى الافتراضات المتاحة بشكل معين لغرض حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. نظرت الإدارة في احتمال ثبات المعلمة الافتراضية عند ١ وتوقعت الإدارة الخسارة نظرًا لافتراض التخلف عن السداد لكل نوع من أنواع الأدوات. تم الإبقاء على أذون الخزانة اللبنانية لجميع السيناريوهات عند معدل سنوي ثابت يبلغ ٢٠٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٢٠٢١؛ طبقت إدارة الشركة التابعة نسبة ٢٠٪ على جميع السيناريوهات بناءً على تقرير Citigroup عن إعادة الهيكلة اللبنانية والذي أشار إلى أن ٢٠٪ خصم محتمل على أذون الخزانة اللبنانية. بلغ إجمالي تعرض الشركة التابعة في أذون الخزانة اللبنانية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مبلغ ٨ مليار ليرة لبنانية (١٤ مليار ليرة لبنانية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) وبالتالي هناك تأثير طفيف قد ينشأ فيما يتعلق بهذه الأداة.

السيناريو الأساسي المتفق عليه

تُحسب الحسابات الجارية والاحتياطيات القانونية بالعملات الأجنبية المحتفظ بها لدى مصرف لبنان على أساس تصنيف المرحلة الثالثة، حيث يبلغ ١٥ ٪ و٣,٦ ٪ على التوالي (١٥٪ و٣,٦٪ على التوالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) ولكل من الإيداعات طويلة الأجل لدى مصرف لبنان وشهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان للتخلف عن السداد بنسبة ٢٧ ٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٥٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١). يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على سندات الحكومة اللبنانية بالعملات الأجنبية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة على أساس تصنيف المرحلة الثالثة مع خسارة التخلف عن السداد السنوي بنسبة ٧٠ ٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٧٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

السيناريو المتفائل المتفق عليه

تُحسب الحسابات الجارية والاحتياطيات القانونية بالعملات الأجنبية المحتفظ بها لدى مصرف لبنان على أساس تصنيف المرحلة الثالثة، حيث يبلغ ٧,٥ ٪ و٣,٦ ٪ على التوالي (٧,٥٪ و٣,٦٪ على التوالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) ولكل من الإيداعات طويلة الأجل لدى مصرف لبنان وشهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان للتخلف عن السداد بنسبة ٢٧ ٪ (٢٠,٨٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١). يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على سندات الحكومة اللبنانية بالعملات الأجنبية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة على أساس تصنيف المرحلة الثالثة مع خسارة التخلف عن السداد السنوي بنسبة ٨٥ ٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٨٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

السيناريو السلبي المتفق عليه

تُحسب الحسابات الجارية والاحتياطيات القانونية بالعملات الأجنبية المحتفظ بها لدى مصرف لبنان على أساس تصنيف المرحلة الثالثة، حيث يبلغ ٣٠ ٪ و١٢,٤ ٪ على التوالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣٠٪ و١١٪ على التوالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) ولكل من الإيداعات طويلة الأجل لدى مصرف لبنان وشهادات الإيداع الصادرة عن مصرف لبنان للتخلف عن السداد بنسبة ٣٠ ٪ (٣٣٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١). يتم احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على سندات الحكومة اللبنانية بالعملات الأجنبية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المطفأة على أساس تصنيف المرحلة الثالثة مع خسارة التخلف عن السداد السنوي بنسبة ٦٥ ٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ و٦٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

٣) تحليل حساسية السيناريوهات الاقتصادية لتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة للمخاطر السيادية ومصرف لبنان المركزي

نظرت الإدارة في حساسية نتيجة الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة تحت كل سيناريو موصوف أعلاه للتعرض السيادي، وتطبيق ترجيح بنسبة ١٥٪ و٥٠٪ و٣٥٪ على السيناريوهات المتفائلة، والأساسي، والجانب السلبي على التوالي. ينعكس الترجيح في كل من تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة. لا ينبغي أن تؤخذ الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة للسيناريوهات المتفائلة والجانب السلبي لتمثيل الحدود العليا والدنيا لنتائج الخسائر الفعلية المحتملة. بالنسبة لجميع أدوات مصرف لبنان المعلقة بالعملات الأجنبية، يُفترض أن سداد الديون المستحقة يعادل فجوة العملة الأجنبية للمصرف المركزي في ميزانيته العمومية المعدلة حسب عجز الناتج المحلي الإجمالي المسموح به. وتشير التقديرات إلى أن هذه الفجوة المعدلة تمثل حوالي ١٦,٨٪ (١٦,٨٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) من إجمالي المطلوبات بالعملات الأجنبية المستمدة بشكل أساسي من الميزانية العمومية لمصرف لبنان المركزي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والتقارير تظهر انقسامًا بين الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية والليرة اللبنانية، كما هو مفصل أدناه:

- بالنسبة للحسابات الجارية بالعملة الأجنبية المحتفظ بها لدى مصرف لبنان المركزي، فإن نهج إدارة الشركة التابعة هو المكان الذي يتم فيه تحديد قيمة الديون المستحقة الدفع في نهاية المطاف بناءً على من سيغطي فجوة العملة الأجنبية لدى مصرف لبنان المركزي. سيناريو حيث يُطلب من البنوك في نهاية المطاف تحمّل الخسائر المحتملة بدلاً من الحكومة. في هذا السيناريو الافتراضي، ستكون الخسائر الائتمانية المتوقعة المطلوبة ٣٠٪ على أرصدة الحساب الجاري بالدولار الأمريكي المحتفظ بها لدى مصرف لبنان. علاوة على ذلك،

فإن الأساس المنطقي لتطبيق ٧,٥٪ للخسارة في حالة التعثر على السيناريوهات المتفائلة و١٥٪ على السيناريوهات الأساسية هو أنه سيتم تخفيض الخسارة في حالة التعثر على الحسابات الجارية لمصرف لبنان من خلال التمويل من قبل الحكومة (أو من خلال تحويل ودائع العملاء و / أو تخفيضها) مما قد يؤدي إلى نسبة تخفيض أقل من ٣٠٪ من قيمة ودائع البنك. ومن ثم، يُفترض حدًا أقصى للخسارة العامة يبلغ ٣٠٪ وخفضًا سنويًا أقل للسيناريوهات المتبقية، على افتراض أن حملة السندات قد لا يستردون أرصدتهم بالكامل.

- بالنسبة للاحتياطيات الإلزامية من العملات الأجنبية المحتفظ بها لدى مصرف لبنان، مع الأخذ في الاعتبار أنها لا تزال غير مستخدمة، وفي محاولة للحذر، استخدمت إدارة الشركة التابعة حدًا سنويًا سنويًا قدره ٣,٦٪ لكل من السيناريو المتفائل والسيناريو الأساسي و١٢,٤٪ بالنسبة للسيناريو السلبي (الخسارة في حالة التعثر بنسبة ٣,٦٪ لكل من السيناريو المتفائل والأساسي و١٢,٤٪ للسيناريو السلبي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).

- بالنسبة للإيداعات طويلة الأجل بالعملات الأجنبية المودعة لدى مصرف لبنان وشهادات الإيداع بالعملة الأجنبية، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة طويلة الأجل لهذه الحسابات، قررت إدارة الشركة التابعة أن يكون الحسم مساويًا للرصيد عجز مصرف لبنان معدّل بالقروض الممنوحة للمصارف التجارية القائمة في الميزانية العمومية لمصرف لبنان. تم استخدام ثلاثة سيناريوهات للقروض المستحقة للبنوك التجارية متفائلة وأساسية وسلبية مع خسارة كبيرة بنسبة ٢٥٪ و٥٠٪ و١٠٠٪ على التوالي على رصيد الحساب هذا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. بناءً على السيناريوهات المذكورة أعلاه، طبق البنك عجزًا معدلاً في فجوة العملة الأجنبية لدى البنك المركزي يعادل ٢٧٪ للسيناريو المتفائل، و٢٧٪ للسيناريو الأساسي و٣٠٪ للسيناريو السلبي. (٢٧٪ للسيناريو الأساسي و٢٧٪ للسيناريو المتفائل و٣٠٪ للسيناريو السلبي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١).

فرضت الهيئة الحاكمة التنظيمية، وتحديداً مصرف لبنان المركزي في التعميم الوسيط رقم ٥٦٧ الصادر في ٢٦ أغسطس ٢٠٢٠، حد أدنى للخسارة الائتمانية المتوقعة التنظيمي باستخدام الخسارة في الديون المستحقة الحالية والتي لم يتم تشكيلها في السيناريوهات المذكورة أعلاه وهي أقل بكثير من الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة ومحجوزة من قبل الإدارة

مرحلة انتقال القروض والسلفيات

	المرحلة ١		المرحلة ٢		المرحلة ٣		الإجمالي
	التعرض ألف درهم	خسارة الائتمان المتوقعة ألف درهم	التعرض ألف درهم	خسارة الائتمان المتوقعة ألف درهم	التعرض ألف درهم	خسارة الائتمان المتوقعة ألف درهم	التعرض ألف درهم	خسارة الائتمان المتوقعة ألف درهم
قروض بنكية للأفراد								
من ١ يناير ٢٠٢٢	٩١٠,٨٠٤	١,٤٥٨	٩,٠١٩	٢٣	٩,٠٩٤	٢١٩	٩٢٨,٩١٧	١,٧٠٠
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(٢,٧٦٢)	-	٢,٧٦٢	-	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	٢٠٤	-	(٢٠٤)	-	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ١&٢ إلى المرحلة ٣	(١)	-	(٨,٤١٣)	-	٨,٤١٤	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٣	-	-	-	-	-	-	-	-
تحركات أخرى	٩٥٣,٠٢٧	٦,٣٢٨	١,١١٢	٢٣	٤,٨٠٦	٢٣١	٩٥٨,٩٤٥	٦,٥٨٢
تأثير تحويل العملة	(٥٠٨)	(٣٤)	-	-	(٩١)	(٧٩)	(٥٩٩)	(١١٣)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١,٨٦٠,٧٦٤**	**٧,٧٥٢**	**٤,٢٧٦**	**٤٦**	**٢٢,٢٢٣**	**٣٧١**	**١,٨٨٧,٢٦٣**	**٨,١٦٩**
قروض بنكية تجارية								
من ١ يناير ٢٠٢٢	١١,٩٦٦,١٢٢	٦٩,٤١٢	٨,٩١٦,١٠٣	١,١٦٨,٣٩٩	١,٥٠٩,٨١٥	٧٦٧,٣٩٩	٢٢,٣٩٢,٠٤٠	٢,٠٠٥,٢١٠
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(١,٣٠١,٨٨٥)	(٢٠,٧٤٩)	١,٣٠١,٨٨٥	٢٠,٧٤٩	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	١٤,٢٢٩	٣٤٤	(١٤,٢٢٩)	(٣٤٤)	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ١&٢ إلى المرحلة ٣	(٦٩,١٣١)	(١٤٤)	(٢٨٩,٩٧٦)	(١,٧٥٢)	٣٥٩,١٠٧	١,٨٩٦	-	-
التحويلات من المرحلة ٣	-	-	٤٢,١٨٤	٦,٥٩٢	(٤٢,١٨٤)	(٦,٥٩٢)	-	-
تحركات أخرى	(٣٧٠,٥٤٨)	٢٤,١٧٥	٦٦,٣٧٦	١٠٥,٧٩٣	(٥٣٩,٦٥٨)	(٣٦١,٦٩٢)	(٨٤٣,٨٣٠)	(٢٣١,٧٢٤)
تأثير تحويل العملة	(١٥,٦٩١)	(١٩)	(١٥,٣٠٩)	(١,٨٦٩)	(٦,٠٢٩)	(٤,٥٩٠)	(٣٧,٠٢٩)	(٦,٤٧٨)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**١٠,٢٢٣,٠٩٦**	**٧٣,٠١٩**	**١٠,٠٠٧,٠٣٤**	**١,٢٩٧,٥٦٨**	**١,٢٨١,٠٥١**	**٣٩٦,٤٢١**	**٢١,٥١١,١٨١**	**١,٧٦٧,٠٠٨**
	١٢,٠٨٣,٨٦٠	**٨٠,٧٧١**	**١٠,٠١١,٣١٠**	**١,٢٩٧,٦١٤**	**١,٣٠٣,٢٧٤**	**٣٩٦,٧٩٢**	**٢٣,٣٩٨,٤٤٤**	**١,٧٧٥,١٧٧**

مخصص خسارة الائتمان المتوقعة

	المرحلة ١		المرحلة ٢		المرحلة ٣		الإجمالي
	ألف درهم التعرض	ألف درهم خسارة الائتمان المتوقعة	ألف درهم التعرض	ألف درهم خسارة الائتمان المتوقعة	ألف درهم التعرض	ألف درهم خسارة الائتمان المتوقعة	ألف درهم خسارة الائتمان المتوقعة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢							
أرصدة لدى المصارف المركزية	٣,٩٦٩,٨٧٧	-	١٦,١٧٤	١,٠٨٠	١١٦,٢٠٤	١٥٢,٠٦٨	١٥٣,١٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية	١١٤,٦٠٩	١,٤٦٣	٩٧١	٢٢٠	-	-	١,٦٨٣
قروض وسلفيات	١٢,٠٨٣,٨٦٠	٨٠,٧٧١	١٠,٠١١,٣١٠	١,٢٩٧,٦١٤	١,٣٠٣,٢٧٤	٣٩٦,٧٩٢	١,٧٧٥,١٧٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٢٧٨,٧٠٨	-	-	-	٤,٠٢٣	٢,٧٩٠	٢,٧٩٠
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	٧,٣٣٦,٦٣٩	٣,٧٨٤	-	-	٦,٤٥١	٤,١٤٦	٧,٩٣٠
موجودات أخرى	١,٢٨٢,١٠٩	٢٧,٩٦٤	-	-	-	-	٢٧,٩٦٤
تعرضات غير ممولة	١,٩٥٧,٢١٥	١٤,٦١٠	١٦٥,١٠٧	١٧,١٦٤	٥,٣٦١	١,٣٨٩	٣٣,١٦٣
	٢٧,٠٢٣,٠١٧	**١٢٨,٥٩٢**	**١٠,١٩٣,٥٦٢**	**١,٣١٦,٠٧٨**	**١,٤٣٥,٣١٣**	**٥٥٧,١٨٥**	**٢,٠٠١,٨٥٥**

	المرحلة ١		المرحلة ٢		المرحلة ٣		الإجمالي
	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص	ألف درهم تعرض	ألف درهم مخصص	ألف درهم مخصص
كما في ٣١ ديسمبر٢٠٢١							
أرصدة لدى المصارف المركزية	٣,١٦٠,٨١٧	-	٣٠,٧٣٤	٢,٠٥٣	٢٠١,٨٥٤	١٦٧,٩٩٥	١٧٠,٠٤٨
مبالغ مستحقة من البنوك والمؤسسات المالية	٦٦,٤٢٦	٢,٣٢٥	٢٥٨	٥	-	-	٢,٣٣٠
قروض وسلفيات	١٢,٨٧٦,٩٢٦	٧٠,٨٧٠	٨,٩٢٥,١٢٢	١,١٦٨,٤٢٢	١,٥١٨,٩٠٩	٧٦٧,٦١٨	٢,٠٠٦,٩١٠
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣١١,٧٤١	-	-	-	٦,٧٣٦	٤,٦٧٠	٤,٦٧٠
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	٤,٣٥٢,٠٦٠	٥,٥٠٣	-	-	١١,٨١٦	٧,١٢٦	١٢,٦٢٩
موجودات أخرى	١,٢٩٨,٥٩١	٢٧,٩٦٤	-	-	-	-	٢٧,٩٦٤
تعرضات غير ممولة	٣,٢٢٨,٠٥٠	٨,٢٨٦	١٢٦,٤٠٢	١٤,٢٥٨	٢,٢٦١	٣٧٥	٢٢,٩١٩
	٢٥,٢٩٤,٦١١	**١١٤,٩٤٨**	**٩,٠٨٢,٥١٦**	**١,١٨٤,٧٣٨**	**١,٧٤١,٥٧٦**	**٩٤٧,٧٨٤**	**٢,٢٤٧,٤٧٠**

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
قروض بنكية للأفراد:				
مخصصات خسائر الائتمان في ١ يناير ٢٠٢٢	١,٤٥٨	٢٣	٢١٩	١,٧٠٠
أخرى	٦,٣٢٨	٢٣	٢٣١	٦,٥٨٢
تأثير تحويل العملة	(٣٤)	-	(٧٩)	(١١٣)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧,٧٥٢	٤٦	٣٧١	٨,١٦٩
قروض بنكية تجارية:				
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠٢٢	٦٩,٤١٢	١,١٦٨,٣٩٩	٧٦٧,٣٩٩	٢,٠٠٥,٢١٠
الحكومة الإماراتية	(١,٧٤٧)	-	-	(١,٧٤٧)
المؤسسات المرتبطة بالحكومة (ملكية حكومية أكبر من ٥٠٪)	(٢,٤١٣)	-	-	(٢,٤١٣)
شركات أخرى	١١,١٦٩	٧٤,٣٠٧	(٢٩٢,٢٢٧)	(٢٠٦,٧٥١)
أفراد ذوي ملاءة مالية عالية	(٧٣٤)	٤٥,٦٧٩	١٧,٣٤٠	٦٢,٢٨٥
الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم	(٢,٦٢٥)	١١,٠٨٨	(٩٢,٣٣٢)	(٨٣,٨٦٩)
أخرى	(٢٤)	(٣٦)	٨٣١	٧٧١
تأثير تحويل العملة	(١٩)	(١,٨٦٩)	(٤,٥٩٠)	(٦,٤٧٨)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٧٣,٠١٩	١,٢٩٧,٥٦٨	٣٩٦,٤٢١	١,٧٦٧,٠٠٨
الإجمالي	٨٠,٧٧١	١,٢٩٧,٦١٤	٣٩٦,٧٩٢	١,٧٧٥,١٧٧
قروض بنكية للأفراد:				
مخصصات خسائر الائتمان في ١ يناير ٢٠٢١	٣,٨١٦	٧٩	٣,٤٦٠	٧,٣٥٥
أخرى	(١,١٨٣)	(٥٦)	(٩٣٤)	(٢,١٧٣)
تأثير تحويل العملة	(١,١٧٥)	-	(٢,٣٠٧)	(٣,٤٨٢)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١,٤٥٨	٢٣	٢١٩	١,٧٠٠
قروض بنكية تجارية:				
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في ١ يناير ٢٠٢١	٢٨٥,٨٦٢	٧٦٠,٨٩١	٨٨٩,٨٤٥	١,٩٣٦,٥٩٨
الحكومة الإماراتية	١,٠٧١	-	-	١,٠٧١
المؤسسات المرتبطة بالحكومة (ملكية حكومية أكبر من ٥٠٪)	(٢,٨٤٤)	-	-	(٢,٨٤٤)
شركات أخرى	(١٧١,١٢٥)	٢٨٨,١٣٠	٣٠,٦٠٧	١٤٧,٦١٢
أفراد ذوي ملاءة مالية عالية	١,٩٦١	٨٩,٧٩٠	(٨٢,٧٦١)	٨,٩٩٠
الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم	(١٦,٨٨٥)	٩٣,٢٤٩	٦,٦٦٧	٨٣,٠٣١
أخرى	(١,٨٢٥)	(٢٨,٦٣٦)	٥٠,٨٦٨	٢٠,٤٠٧
تأثير تحويل العملة	(٢٦,٨٠٣)	(٣٥,٠٢٥)	(١٢٧,٨٢٧)	(١٨٩,٦٥٥)
مخصص خسائر الائتمان المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٦٩,٤١٢	١,١٦٨,٣٩٩	٧٦٧,٣٩٩	٢,٠٠٥,٢١٠
الإجمالي	٧٠,٨٧٠	١,١٦٨,٤٢٢	٧٦٧,٦١٨	٢,٠٠٦,٩١٠

التغير في خسارة الائتمان المتوقعة/ (التدفق) للقروض والسلفيات

	المرحلة ١			المرحلة ٢			المرحلة ٣		
	التعرض ألف درهم	خسارة الائتمان المتوقعة ألف درهم	التعرض ألف درهم	التعرض ألف درهم	خسارة الائتمان المتوقعة ألف درهم	التعرض ألف درهم	التعرض ألف درهم	خسارة الائتمان المتوقعة ألف درهم	التعرض ألف درهم
قروض بنكية للأفراد									
من ١ يناير ٢٠٢١	١,١٩٤,٧١٠	٣,٨١٦	١٠,٣٨٥	٨,٩٩٠	٧٩	٧٩	٣,٤٦٠	٣,٤٦٠	٧,٣٥٥
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(٦,٧٧٣)	-	٦,٧٧٣	-	-	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٢/١ إلى المرحلة ٣	(٧٠٧)	-	-	٧٠٧	-	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-
تحركات أخرى	(٢٥١,٠٣٩)	(١,١٨٣)	(٨,١٣٩)	٢,١١١	(٥٦)	(٥٦)	(٩٣٤)	(٢٥٧,٠٦٧)	(٢,١٧٣)
تأثير تحويل العملة	(٢٥,٢٨٧)	(١,١٧٥)	-	(٢,٦١٤)	-	-	(٢,٣٠٧)	(٢٨,٠٠١)	(٣,٤٨٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٩١٠,٨٠٤	١,٤٥٨	٩,٠١٩	٩,٠٩٤	٢٣	٢١٩	٩٢٨,٩١٧	١,٧٠٠	٩٣٢,٤١٧
قروض بنكية تجارية									
من ١ يناير ٢٠٢١	١٢,٧٤٨,٥٢٦	٢٨٥,٨٦٢	٥,٧٩٦,٣٦٦	٢,٧٠٤,٣٥٨	٧٦٠,٨٩١	٨٨٩,٨٤٥	٢١,٢٤٩,٢٥٠	١,٩٣٦,٥٩٨	٢٣,١٨٦,٠٤٨
التحويلات من المرحلة ١ إلى المرحلة ٢	(١,٤٨٨,٧٥٦)	(٣,٧٦٠)	١,٤٨٨,٧٥٦	-	٣,٧٦٠	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١	١٢١,٥٩٥	١,٠٦٠,٨٦٥	(١,٠٦٠,٨٦٥)	-	(١٢١,٥٩٥)	-	-	-	-
التحويلات من المرحلة ٢/١ إلى المرحلة ٣	(٢٣,٧٧٠)	(٧١٣)	(١٣,٠٣٥)	٣٦,٨٠٥	(١,٨٥٧)	٢,٥٧٠	(١٤١,٧٢٣)	١٤١,٧٢٣	٢,٥٧٠
التحويلات من المرحلة ٣	-	-	١,١٦٧,٤٣٧	(١,١٦٧,٤٣٧)	١٤١,٧٢٣	(١٤١,٧٢٣)	٢٦٩,١١١	(٢٣٣,٠٢٢)	٣٦,٠٨٩
تحركات أخرى	٢٥٠,٧٦٧	(٣٠٦,٧٦٩)	٢,١٦١,٠٤٣	٣٦٩,١١١	٤٢٠,٥٠٢	١٤٤,٥٣٤	(٢٣٣,٠٢٢)	(٣٥,٠٢٥)	(١٢٣,٥٩٩)
تأثير تحويل العملة	(٥٨١,٥١٠)	(٢٦,٨٠٣)	(١٣٣,٥٩٩)	(٢٦,٦١٤)	(٣٥,٠٢٥)	(١٢٧,٨٢٧)	(١,٥٣٨,١٣١)	(١,١٦٨,٤٢٢)	(٢,٨٣٥,١٢٢)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	١١,٩٦٦,١٢٢	٦٩,٤١٢	٨,٩١٦,١٠٣	٩,٥٠٩,٨١٥	١,١٦٨,٣٩٩	٧٦٧,٣٩٩	٢٢,٣٩٢,٠٤٠	٢,٠٠٥,٢١٠	٢٤,٩٢٥,١٢٢
	١٢,٨٧١,٩٢٦	٧٠,٨٧٠	٨,٩٢٥,١٢٢	٩,٥١٨,٩٠٩	١,١٦٨,٤٢٢	٧٦٧,٦١٨	٢٣,٣٢٠,٩٥٧	٢,٠٠٦,٩١٠	٢٥,٠٩٥,٠٨٧

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

٢٠٢٢	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القروض والسلفيات				
المستوى ١	-	-	-	-
المستوى ٢	١٢٦	-	-	١٢٦
المستوى ٣	١,٨٥٨,١٩٩	١,٤٠٤	٩	١,٨٥٩,٦١٢
المستوى ٤	٣,٧١٧,٠٠٣	٣٩٤,٨١٤	٨	٤,١١١,٨٢٥
المستوى ٥	٢,١٦٠,٢٤٧	٣٨٦,٦٤٥	١,٧٨٦	٢,٥٤٨,٦٧٨
المستوى ٦	٣,٦٣٦,٧٦٢	٤,٦٩٩,٠٧٩	٧,٠٤٢	٨,٣٤٢,٨٨٣
المستوى ٧	٣٧٠,٧٨٥	١,٩٦٨,٣٢٧	٢٢٨,٩٣٠	٢,٥٦٨,٠٤٢
مستويات التعثر ٨ - ١٠	٣٤٠,٧٣٨	٢,٥٦١,٠٤١	١,٠٦٥,٤٩٩	٣,٩٦٧,٢٧٨
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	**١٢,٠٨٣,٨٦٠**	**١٠,٠١١,٣١٠**	**١,٣٠٣,٢٧٤**	**٢٣,٣٩٨,٤٤٤**
مخصص خسائر الانخفاض في القيمة	(٨٠,٧٧١)	(١,٢٩٧,٦١٤)	(٣٩٦,٧٩٢)	(١,٧٧٥,١٧٧)
صافي القيمة الدفترية	**١٢,٠٠٣,٠٨٩**	**٨,٧١٣,٦٩٦**	**٩٠٦,٤٨٢**	**٢١,٦٢٣,٢٦٧**

٢٠٢١	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
القروض والسلفيات				
المستوى ١	-	-	-	-
المستوى ٢	١٥٠	-	-	١٥٠
المستوى ٣	٤,٤٥٧,٨١٤	٥٨٠	-	٤,٤٥٨,٣٩٤
المستوى ٤	٣,٨٠٦,٩١٨	٨٣١,١٥١	-	٤,٦٣٨,٠٦٩
المستوى ٥	١,٤٦٠,٧٩٧	٢٠١,٢٩١	-	١,٦٦٢,٠٨٨
المستوى ٦	١,٩٢٥,٣٣١	٤,٦٩٥,٥٦٩	-	٦,٦٢٠,٩٠٠
المستوى ٧	١,٠٢٥,٩١٦	٢,٥٤٨,٦١٤	-	٣,٥٧٤,٥٣٠
مستويات التعثر ٨ - ١٠	٢٠٠,٠٠٠	٦٤٧,٩١٧	١,٥١٨,٩٠٩	٢,٣٦٦,٨٢٦
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	**١٢,٨٧٦,٩٢٦**	**٨,٩٢٥,١٢٢**	**١,٥١٨,٩٠٩**	**٢٣,٣٢٠,٩٥٧**
مخصص خسائر الانخفاض في القيمة	(٧٠,٨٧٠)	(١,١٦٨,٤٢٢)	(٧٦٧,٦١٨)	(٢,٠٠٦,٩١٠)
صافي القيمة الدفترية	**١٢,٨٠٦,٠٥٦**	**٧,٧٥٦,٧٠٠**	**٧٥١,٢٩١**	**٢١,٣١٤,٠٤٧**

تصنيف المصرف المركزي في الإمارات العربية المتحدة للقروض والسلفيات

٢٠٢٢	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات				
عادية	١٠,٧٦٤,٩٤٨	١,٤٧٤,٧٠٠	١٢٣,٦٨٢	١٢,٣٦٣,٣٣٠
قروض أخرى مراقبة بصورة استثنائية	-	١,٠٤٠,٣٩٧	-	١,٠٤٠,٣٩٧
دون المستوى	١,٠٨٥,٦٦٣	٢,٤٠٤,٨٤٤	٥٤,٧٧٣	٣,٥٤٥,٢٨٠
مشكوك في تحصيلها	١٩٩,٦٨٦	٣,٨٥١,١٥٩	٣٤٩,١٣٩	٤,٣٩٩,٩٨٤
خسارة	-	١,٢٢٨,٧٧٢	٧٦١,٠٣٦	١,٩٨٩,٨٠٨
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	**١٢,٠٥٠,٢٩٧**	**٩,٩٩٩,٨٧٢**	**١,٢٨٨,٦٣٠**	**٢٣,٣٣٨,٧٩٩**
مخصص خسائر الانخفاض في القيمة	(٨٠,٦١٨)	(١,٢٩٥,٩٣٠)	(٣٨٨,٠٥٣)	(١,٧٦٤,٦٠١)
صافي القيمة الدفترية	**١١,٩٦٩,٦٧٩**	**٨,٧٠٣,٩٤٢**	**٩٠٠,٥٧٧**	**٢١,٥٧٤,١٩٨**

٢٠٢١	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	الإجمالي
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات				
عادية	١٠,٩٩٠,٩٨٠	٧٥٥,٠٥٠	٢٩,٦٠٥	١١,٧٧٥,٦٣٥
قروض أخرى مراقبة بصورة استثنائية	٤,٤٣٣	٩٣,٣٢٤	-	٩٧,٧٥٧
دون المستوى	١,٦٤١,٢٧٩	٥,٩٨٣,٢٢٤	٢٠٦	٧,٦٢٤,٧٠٩
مشكوك في تحصيلها	٢٠٠,٠٠٠	١,٨٩٦,٣١٥	١,٢٤٢,٩٧٩	٣,٣٣٩,٢٩٤
خسارة	-	١٥٩,١٨٥	٢٣٠,٩١٧	٣٩٠,١٠٢
مجموع القيمة الدفترية الإجمالية	**١٢,٨٣٦,٦٩٢**	**٨,٨٨٧,٠٩٨**	**١,٥٠٣,٧٠٧**	**٢٣,٢٢٧,٤٩٧**
مخصص خسائر الانخفاض في القيمة	(٧٠,٧٣٩)	(١,١٦٣,٧٨١)	(٧٥٦,٠٢١)	(١,٩٩٠,٥٤١)
صافي القيمة الدفترية	**١٢,٧٦٥,٩٥٣**	**٧,٧٢٣,٣١٧**	**٧٤٧,٦٨٦**	**٢١,٢٣٦,٩٥٦**

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لبنود بيان المركز المالي، بما في ذلك المطلوبات المحتملة والمطلوبات. يظهر أقصى قدر من التعرض، قبل تأثير التخفيف عن طريق استخدام التحسينات الرئيسية واتفاقيات الضمان.

		٢٠٢٢	٢٠٢١
		ألف درهم	ألف درهم
أرصدة لدى المصارف المركزية	٦	٣,٨٦٨,٧٢٧	٣,١٣٢,٣٦١
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٧	١١٣,٨٩٧	٦٤,٣٥٤
قروض وسلفيات، بالصافي	٨	٢١,٦٢٣,٢٦٧	٢١,٣١٤,٠٤٧
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	٩	٧,٣٣٥,١٦٠	٤,٣٥١,٢٤٧
موجودات أخرى (باستثناء المبالغ المدفوعة مقدما والموجودات غير المالية الأخرى)	٣٤	١,٢٦٥,٣٦٣	١,٢٨٦,٢١٤
الإجمالي		**٣٤,٢٠٦,٤١٤**	**٣٠,١٤٨,٢٢٣**
اعتمادات مستندية	٢٣	٣٢١,٩٦٦	١,٠١٥,٠٥٢
ضمانات	٢٣	١,٥٨٨,١٢٣	١,٥٠٠,٨٥٥
ارتباطات غير قابلة للإلغاء لتقديم تسهيلات ائتمانية	٢٣	١,٢١٨,١٨٤	١,٠٣٩,٣٩١
الإجمالي		**٣,١٢٨,٢٧٣**	**٣,٥٥٥,٢٩٨**
مجموع التعرض لمخاطر الائتمان		**٣٧,٣٣٤,٦٨٧**	**٣٣,٧٠٣,٥٢١**

حيثما تم قيد الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ الواردة أعلاه تُمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان، وليس أقصى تعرض قد ينشأ في المستقبل كنتيجة للتغيرات في القيم.

تحليل أعمار القروض متأخرة السداد ولم تتعرض لانخفاض القيمة حسب الموجودات المالية داخل بيان المركز المالي

	أقل من ٣٠ يوماً ٢٠٢٢	٣١ إلى ٨٩ يوما ٢٠٢٢	أكثر من ٩٠ يوماً ٢٠٢٢	الإجمالي ٢٠٢٢
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات	٣٢	٦٤٤	٤٣٠,٦٠٦	٤٣١,٢٨٢

	أقل من ٣٠ يوماً ٢٠٢١	٣١ إلى ٨٩ يوما ٢٠٢١	أكثر من ٩٠ يوماً ٢٠٢١	الإجمالي ٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات	٥,٣٠٠	٦١,٣٩٥	١٧٨,١٢٠	٢٤٤,٨١٥

ضمانات محتفظ بها مقابل قروض وسلفيات

إن القيمة العادلة للضمانات التي تحتفظ بها المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مقابل قروض وسلفيات متأخرة السداد ولم تتعرض لانخفاض القيمة تغطي ١١٠٪ (٢٠٢١: ١٤١٪) من الرصيد القائم. لكل قرض، يتم تحديد قيمة الضمان المعلن عنه بحد أقصى للمبلغ الرمزي للقرض المحتفظ به مقابله.

القيمة الدفترية حسب فئة الموجودات المالية داخل بيان المركز المالي، والتي تمت إعادة التفاوض بشأن الشروط الخاصة بها

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	ألف درهم	ألف درهم
قروض وسلفيات	**٥,٧٦٦,٦٦٣**	٤,٦٤٤,٠٦٠

القروض المنخفضة القيمة

إن القروض المنخفضة القيمة هي قروض تحدد المجموعة احتمال عدم تحصيل المبلغ الأساسي والفائدة المستحقة بموجب شروط اتفاقيات التعاقد وتصنف هذه القروض ضمن تصنيف الفئات من ٨ إلى ١٠ بموجب نظام تصنيف مخاطر الائتمان الداخلية للمجموعة.

سياسة الشطب

تشطب المجموعة القرض أو الأوراق المالية (وأي مخصصات متعلقة بخسائر الانخفاض في القيمة) عندما تحدد المجموعة ان القروض/ الأوراق المالية غير قابلة للتحصيل. إن هذا التحديد يتم بعد الأخذ بعين الاعتبار بعض المعلومات مثل ظهور تغييرات جوهرية في الموقف المالي للمقترض/ المصدر حيث يتبين عدم تمكن المقترض/المصدر من تسديد الالتزام، أو أن تكون المتحصلات من الرهونات غير كافية لتسديد كامل التعرض. تحتفظ المجموعة بضمانات مقابل القروض والسلف وذلك بشكل رهونات الممتلكات والسيارات والآلات، والهوامش النقدية، الودائع المربوطة، والضمانات وغيرها. توافق المجموعة على ضمانات في الغالب من بنوك محلية لديهم سمعة جيدة أو بنوك عالمية، شركات كبيرة محلية وشركات عالمية، وأفراد لديهم صافي قيم ائتمانية عالية. قدّرت الإدارة القيمة العادلة للضمانات بمبلغ ١٣,٢ مليار درهم (٢٠٢١: ١٤,٣ مليار درهم) منها ٤٩٩ مليون درهم ضمانات مقابل المرحلة ٣ من القروض والسلفيات (٢٠٢١: ١٧٢ مليون درهم). تتضمن القيمة العادلة للضمانات ودائع نقدية غير مرهونة يتمتع البنك بحق تخفيضها من التسهيلات الممنوحة. تنشأ مخاطر التركز عندما يزاول عدد من الأطراف المقابلة أنشطة تجارية مماثلة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية او يكون لها سمات اقتصادية مماثلة، الأمر الذي يجعل قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تتأثر بصورة مماثلة بالتغيرات الاقتصادية أو السياسية أو الظروف الأخرى. تقوم المجموعة بقياس تعرضها للمخاطر الائتمانية استنادا الى إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية ناقصا المبالغ التي تمت مقاصتها والأرباح المعلقة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يتم بيان تركز مخاطر الائتمان حسب قطاع العمل فيما يتعلق بذمم التمويل المدينة في الإيضاحين ٨د و٨هـ. يتم بيان تركز مخاطر الائتمان حسب التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات والاستثمارات المالية في الإيضاحين ٨ج.

إدارة مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي تلك المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمطلوباتها المالية.

وبالإضافة إلى عملياتها المتعلقة بالائتمان، تتمتع اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر بصلاحيات واسعة منحها إياها مجلس الإدارة من أجل إدارة هيكلة موجودات ومطلوبات المجموعة وإستراتيجية التمويل. وتجري اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر مراجعة لمعدلات السيولة وهيكلة الموجودات والمطلوبات وتعرضات معدلات الفوائد والعملات الأجنبية ومتطلبات المعدلات الداخلية والقانونية وتمويل الفجوات والأوضاع السوقية العالمية والداخلية الاقتصادية والمالية. وتضع اللجنة التنفيذية ولجنة المخاطر توجيهات إدارة مخاطر السيولة لأعمال المجموعة وذلك على إثر المراجعة التي تجريها.

تراقب الإدارة العليا للمجموعة السيولة بشكل يومي مستخدمة نموذج لمحاكاة معدلات الفائدة لقياس ومراقبة حساسية معدلات الفوائد وسيناريوهات تغيرات معدلات الفوائد. تضم اللجنة التنفيذية رئيس مجلس الإدارة واربعة أعضاء من مجلس الإدارة بالإضافة إلى المدير العام. وتجتمع اللجنة التنفيذية مرة أو أكثر كل ٤٥ يوم وذلك حسب المتطلبات. ويتطلب النصاب القانوي حضور جميع الأعضاء اجتماعات اللجنة على أن تصدر قراراتها بالإجماع. تدير المجموعة السيولة لديها بموجب متطلبات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتوجيهات الداخلية للمجموعة. حدد المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة متطلبات احتياطي معدل النقد على إجمالي الودائع على أن يتراوح بين ١٪ للودائع لأجل و١٤٪ للودائع تحت الطلب وذلك حسب فترة الإيداعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة يتطلب أن تحتفظ البنوك الخاضعة للتنظيم بموجب نظام نسبة الأصول السائلة المؤهلة (ELAR) بمخزون من الأصول السائلة عالية الجودة (HQLA)، كحاجز ضد تدفقات الودائع الخارجة غير المتوقعة، بحد أدنى ١٠ ٪ (تم تخفيضه خلال جائحة Covid-١٩ إلى ٧٪) من جميع الودائع. تلتزم المجموعة بهذه اللائحة في جميع الأوقات، وتطبق معيارًا أعلى في إرشاداتها الداخلية. كما ويفرض المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة معدل استخدام إلزامي يبلغ ١:١ حيث إن القروض والسلف (تضم إيداعات بين البنوك التي لديها تاريخ استحقاق أكثر من ثلاثة أشهر) لا يجب أن تزيد عن الأموال الثابتة. وتعرف الأموال الثابتة من قبل المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة على أنها تعني الأموال الحرة للمجموعة، الإيداعات بين البنوك والتي لديها فترة استحقاق تزيد عن ستة أشهر وودائع العملاء الثابتة. وللحماية مقابل مخاطر السيولة لقد نوعت المجموعة مصادر أموالها وتقوم بإدارة موجوداتها آخذة بعين الاعتبار السيولة، ومحاولة الحفاظ على أفضل النسب بين النقد ومعادلات النقد والاستثمارات المدرجة التي لها سيولة تسييل. تقوم لجنة المخاطر بإعداد ومراقبة معدلات السيولة، ومراجعة وتطوير سياسات المجموعة لإدارة السيولة للتأكد من استيفاء المجموعة لالتزاماتها وقت استحقاقها. أوكلت مسؤولية إدارة مخاطر السيولة وفقاً للمعايير التي وضعتها لجنة المخاطر إلى لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO) والتي تتألف من مدير عام (العمليات) وكبار المسؤولين التنفيذيين في قسم الخزينة والتمويل وإدارة الأموال والائتمان والعمليات والاستثمار.

ينطوي المنهج الذي تتبعه المجموعة لإدارة السيولة على التأكد من وجود سيولة كافية بشكل دائم لمقابلة مطلوباتها عند استحقاقها وذلك خلال الأوضاع العادية والإجهادية وذلك بدون تكبد خسائر غير مقبولة أو أضرار محتملة لسمعة المجموعة.

يقوم قسم الخزينة بالاتصال بوحدات العمل الأخرى بخصوص ملخصات السيولة للموجودات والمطلوبات المالية وتفاصيل التدفقات النقدية المتوقعة التي ستنتج من الأعمال المستقبلية المتوقعة. ويحتفظ قسم الخزينة بمحفظة موجودات مسيلة للتأكد من أن السيولة متوفرة من خلال أعمال المجموعة ككل.

تتم مراجعة الوضع اليومي للسيولة ويتم القيام بخصومات سيولة إجهاديه بشكل منتظم وذلك تحت سيناريوهات متنوعة تغطي كلٍ من أوضاع السوق العادية والأوضاع الإجهادية. إن جميع سياسات وإجراءات السيولة تخضع لمراجعة وموافقة المجلس. تقوم الإدارة العليا بمراجعة جدول الوضع اليومي الذي يوضح مراكز السيولة والعملات الأجنبية للمجموعة، ويتم إعداد تقرير ملخص يضم أية إستثناءات والخطوات التي يتعين إتباعها لتصحيح الوضع، مع رفع هذا التقرير إلى لجنة المخاطر.

التعرض لمخاطر السيولة

إن المقياس الرئيسي المستخدم من قبل المجموعة لقياس مخاطر السيولة هي التسليفات إلى مصادر الأموال المستقرة (مقياس نظامي) والذي يبلغ ٨٤٫٦٠٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٢٠٢١: ٨٤٫٤٨٪). بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة باستخدام المعدلات/ المعلومات التالية بصورة مستمرة لقياس مخاطر السيولة:

- معدل الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات؛
- معدل صافي القروض إلى الودائع؛
- نسب بازل ٣ (السلف إلى نسبة الموارد المستقرة، ونسبة الموجودات السائلة المؤهلة إلخ) تتم مراقبتها داخليا ويتم اطلاع مجلس الادارة عليها بشكل ربع سنوي.

فيما يلي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ على أساس الفترة المتبقية من تاريخ البيان المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي:

	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة واحدة ألف درهم	بدون استحقاق ثابت ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٣,٨٣٦,٧٢٦	١,٠٧٠	٣٠,٩٣١	٨٠,٣٨٠	**٣,٩٤٩,١٠٧**
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	١١٣,٨٩٧	-	-	-	**١١٣,٨٩٧**
قروض وسلفيات، بالصافي	٤,٦٤٨,٣٨٥	٢,٢٦٨,١٣٦	١٤,٧٠٦,٧٤٦	-	**٢١,٦٢٣,٢٦٧**
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	١٥٤,٣٦٧	-	-	٢٧٩,٩٤١	**٤٣٤,٣٠٨**
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	٧,٣٣٢,٨٨٤	-	١,٨٤٦	٤٣٠	**٧,٣٣٥,١٦٠**
استثمارات عقارية	-	-	-	١,١٥٨,١٠٩	**١,١٥٨,١٠٩**
موجودات أخرى غير ملموسة	-	-	-	٢٢,٠٥٥	**٢٢,٠٥٥**
موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون	-	-	-	١,٢٢٧,٨٢١	**١,٢٢٧,٨٢١**
موجودات أخرى	١,٠٤٠,٧٩٣	٥,٢٥٢	٢٠٨,١٠٠	-	**١,٢٥٤,١٤٥**
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	٦,٣٨٨	-	-	-	**٦,٣٨٨**
ممتلكات ومعدات	-	-	-	٢٧٨,٠٧٤	**٢٧٨,٠٧٤**
مجموع الموجودات	**١٧,١٣٣,٤٤٠**	**٢,٢٧٤,٤٥٨**	**١٤,٩٤٧,٦٢٣**	**٣,٠٤٦,٨١٠**	**٣٧,٤٠٢,٣٣١**
المطلوبات					
ودائع العملاء	١١,٨٦٦,٦٩٠	١٢,٩٩٧,٨١٤	٤١٦,٦٢٧	-	**٢٥,٢٨١,١٣١**
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	٦٦٢,٣٣٣	-	-	-	**٦٦٢,٣٣٣**
قروض إعادة الشراء	٥,٠٠٣,٥٥٢	-	-	-	**٥,٠٠٣,٥٥٢**
مطلوبات أخرى	١,٨٨٠,٦٠١	١,٤١٧	١٩,٥٢٠	-	**١,٩٠١,٥٣٨**
سندات مصدرة	٤٥٩,٠١٨	٣٩٧,٢٦٩	٢,٢٠٣,١٣٤	-	**٣,٠٥٩,٤٢١**
مجموع المطلوبات	**١٩,٨٧٢,١٩٤**	**١٣,٣٩٦,٥٠٠**	**٢,٦٣٩,٢٨١**	**-**	**٣٥,٩٠٧,٩٧٥**
صافي فجوة السيولة	**(٢,٧٣٨,٧٥٤)**	**(١١,١٢٢,٠٤٢)**	**١٢,٣٠٨,٣٤٢**	**٣,٠٤٦,٨١٠**	**١,٤٩٤,٣٥٦**

فيما يلي تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ على أساس الفترة المتبقية من تاريخ البيان المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي:

	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة واحدة ألف درهم	بدون استحقاق ثابت ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٢,٩٧٩,٣٢٥	٢٣,٥٠٨	٥٦,٧٥٦	١٦٣,٧٦٨	٣,٢٢٣,٣٥٧
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٥٨,٧٧٢	٥,٥٨٢	-	-	٦٤,٣٥٤
قروض وسلفيات، بالصافي	٥,١٤٠,٢٠٥	١,٧١٨,٣٦٢	١٤,٤٥٥,٤٨٠	-	٢١,٣١٤,٠٤٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	١٧٢,٩٤٧	-	-	٣١٣,٨٠٨	٤٨٦,٧٥٥
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	٤,٣٤٦,٩٠٧	٤٨٧	٣,١٣٣	٧٢٠	٤,٣٥١,٢٤٧
استثمارات عقارية	-	-	-	١,٠٩١,٥٤٣	١,٠٩١,٥٤٣
موجودات أخرى غير ملموسة	-	-	-	٢٢,٠٧٥	٢٢,٠٧٥
موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون	-	-	-	١,٤٤٨,٨٠٠	١,٤٤٨,٨٠٠
موجودات أخرى	٩٥٧,٧٠٦	١٦٨,٠٩٨	١٤٤,٨٢٣	-	١,٢٧٠,٦٢٧
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر	٩,٠٨٣	-	-	-	٩,٠٨٣
ممتلكات ومعدات	-	-	-	٢٨٠,١٧٠	٢٨٠,١٧٠
مجموع الموجودات	**١٣,٦٦٤,٩٤٥**	**١,٩١٦,٠٣٧**	**١٤,٦٦٠,١٩٢**	**٣,٣٢٠,٨٨٤**	**٣٣,٥٦٢,٠٥٨**
المطلوبات					
ودائع العملاء	١١,٩٥٦,٦٦٠	١١,٤٥٣,٧٩٨	٣٤٥,٦٢٧	١,٣٣٤	٢٣,٧٥٧,٤١٩
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	٢٣٧,٩٩٥	-	-	-	٢٣٧,٩٩٥
قروض إعادة الشراء	٧٥٠,٠٠٠	-	-	-	٧٥٠,٠٠٠
مطلوبات أخرى	٢,٠٢٨,٨٨٥	٤,٧٧٣	١٨,٤٣٥	-	٢,٠٥٢,٠٩٣
سندات مصدرة	٢,٣٠٨,٢٠٤	٤٣٩,٦٥٥	٢,٦٠٥,٣٢٠	-	٥,٣٥٣,١٧٩
مجموع المطلوبات	**١٧,٢٨١,٧٤٤**	**١١,٨٩٨,٢٢٦**	**٢,٩٦٩,٣٨٢**	**١,٣٣٤**	**٣٢,١٥٠,٦٨٦**
صافي فجوة السيولة	**(٣,٦١٦,٧٩٩)**	**(٩,٩٨٢,١٨٩)**	**١١,٦٩٠,٨١٠**	**٣,٣١٩,٥٥٠**	**١,٤١١,٣٧٢**

إدارة مخاطر السوق

مخاطر السوق هي تلك المخاطر التي ينتج عنها تقلبات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نظراً للتغيرات في السوق مثل معدلات الفوائد وأسعار العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. تقوم المجموعة بتصنيف التعرض إلى مخاطر السوق إما لمخاطر تجارية أو مخاطر غير تجارية أو بنكية.

أ) مخاطر السوق – المحافظ التجارية

قام المجلس التنفيذي بوضع حدود لدرجة المخاطر المقبولة لإدارة المحفظة التجارية. تحتفظ المجموعة بمحفظة استثمارية متنوعة بصورة جيدة. لإدارة مخاطر السوق في المحافظ التجارية، تحتفظ المجموعة بدرجة محدودة من مخاطر السوق بناءً على السياسات المختارة والتي تقوم الإدارة العليا بمراقبتها بشكل مستمر. تتكون المحفظة التجارية للمجموعة بشكل رئيسي من أدوات حقوق الملكية في شركات مدرجة بالأسواق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. ولهذا فإن مخاطر السوق للمحفظة التجارية مقتصرة على مخاطر أسعار الأسهم. إن مخاطر أسعار الأسهم تمثل مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم المدرجة ضمن المحافظ التجارية للمجموعة نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. فيما يلي حساسية استثمارات حقوق الملكية لدى المجموعة نتيجة تغير مقبول في مؤشرات الأسهم مع إبقاء باقي المتغيرات ثابتة:

مؤشرات السوق	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
	التغير في سعر السهم	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ التأثير على الدخل	التغير في سعر السهم	التأثير على الدخل
	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
أسواق أسهم عالمية	+١٪	١,٥٤٤	+١٪	١,٧٢٩
أسواق أسهم عالمية	-١٪	(١,٥٤٤)	-١٪	(١,٧٢٩)

ب) مخاطر السوق – المحافظ غير التجارية أو البنكية

تنشأ مخاطر السوق للمحافظ غير التجارية أو البنكية بشكل رئيسي على إثر التغيرات في سعر الفائدة، وتعرضات أسعار العملات الأجنبية وتغيرات أسعار الأسهم.

١) مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من الاحتمال في أن التغيرات في سعر الفائدة قد تؤثر على قيم الأدوات المالية. تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة عدم مطابقة قيمة الموجودات والمطلوبات إضافة إلى الفجوات بها. تستخدم المجموعة نماذج المحاكاة لقياس ومراقبة حساسية معدلات الفوائد بصورة دورية ويتم تحليل ومراجعة النتائج من قبل الإدارة العليا. حيث إن معظم موجودات ومطلوبات المجموعة المالية هي بمعدلات عائمة، بالتالي فإن القروض وإيداعات العملاء يتم إعادة تسعيرها بشكل متزامن ويتم الحصول على تحوط طبيعي وبالتالي يتم تقليل مخاطر معدلات أسعار الفائدة. إضافة إلى ذلك فإنه يتم إعادة تسعير موجودات ومطلوبات المجموعة المالية سنوياً وبالتالي يتم الحد من مخاطر معدلات أسعار الفائدة.

فيما يلي حساسية أسعار الفائدة للمجموعة بناءً على أساس ترتيبات إعادة تسعير الفائدة أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢:

	المتوسط المرجح للعائد الفعلي المعدل	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة واحدة ألف درهم	حساسية لغير سعر الفائدة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٤,٢٨٪	-	٤,٤٠٠	٣٦,٣٩٧	٣,٩٠٨,٣١٠	٣,٩٤٩,١٠٧
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٠,٠٠٪	١١٠,٢١٤	-	-	٣,٦٨٣	١١٣,٨٩٧
قروض وسلفيات، بالصافي	٥,٤٦٪	١٢,٠٤٢,٩٨٠	٤٥٨,٤٣٩	٩,٠٥٤,٩٥٨	٦٦,٨٩٠	٢١,٦٢٣,٢٦٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة		-	-	-	٤٣٤,٣٠٨	٤٣٤,٣٠٨
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	١,٧٤٪	-	-	-	١,٨٣٦	٧,٣٣٥,١٦٠
استثمارات عقارية		-	٧,٣٣١,٠١٩	٢,٣٠٥	١,٨٣٦	١,١٥٨,١٠٩
موجودات أخرى غير ملموسة		-	-	-	١,١٥٨,١٠٩	٣٢,٠٥٥
موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون		-	-	-	٣٢,٠٥٥	١,٢٢٧,٨٢١
موجودات أخرى		-	-	-	١,٢٢٧,٨٢١	١,٢٥٤,١٤٥
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر		-	-	-	١,٢٥٤,١٤٥	٦,٣٨٨
ممتلكات ومعدات، بالصافي		-	-	-	٦,٣٨٨	٢٧٨,٠٧٤
مجموع الموجودات		**١٢,١٥٣,١٩٤**	**٧,٧٩٣,٨٥٨**	**٩,٠٩٣,٦٦٠**	**٨,٣٦١,٦١٩**	**٣٧,٤٠٢,٣٣١**
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع العملاء	٣,٢٥٪	١١,٤٠٥,٦٣٦	١٣,٢٩٨,٣٣٤	٤١٦,٦٢٧	١٦٠,٥٤٤	٢٥,٢٨١,١٣١
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	٤,٧٥٪	٦٦١,٢٣٤	-	-	١,٠٩٩	٦٦٢,٣٣٣
قروض إعادة الشراء	٤,٨٤٪	١٠٣,٥٥٢	-	-	٤,٩٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٣,٥٥٢
مطلوبات أخرى		-	-	-	١,٩٠١,٥٣٨	١,٩٠١,٥٣٨
سندات مصدرة	٣,٥٣٪	-	٣,٠٥٩,٤٢١	-	-	٣,٠٥٩,٤٢١
حقوق الملكية		-	-	-	١,٤٩٤,٣٥٦	١,٤٩٤,٣٥٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**١٢,١٧٠,٤١٢**	**١٦,٣٥٧,٧٥٥**	**٤١٦,٦٢٧**	**٨,٤٥٧,٥٣٧**	**٣٧,٤٠٢,٣٣١**
فجوة البنود المدرجة في بيان المركز المالي		(١٧,٢١٨)	(٨,٥٦٣,٨٩٧)	٨,٦٧٧,٠٣٣	(٩٥,٩١٨)	-
فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة		(١٧,٢١٨)	(٨,٥٨١,١١٥)	٩٥,٩١٨	-	-

فيما يلي حساسية أسعار الفائدة للمجموعة بناءً على أساس ترتيبات إعادة تسعير الفائدة أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

	المتوسط المرجح للعائد الفعلي المعدل	خلال ٣ أشهر ألف درهم	أكثر من ٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أكثر من سنة واحدة ألف درهم	حساسية لغير سعر الفائدة ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
الموجودات						
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	٪٠,٢٩	-	٦,٠٩٨	٦٨,٢٩٣	٣,١٤٨,٩٦٦	٣,٢٢٣,٣٥٧
ودائع وأرصدة مستحقة من البنوك	٪٠,٠٠	٥٢,٧٩٢	٥,٥٨٢	-	٥,٩٨٠	٦٤,٣٥٤
قروض وسلفيات، بالصافي	٪٤,٩٤	١٣,٠٧٨,٤٣٢	٦,٩٦٤,٦٢٥	١,٢١١,٣١٣	٥٩,٦٧٧	٢١,٣١٤,٠٤٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة	-	-	-	-	٤٨٦,٧٥٥	٤٨٦,٧٥٥
استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	٪١,٩٩	٣٤٥	٤,٣٤٧,١٦٤	١,٢١٦	٢,٥٢٣	٤,٣٥١,٢٤٧
استثمارات عقارية	-	-	-	-	١,٠٩١,٥٤٣	١,٠٩١,٥٤٣
موجودات أخرى غير ملموسة	-	-	-	-	٢٢,٠٧٥	٢٢,٠٧٥
موجودات مستحوذ عليها مقابل سداد ديون	-	-	-	-	١,٤٤٨,٨٠٠	١,٤٤٨,٨٠٠
موجودات أخرى	-	-	-	-	١,٢٧٠,٦٢٧	١,٢٧٠,٦٢٧
موجودات مشتقة محتفظ بها لإدارة المخاطر					٩,٠٨٣	٩,٠٨٣
ممتلكات ومعدات، بالصافي					٢٨٠,١٧٠	٢٨٠,١٧٠
مجموع الموجودات	-	**١٣,١٣١,٥٦٩**	**١١,٣٢٣,٤٦٩**	**١,٢٨٠,٨٢٢**	**٧,٨٣٦,١٩٨**	**٣٣,٥٦٢,٠٥٨**
المطلوبات وحقوق الملكية						
ودائع العملاء	٪٢,١١	١١,٣٥٤,٩٦٣	١١,٨٢٧,٧٣٦	٣٤٥,٦٢٧	٢٢٩,٠٩٣	٢٣,٧٥٧,٤١٩
ودائع وأرصدة مستحقة للبنوك	٪٠,٤١	٢٣٦,٣٤٤	-	-	١,٦٥١	٢٣٧,٩٩٥
قروض إعادة الشراء	٪٠,٦٥	٧٥٠,٠٠٠	-	-	-	٧٥٠,٠٠٠
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	٢,٠٥٢,٠٩٣	٢,٠٥٢,٠٩٣
سندات مصدرة	٪٣,٥٦	-	٥,٣٥٣,١٧٩	-	-	٥,٣٥٣,١٧٩
حقوق الملكية	-	-	-	-	١,٤١١,٣٧٢	١,٤١١,٣٧٢
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**١٢,٣٤١,٣٠٧**	**١٧,١٨٠,٩١٥**	**٣٤٥,٦٢٧**	**٣,٦٩٤,٢٠٩**	**٣٣,٥٦٢,٠٥٨**
فجوة البنود المدرجة في بيان المركز المالي		**٧٩٠,٢٦٢**	**(٥,٨٥٧,٤٤٦)**	**٩٣٥,١٩٥**	**٤,١٣١,٩٨٩**	-
فجوة حساسية أسعار الفائدة المتراكمة		**٧٩٠,٢٦٢**	**(٥,٠٦٧,١٨٤)**	**(٤,١٣١,٩٨٩)**	-	-

إن سعر الفائدة الفعال (العائد الفعلي) للأداة المالية النقدية هو المعدل الذي عندما يتم استخدامه في حساب القيمة الحالية، ينتج عنه القيمة المدرجة للأداة بدون البنود غير الخاضعة للفوائد. إن المعدل هو معدل تاريخي للأدوات ذات المعدل الثابت التي تظهر بالتكلفة المطفأة، ومعدل السوق الحالية للأدوات ذات معدل الفائدة العائم أو الأدوات التي تظهر بالقيمة العادلة. يظهر الجدول التالي حساسية بيان الدخل أو الخسارة الموحد وحقوق الملكية للمجموعة نتيجة تغير محتمل ومنطقي في معدلات الفائدة مع إبقاء باقي المتغيرات ثابتة. إن حساسية بيان الدخل هو تأثير التغير المفترض في معدل الفائدة على صافي إيرادات الفوائد لسنة واحدة بناءً على الموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية والمطلوبات المالية ذات معدلات الفائدة المعومة بما في ذلك التأثير على أدوات التحوط كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ نتيجة التغير المحتمل في معدلات الفائدة. يتم احتساب حساسية حقوق الملكية بإعادة تقييم الفائدة الثابتة بما في ذلك تأثير أدوات التحوط المتعلقة بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ نتيجة تغير محتمل في معدلات الفائدة. يتم تحليل حساسية حقوق الملكية على أساس مدة الاستحقاق للأصل أو عقد المقايضة. يتم مراقبة جميع حسابات البنك المتعرضة وتحليلها لتركيزات العملات ويتم إظهار الحساسيات المتعلقة بها بآلاف الدراهم.

٢٠٢٢ العملة	الزيادة في الأساس	حساسية إيرادات الفوائد	حساسية حقوق الملكية
درهم	+٢٠٠	(٦,٦٤٢)	(٦,٦٤٢)
دولار أمريكي	+٢٠٠	(٣٣,٤٥١)	(٣٣,٤٥١)
أخرى	+٢٠٠	(١,٨٩٦)	(١,٨٩٦)
درهم	-٢٠٠	٦,٦٤٢	٦,٦٤٢
دولار أمريكي	-٢٠٠	٣٣,٤٥١	٣٣,٤٥١
أخرى	-٢٠٠	١,٨٩٦	١,٨٩٦

٢٠٢١ العملة	الزيادة في الأساس	حساسية إيرادات الفوائد	حساسية حقوق الملكية
درهم	+٢٠٠	(٥٦,٧١٠)	(٥٦,٧١٠)
دولار أمريكي	+٢٠٠	(٧,٧٥٧)	(٧,٧٥٧)
أخرى	+٢٠٠	(٢١٣)	(٢١٣)
درهم	-٢٠٠	٥٦,٧١٠	٥٦,٧١٠
دولار أمريكي	-٢٠٠	٧,٧٥٧	٧,٧٥٧
أخرى	-٢٠٠	٢١٣	٢١٣

٢) مخاطر العملة

تتمثل مخاطر العملة في مخاطر تغير قيم الأدوات المالية نتيجة تغير في معدلات العملات الأجنبية. إن مجلس الإدارة يضع حدود لمستويات التركيزات لكل عملة والتي يتم مراقبتها بشكل يومي، كما يتم استخدام أدوات تحوط للتأكد من إبقاء تركيزات المجموعة في العملات الأجنبية ضمن الحدود. تمول موجودات المجموعة بصورة رئيسية بنفس العملات التي يتم التعامل بها وذلك لتقليل مخاطر المجموعة تجاه العملات الأجنبية. تتعرض المجموعة لمخاطر العملات الأجنبية ضمن سياق أعمالها الاعتيادية بتمويل نشاطات عملائها. يقوم المجلس التنفيذي بوضع حدود لمستوى التعرض لكل عملة وذلك للمراكز الليلية واليومية والتي يتم مراقبتها من قبل الإدارة العليا. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، لم يكن لدى المجموعة صافي تعرض جوهري للعملات، كما كانت جميع التعرضات ضمن الحدود المعتمدة من قبل المجلس التنفيذي. وبما ان الدرهم الاماراتي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى مربوطة حاليا بالدولار الامريكي، فان الارصدة بالدولار الامريكي لا تعتبر انها تمثل مخاطر عملة مهمة. يوضح الجدول أدناه العملات الأجنبية التي لدى المجموعة تعرضات جوهرية لها:

	٢٠٢٢ **ألف درهم** **ما يعادله** **طويل (قصير)**	٢٠٢١ ألف درهم ما يعادله طويل (قصير)
اليورو	**(١,٣٦٧)**	-
الجنيه الاسترليني	**(٢١٤)**	(٤٦٠)
الدولار الاسترالي	**-**	(٦)
الفرنك السويسري	**(٧٣)**	-

إن التحليل الموضح أدناه يحتسب تأثير تغير محتمل في معدل العملات مقابل درهم الإمارات العربية المتحدة مع إبقاء باقي المتغيرات الثابتة على بيان الأرباح أو الخسائر الموحد (نتيجة القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير التجارية الحساسة للعملة) وعلى حقوق الملكية (نتيجة تغير القيمة العادلة لعقود مقايضات العملة وعقود صرف عملات أجنبية آجلة مستخدمة للتحوط للتدفقات النقدية). يظهر التأثير الإيجابي زيادة محتملة في بيان الدخل أو الخسارة الموحد أو حقوق الملكية، بينما يظهر التأثير السلبي انخفاض محتمل في بيان الأرباح أو الخسائر الموحد أو حقوق الملكية.

(ألف درهم إماراتي)

تعرض العملة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**التغير في سعر العملة ٪**	**التغير في صافي الربح**	**التغير في حقوق الملكية**
اليورو	**+٥٪**	**(٦٨)**	**(٦٨)**
اليورو	**-٥٪**	**٦٨**	**٦٨**
الجنيه الاسترليني	**+٥٪**	**(١١)**	**(١١)**
الجنيه الاسترليني	**-٥٪**	**١١**	**١١**
الفرنك السويسري	**+٥٪**	**(٤)**	**(٤)**
الفرنك السويسري	**-٥٪**	**٤**	**٤**

(ألف درهم إماراتي)

تعرض العملة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	التغير في سعر العملة ٪	التغير في صافي الربح	التغير في حقوق الملكية
الجنيه الاسترليني	+٥٪	(٢٣)	(٢٣)
الجنيه الاسترليني	-٥٪	٢٣	٢٣

٣) مخاطر أسعار الأسهم

تمثل مخاطر أسعار الأسهم الانخفاض في القيمة العادلة للأسهم في محفظة المجموعة الاستثمارية غير التجارية نتيجة تغيرات محتملة مقبولة في معدلات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم الفردية. إن التأثير على استثمارات حقوق الملكية المدرجة للمجموعة كموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة تغير محتمل في مؤشرات الأسهم مع إبقاء باقي التغيرات ثابتة هي كما يلي:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	
مؤشرات السوق	**التغير في سعر السهم ٪**	**التغير في حقوق الملكية ألف درهم**	التغير في سعر السهم ٪	التغير في حقوق الملكية ألف درهم
أسواق أسهم عالمية	**+١٪**	**١,٢١٧**	+١٪	١,٤٠٣
أسواق أسهم عالمية	**-١٪**	**(١,٢١٧)**	-١٪	(١,٤٠٣)

المخاطر التشغيلية

تعرّف المخاطر التشغيلية على أنها المخاطر الناتجة عن مشاكل أنظمة التشغيل والأخطاء البشرية أو الغش والاحتيال أو العوامل الخارجية. وفي حالة فشل الضوابط بالعمل كما ينبغي، فإن مخاطر التشغيل قد تسبب تشويه للسمعة وعواقب قانونية وتنظيمية وبالتالي تؤدي إلى خسارة مالية. لا تستطيع المجموعة التخلص من جميع المخاطر التشغيلية، ولكن بوجود إطار للضوابط الرقابية ومن خلال المراقبة والاستجابة للمخاطر المحتملة، فيكون باستطاعة المجموعة تقليل هذه المخاطر. تشتمل الضوابط الرقابية وجود فصل فعّال في المهام، والاستخدام وإجراءات التسويات وتدريب الموظفين وإجراءات التقييم، بما في ذلك استخدام التدقيق الداخلي.

٣٧ كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

تهدف المجموعة عند إدارة رأس المال، وهو مفهوم أشمل من «حقوق الملكية» في بيان المركز المالي الموحد، إلى ما يلي:

- الالتزام بمتطلبات رأس المال وفق التعليمات والتوجيهات الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- المحافظة على مقدرة المجموعة على الاستمرار في العمل وزيادة العائدات للمساهمين؛ و
- الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية بهدف مواصلة تطور أعمالها.

تراقب المجموعة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي له بشكل مستمر، مستعينة في ذلك بالتقنيات استنادا إلى المبادئ التطويرية التي وضعتها لجنة بازل والمصرف المركزي لدولة الامارات العربية المتحدة. وترفع المعلومات المطلوبة إلى لجنة الرقابة كل ثلاثة أشهر. تكون موجودات المجموعة مرجحة بالمخاطر بناء على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية التي تنطوي عليها. تتضمن مخاطر الائتمان المخاطر المدرجة في الميزانية العمومية وغير المدرجة بها. يتم تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر الخسائر في المراكز المالية المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية والناشئة عن الحركة في أسعار السوق وتتضمن مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية ومخاطر التعرض في حقوق الملكية ومخاطر السلع. ويتم تعريف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو غير الناجحة أو عن الأخطاء البشرية أو تعطل الأنظمة أو عن الأحداث الخارجية. فيما يلي تحليل رأس المال النظامي للمجموعة على شريحتين:

- رأس مال حقوق الملكية العادية الشريحة الأولى ويشتمل على رأس المال العادي، والاحتياطي القانوني والاحتياطي العام والأرباح المحتجزة، احتياطيات القيمة العادلة، بعد خصم الموجودات غير الملموسة، وتعديلات تنظيمية اخرى تتعلق بالعناصر المدرجة في حقوق الملكية ولكن يتم التعامل معها بشكل مختلف لأغراض كفاية راس المال بموجب ارشادات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- الشريحة الثانية لرأس المال يتكون من مخصص عام لا يتجاوز ١,٢٥٪ من اجمالي الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان.

فيما يلي الحد الادنى لمتطلبات كفاية راس المال كما هو موضح من قبل البنك المركزي:

- الحد الادنى لنسبة الشريحة الأولى لرأس المال هو ٧٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
- الحد الادنى لنسبة الشريحة الأولى هو ٨,٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان
- مجموع نسبة كفاية راس المال الاول هو ١٠,٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان

بالاضافة الى المستوى الاول لرأس المال هو ٧٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان، يجب الحفاظ على مخزن مؤقت الحماية الراس مالية قدره ٢,٥٪ من مجموعة الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان على شكل المستوى الاول. علاوة على ذلك، يجب الوفاء بمتطلبات العازلة الدورية المضادة باستخدام المستوى الاول. مستوى العازل الدوري المضادة ليتم اخطاره من قبل البنك المركزي لو يوجد متطلبات للعازل الدوري المضاد خلال السنة الحالية. لم تلتزم المجموعة بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجيًا وأعدت نسب كفاية رأس المال باستثناء تأثير التضخم المرتفع وترجمة العملة الناتجة عن العمليات اللبنانية.

بازل ٣

يتم احتساب نسب كفاية رأس المال بناءً على التعاميم الصادرة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واستناداً إلى استثناء محدد ورد من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بسبب ارتفاع مستوى عدم اليقين الذي يواجه الوضع المالي اللبناني كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٦. بناء على هذا الاستثناء المحدد، فإنّ حساب رأس المال لا يشمل تأثير التضخم المرتفع على العمليات اللبنانية وتحويل العملة الناتج عن العمليات اللبنانية. حيث يتم ترجمة المعلومات المالية للعمليات اللبنانية بسعر الصرف الرسمي لغرض حساب نسب كفاية رأس المال.

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف درهم (مدققة)	٣١ ديسمبر ٢٠٢١ ألف درهم (مدققة)
قاعدة رأس المال		
الشريحة الأولى لقاعدة رأس المال	**٣,٢٤٧,٧٣٥**	٢,٩٢٠,٤٧١
الشريحة الأولى لرأس المال الإضافي	**-**	-
الشريحة الأولى لرأس المال	**٣,٢٤٧,٧٣٥**	٢,٩٢٠,٤٧١
الشريحة الثانية لرأس المال	**٣٧١,٠٥٧**	٣٥٦,٦٠٢
مجموع قاعدة رأس المال	**٣,٦١٨,٧٩٢**	٣,٢٧٧,٠٧٣
الموجودات المرجحة حسب المخاطر:	**٢٩,٦٨٤,٥٨٨**	٢٨,٥٢٨,١٩٨
مخاطر الائتمان	**٣٣٦,٠٩٦**	٦٣٣,٧٥٧
مخاطر السوق	**١,٤٠٧,٧٩٣**	١,١٩٧,٧٠٢
المخاطر التشغيلية		
مجموع الموجودات المرجحة حسب المخاطر	**٣١,٤٢٨,٤٧٧**	٣٠,٣٥٩,٦٥٧
نسب رأس المال		
نسبة الأسهم العادية في الشريحة الأولى لرأس المال	**١٠,٣٣٪**	٩,٦٢٪
نسبة الشريحة الأولى من رأس المال	**١٠,٣٣٪**	٩,٦٢٪
مجموع نسبة رأس المال	**١١,٥١٪**	١٠,٧٩٪

لو كانت المجموعة قد أدرجت تأثير التضخم المرتفع وترجمة العملة الناتجة عن العمليات اللبنانية بعد ترجمة المعلومات المالية للعمليات اللبنانية بسعر الصيرفة لغرض حساب نسب كفاية رأس المال، فإن نسبة كفاية رأس المال الإجمالي الموحد، نسبة الشق الأول ونسبة حقوق الملكية العادية ٤,٩٨٪ و٤,٩٨٪ و٦,١٦٪ على التوالي (٢٠٢١: ٤,٤١٪ و٤,٤١٪ و٥,٥٨٪ على التوالي).

٣٨ القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة «هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لتحويل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في الأصل أو، في حالة غيابه، السوق الأكثر فائدة الذي يمكن للمجموعة الوصول إليه في ذلك التاريخ. تعكس القيمة العادلة للمطلوبات مخاطر عدم الأداء. عندما يتوفر واحد، تقيس المجموعة القيمة العادلة للأداة باستخدام السعر المعروض في سوق نشط لتلك الأداة. يُنظر إلى السوق على أنه «نشط» في حالة إجراء المعاملات المتعلقة بالموجودات أو المطلوبات بتكرار وحجم كافيين لتوفير معلومات التسعير بشكل مستمر. إذا لم يكن هناك سعر مدرج في سوق نشط، فإن المجموعة تستخدم تقنيات التقييم التي تزيد من استخدام المدخلات الملحوظة ذات الصلة وتقلل من استخدام المدخلات غير الملحوظة. تتضمن تقنية التقييم المختارة جميع العوامل التي يأخذها المشاركون في السوق في الاعتبار عند تسعير المعاملة. عادة أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة المالية عند الاعتراف المبدئي هو عادة سعر المعاملة - أي القيمة العادلة للمقابل المدفوع أو المستلم. إذا قررت المجموعة أن القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي تختلف عن سعر المعاملة وأن القيمة

العادلة لا يتم الاعتراف بها من خلال سعر مدرج في سوق نشط لأصل أو التزام متطابق وليس بناءً على تقنية تقييم التي تعتبر أي مدخلات غير قابلة للملاحظة عليها ذات أهمية بالنسبة للفرق، ثم يتم قياس الأداة المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة، وتعديلها لتأجيل الفرق بين القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي وسعر المعاملة. بعد ذلك، يتم الاعتراف بهذا الفرق في الربح أو الخسارة على أساس مناسب على مدى عمر الأداة ولكن في موعد لا يتجاوز عندما يكون التقييم مدعومًا بالكامل ببيانات السوق الملحوظة أو يتم إغلاق المعاملة. القيمة العادلة للالتزام المالي مع ميزة الطلب (على سبيل المثال، وديعة تحت الطلب) لا تقل عن المبلغ المستحق عند الطلب، مخصومة من التاريخ الأول الذي قد يُطلب فيه دفع المبلغ.

تعترف المجموعة بالتحويلات بين مستويات التسلسل الهرمي للقيمة العادلة كما في نهاية فترة إعداد التقارير التي حدث خلالها التغيير.

- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية مع شروط عادية والتي يتم المتاجرة بها في أسواق نشطة ذات سيولة يتم تحديدها بالرجوع إلى أسعار السوق المدرجة.
- إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى (فيما عدا الأدوات المالية المشتقة) يتم تحديدها بناءً على نماذج الأسعار المقبولة بشكل عام وذلك بناءً على التدفق النقدي المخصوم باستخدام أسعار من معاملات السوق الحالية المنظورة والأسعار المقدمة من وسطاء لأوراق مماثلة.
- يتم احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة بناءً على الأسعار المدرجة. وفي حالة عدم وجود هذه الأسعار يتم إستعمال التدفق النقدي المخصوم بالإستناد إلى منحنى العائد المتعلق بها وذلك على فترة الأداة المالية دون الخيار ونماذج تسعير الخيار للأوراق المالية الاختيارية.

استثمارات محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تمثل الاستثمارات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو المحددة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر الاستثمارات في أوراق مالية والتي تقدم للمجموعة فرصة للحصول على عائدات من خلال إيرادات توزيعات الأرباح وأرباح المتاجرة وارتفاع قيمة رأس المال. تتضمن تلك الاستثمارات أوراق ملكية مدرجة تستند قيمها العادلة على أسعار الإغلاق المعلنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، كما تتضمن سندات غير مدرجة تستمد قيمها العادلة من التقييم الداخلي الذي يتم وفقاً لأنظمة التسعير المقبولة بشكل عام، علماً بأن جميع المدخلات المستخدمة في التقييم مشتقة من أسعار ومعدلات السوق التي يمكن ملاحظتها.

استثمارات غير مدرجة محتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

تتضمن البيانات المالية الموحدة على أوراق مالية غير مدرجة محتفظ بها بمبلغ ١٥٧ مليون درهم (٢٠٢١: ١٧٢ مليون درهم) والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيم العادلة بالرجوع إلى نماذج التسعير المعترف بها مقارنة مع أدوات مشابهة مدعومة بنماذج خصم التدفقات النقدية وفقا للاستثمار والقطاع. ويتضمن نموذج التقييم بعض التحاليل غير المدعومة بأسعار وفوائد مستخدمة عادة من قبل السوق.

تمثل الاستثمارات التي تستخدم نسب المقارنة وأسعار الأسهم في الشركات المماثلة مدخلات هامة في نموذج التقييم. إذا كانت أسعار أسهم الشركات المماثلة ٥٪ أعلى/ أقل في حين أن جميع المتغيرات الأخرى ثابتة فإن القيمة العادلة للأوراق المالية ستزيد/ تقل بواقع ٨ مليون درهم (٢٠٢١: ٩ مليون درهم). تم الاعتراف بأثر التغير في تقييم القيمة العادلة والمعترف بها سابقاً بقيمتها المدرجة كجزء من التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة في حقوق المساهمين.

القيمة العادلة للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة

باستثناء ما هو مبين في الجدول أدناه، ترى الإدارة أن القيم الدفترية المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية الواردة في البيانات المالية الموحدة تقارب قيمها العادلة.

		٢٠٢٢		٢٠٢١	
	المستوى	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم	القيمة الدفترية ألف درهم	القيمة العادلة ألف درهم
الموجودات المالية					
- استثمارات مقاسة بالتكلفة المطفأة	٣	٧,٣٣٥,١٦٠	٧,٣٧٧,٥٩٨	٤,٣٥١,٢٤٧	٤,٣٥٨,٣٦٢
- قروض وسلفيات	٣	٢١,٦٢٣,٢٦٧	٢١,٦٢٣,٢٦٧	٢١,٣١٤,٠٤٧	٢١,٣١٤,٠٤٧
المطلوبات المالية					
- ودائع العملاء	٢	٢٥,٢٨١,١٣١	٢٥,٢٨١,١٣١	٢٣,٧٥٧,٤١٩	٢٣,٧٥٧,٤١٩
- سندات مصدرة	٢	٣,٠٥٩,٤٢١	٢,٩٤٣,٧٧٨	٣,٥١٦,٦٧٩	٣,٥٧٦,١١٤

تستند القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة إلى أسعار السوق.

قياس القيمة العادلة المعترف بها في بيان المركز المالي الموحد

يقدم الجدول التالي تحليلاً للأدوات المالية التي تم قياسها بالقيمة العادلة، حيث تم تصنيفها في المستويات من ١ إلى ٣ بناءً على الدرجة التي يمكن عندها ملاحظة القيمة العادلة.

- المستوى ١ قياس القيمة العادلة هي تلك المستمدة من الأسعار المتداولة (غير المعدّلة) في أسواق الأوراق المالية النشطة للموجودات أو المطلوبات المطابقة.
- المستوى ٢ قياس القيمة العادلة هي تلك المستمدة من مدخلات أخرى غير الأسعار المدرجة ضمن المستوى (١) التي يمكن ملاحظتها في الموجودات أو المطلوبات، إما مباشرةً (كما في الأسعار) أو بشكلٍ غير مباشر (أي المستمدة من الأسعار، بما فيها الأسعار المدرجة في أسواق غير نظامية).
- المستوى ٣ قياس القيمة العادلة هي تلك المستمدة من تقنيات التقييم التي تشمل مدخلات للموجودات أو المطلوبات التي لا تستند في ملاحظاتها إلى بيانات السوق (بيانات غير ملحوظة).

لم تتم أية تحويلات بين المستوى ١ و٢ خلال السنة الحالية.

مؤشرات السوق	**المستوى ١ ألف درهم**	**المستوى ٢ ألف درهم**	**المستوى ٣ ألف درهم**	الإجمالي **ألف درهم**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				
موجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة				
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أسهم ملكية مدرجة	١٥٤,٣٦٧	-	-	١٥٤,٣٦٧
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أسهم ملكية مدرجة	١٢١,٧١٧	-	-	١٢١,٧١٧
أسهم ملكية غير مدرجة	-	-	١٥٧,٠٥٨	١٥٧,٠٥٨
سندات دين غير مدرجة	-	١,١٦٦	-	١,١٦٦
الإجمالي	٢٧٦,٠٨٤	١,١٦٦	١٥٧,٠٥٨	٤٣٤,٣٠٨
موجودات / مطلوبات أخرى				
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات		٦,٣٨٨	-	٦,٣٨٨
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	-	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١				
موجودات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة				
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
أسهم ملكية مدرجة	١٧٢,٩٤٨	-	-	١٧٢,٩٤٨
استثمارات مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
أسهم ملكية مدرجة	١٤٠,٢٦٥	-	-	١٤٠,٢٦٥
أسهم ملكية غير مدرجة	-	-	١٧١,٥٩٢	١٧١,٥٩٢
سندات دين غير مدرجة	-	١,٩٥٠	-	١,٩٥٠
الإجمالي	٣١٣,٢١٣	١,٩٥٠	١٧١,٥٩٢	٤٨٦,٧٥٥
مطلوبات مالية أخرى مقاسة بالقيمة العادلة				
سندات مصدرة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر				
سندات دين مدرجة	١,٨٣٦,٥٠٠	-	-	١,٨٣٦,٥٠٠
موجودات / مطلوبات أخرى				
القيمة العادلة الموجبة للمشتقات	-	٩,٠٨٣	-	٩,٠٨٣
القيمة العادلة السالبة للمشتقات	-	(٨,٩٢٢)	-	(٨,٩٢٢)

تسوية المستوى ٣ قياس القيمة العادلة للموجودات المالية الأخرى المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

	٢٠٢٢ ألف درهم	٢٠٢١ ألف درهم
الرصيد الافتتاحي	**١٧١,٥٩٢**	١٧٥,٠٤٢
إضافات خلال السنة	**-**	٦١٤
إعادة التصنيف خلال السنة	**-**	(١,٨٣٧)
الخسائر المعترف بها في الدخل الشامل الآخر	**(١٤,٥٣٤)**	(٢,٢٢٧)
الرصيد الختامي	**١٥٧,٠٥٨**	١٧١,٥٩٢

المدخلات غير الملحوظة المستخدمة في قياس القيمة العادلة

تأثير المدخلات غير الملحوظة على قياس القيمة العادلة

على الرغم من أن المجموعة تعتقد أن التقديرات الخاصة بها فيما يتعلق بالقيمة العادلة تعتبر مناسبة، فان استخدام افتراضات أو طرق مختلفة قد يؤدي إلى قياسات مختلفة للقيمة العادلة. فيما يتعلق بقياسات القيمة العادلة في المستوى ٣، فإن التغيير بنسبة ١٠٪ في افتراض أو أكثر من الافتراضات البديلة المعقولة المستخدمة سيكون له التأثير التالي:

	التأثير على الدخل الشامل الآخر	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	**إيجابي**	**سلبي**
	+١٥,٧٠٦	**-١٥,٧٠٦**

	التأثير على الدخل الشامل الآخر	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	إيجابي	سلبي
	+١٧,١٥٩	-١٧,١٥٩

التأثير على القيمة العادلة للأدوات المالية من المستوى ٣ المقاسة بالقيمة العادلة للتغيرات في الافتراضات الرئيسية

يعتبر التأثير على القيمة العادلة لأدوات ضمن المستوى٣، باستخدام الافتراضات البديلة المحتملة بشكل معقول حسب فئة الأداة المالية، محدود للغاية.

الأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة

تتضمن القيم العادلة لأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة النقد والأرصدة لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمستحق من بنوك والقروض والسلفيات والموجودات الأخرى باستثناء المبالغ المدفوعة مقدما والمستحق إلى بنوك وودائع العملاء والمطلوبات الأخرى المصنفة ضمن المستوى ٢ بناءً على مدخلات السوق الملحوظة. لا تختلف القيم العادلة لأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة بشكل جوهري عن قيمها الدفترية. فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة لأدوات المالية غير المسجلة بالقيمة العادلة في البيانات المالية.

الموجودات التي تقارب قيمها العادلة قيمها الدفترية

فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات المالية ذات تواريخ الاستحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر) من المفترض أن قيمها الدفترية تقارب قيمها العادلة. تم تطبيق هذا الافتراض على الودائع تحت الطلب وحسابات التوفير التي ليس لها تواريخ استحقاق محددة.

الأدوات المالية ذات أسعار الفائدة الثابتة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة من خلال مقارنة معدلات الفائدة لدى السوق عندما يتم الاعتراف بها لأول مرة مع أسعار السوق الحالية الخاصة بأدوات مالية مماثلة. ترتكز القيمة العادلة المقدرة الخاصة بالودائع التي تخضع لأسعار فائدة ثابتة على التدفقات النقدية المخصومة باستخدام أسعار الفائدة السائدة لدى السوق فيما يتعلق بسندات الدين التي لها نفس السمات الائتمانية وتواريخ الاستحقاق. فيما يتعلق بالأدوات المالية ذات أسعار الفائدة المتغيرة يتم إجراء تعديل لكي يعكس التغير في الفروق الائتمانية عندما يتم الاعتراف بالأداة لأول مرة.

٣٩ إعادة التصنيف

خلال العام، قامت إدارة المجموعة بإعادة تصنيف بعض البنود المقارنة في قائمة الربح أو الخسارة الموحدة لتتوافق مع عرض العام الحالي. وفيما يلي عمليات إعادة التصنيف هذه:

بيان الأرباح أو الخسائر الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١

	البند كما تم تصنيفه مسبقا ألف درهم	إعادة التصنيف لتتناسب مع عرض العام الحالي ألف درهم	البند كما هو مصنف حاليا ألف درهم
صافي (الخسارة)/الربح من العقارات	(١٤,٥٧١)	٨٨,٣٠٦	٧٣,٧٣٥
إيرادات أخرى	٩٠,٠٧١	(٨٨,٣٠٦)	١,٧٦٥

زيادة رأس المال المقترحة – دخول شريك استراتيجي حكومة الشارقة ممثلة بالشارقة لإدارة الأصول

٤ May, ٢٠٢٣

نظرة عامة

- على مدى السنوات الثلاث الماضية، تآكلت حقوق ملكية مساهمي البنك في النتائج المنشورة بسبب الوضع في لبنان فيما يتعلق بشركته التابعة والمملوكة بالكامل بنك الإمارات ولبنان
  - كما أصبح واضحاً للسوق، فإن اضطرار البنك إلى اعتماد البنك معايير المحاسبة الدولية ٢١ و٢٩ خلق ارتباكاً فيما يتعلق بالمركز المالي للبنك
  - وتعكس المعايير التحديات الاجتماعية والاقتصادية والجيوسياسية غير المسبوقة التي تواجه لبنان، والبيئة التضخمية المفرطة المرتبطة بها وعدم استقرار الليرة اللبنانية
  - وقد تأثر سعر سهم البنك بقوة بتطبيق هذه المعايير والارتباك الذي أثارته في أذهان المستثمرين، خاصة في ظل عدم توزيع أرباح نقدية
  - إلا أن الأسواق الدولية قد تفهمت الوضع، ما أتاح للبنك إصدار سندات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بنجاح في مارس ٢٠٢٣.
- سيكون من الصعب للغاية على البنك رفع رأس المال بسبب مستويات أسعار التداول الحالية - أقل بكثير من القيمة الاسمية (١,٠٠ درهم إماراتي للسهم الواحد)
- لذلك، تواصل مجلس إدارة بنك الشارقة مؤخراً مع حكومة الشارقة لزيادة رأس المال عن طريق دخول شريك استراتيجي عبر شركة الشارقة لإدارة الأصول
- وقد وافق صاحب السمو حاكم الشارقة على هذا الطلب، رهناً بموافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع
- وافق مجلس إدارة بنك الشارقة على الصفقة المقترحة في ٦ أبريل ٢٠٢٣.
- وتعد الشارقة لإدارة الأصول حالياً أكبر مساهم في البنك، بنسبة ١٧,١٦٪ من الأسهم القائمة.
- سيتم تنفيذ الزيادة المقترحة في رأس المال عن طريق إصدار ٨٠٠ مليون سهم جديد لشركة الشارقة لإدارة الأصول، بقيمة اسمية ١,٠٠ درهم، ومجموع ٨٠٠ مليون درهم
  - وسيرتفع إجمالي الأسهم القائمة من ٢,٢٠٠ مليون إلى ٣,٠٠٠ مليون سهم.
  - وسترتفع حصة الشارقة لإدارة الأصول إلى ٣٩,٢٥٪ من الأسهم القائمة، مع المزيد من عمليات الشراء لاحقاً في السوق لتصل إلى ٤٠٪.
- وسترتفع حقوق المساهمين، قبل تطبيق معياري المحاسبة الدوليين ٢١ و٢٩، من ٣,٤١٦ مليون درهم إلى ٤,٢١٦ مليون درهم.

الفوائد الرئيسية للصفقة المقترحة

- تعزز الشراكة المقترحة العلاقة القوية بين البنك وحكومة الشارقة.
- إن القدرة على جمع رأس مال جديد في القيمة الاسمية سترسل على الفور إشارة إلى السوق بأن أسهم البنك مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية، وتساعد على إعادة تحديد سعر السهم
  - وسيتيح رأس المال الإضافي للبنك الدخول بعمليات إقراض جديدة لدعم اقتصاد الدولة.
  - وقد حصل البنك بالفعل على سيولة وافرة بعد إصدار السندات، ما عزز وضع البنك الرأسمالي.

- سيتم دعم وضع رأس مال البنك بشكل كبير:
  - من خلال وضع رأس المال التنظيمي، سترتفع نسبة كفاية رأس المال للبنك من ١١,٥١٪ إلى ١٤,٠٦٪.
- ومع استفادة البنك من تحسن مراكز رأس المال والسيولة، سيكون قادراً على الاستفادة بشكل أفضل من أسعار الفائدة المرتفعة.
- كل هذه العوامل تشكل خطوات ملموسة مطلوبة لإعادة توزيع أرباح نقدية بأقرب فرصة.
- إن الزيادة المقترحة من شأنها أن ترفع رأس المال بنسبة ٣٦٪ - وهذا يمثل تأثيراً إيجابياً مضطرداً على البنك وجميع مساهميه، بسبب زيادة الاستقرار وتعزيز المركز المالي

خلق قيمة وافرة يعوض تخفيض حصص المساهمين الحاليين

- سيتم تخفيض حصص ملكية المساهمين الحاليين الآخرين في البنك نتيجة الصفقة المقترحة، بواقع ٢٦,٦٧٪، إلا أنهم سيستفيدون من ارتفاع قيمة حصصهم الفعلية من جراء ضخّ ٨٠٠ مليون درهم إضافي في رأس مال البنك
  - ولأغراض التوضيح، تبلغ حصة مساهم يمتلك حالياً ١٪ من أسهم البنك، أي ٢٢ مليون سهما، تقدر بـ ٩,٠٢ مليون بسعر السوق الحالي البالغ ٠,٤١ درهم للسهم الواحد
  - بعد زيادة رأس المال، سيمتلك المساهم ٢٢ مليون سهم من أصل ٣٠٠٠ مليون سهم، أي ٠,٧٣٣٪.
  - القيمة التوضيحية المُعروضة أدناه لا تأخذ في الاعتبار أي رد فعل إيجابي لسعر السوق.

خلق قيمة وافرة يعوض تخفيض حصص المساهمين الحاليين(سيناريو توضيحي)

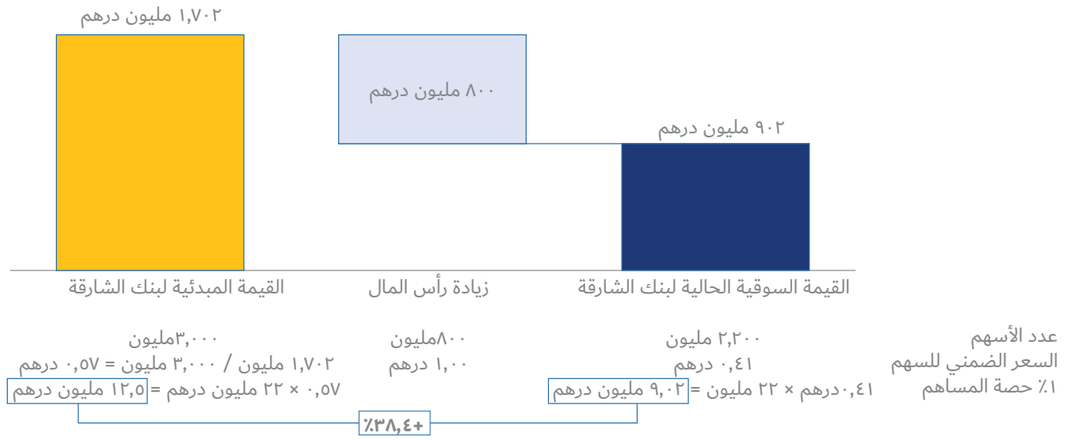

أثر زيادة رأس المال على حقوق الملكية

in AED '000s

BEFORE IAS 21 & IAS 29

	Before transferring the -ve FV reserve of OTL to RE	OTL transfer of negative FV reserve to RE	After transferring the negative FV reserve of OTL to RE	Proposed transfer from contingency reserve to RE	Proposed increase of share capital by Sharjah Asset Management	After transferring from contingency reserve to RE
Share capital	2,200,000	-	2,200,000	-	800,000	3,000,000
Statutory reserve	1,050,000	-	1,050,000	-	-	1,050,000
Contingency reserve	640,000	-	640,000	(640,000)	-	-
General & impairment (IFRS 9)	147,624	-	147,624	-	-	147,624
Investment fair value reserve	(705,374)	601,362	(104,012)	-	-	(104,012)
Retained earnings	81,145	(601,362)	(520,217)	640,000	-	119,783
	3,413,395	**-**	**3,413,395**	**-**	**800,000**	**4,213,395**
Non-controlling interest	3,053	-	3,053	-	-	3,053
Total equity	**3,416,448**	**-**	**3,416,448**	**-**	**800,000**	**4,216,448**

AFTER IAS 21 & IAS 29 (@15,000/38,000 LBP/USD)

	Before transferring the -ve FV reserve of OTL to RE	OTL transfer of negative FV reserve to RE	After transferring the negative FV reserve of OTL to RE	Proposed transfer from contingency reserve to RE	Proposed increase of share capital by Sharjah Asset Management	After transferring from contingency reserve to RE
Share capital	2,200,000	-	2,200,000	-	800,000	3,000,000
Statutory reserve	1,050,000	-	1,050,000	-	-	1,050,000
Contingency reserve	640,000	-	640,000	(640,000)	-	-
General & impairment (IFRS 9)	147,624	-	147,624	-	-	147,624
Currency translation reserve	4,040,629	-	4,040,629	-	-	4,040,629
Investment fair value reserve	(706,370)	601,362	(105,008)	-	-	(105,008)
Retained earnings	(4,968,102)	(601,362)	(5,569,464)	640,000	-	(4,929,464)
	2,403,781	**-**	**2,403,781**	**-**	**800,000**	**3,203,781**
Non-controlling interest	3,053	-	3,053	-	-	3,053
Total equity	**2,406,834**	**-**	**2,406,834**	**-**	**800,000**	**3,206,834**